الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر - باتنة –
كلية الحقوق
قسم العلوم السياسية

الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسية الخارجية الأمريكية

" دراسة حالة حرب الخليج الثانية "

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
- فرع العلاقات الدولية –

إعداد الطالب :
رياض مزيان

إشراف الدكتور:
حسين قادري

أعضاء لجنة المناقشة:

1- أ. د . رابح بلعيد	جامعة باتنة	رئيسًا
2- د . حسين قادري	جامعة باتنة	مشرفاً ومقررًا
3- د . عمر فرحاتي	جامعة بسكرة	عضوًا

السنة الجامعية : 2005/2004

الإهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع، الذي كان ثمرة جهود سنوات من الدراسة، وشهور من البحث كان نتائجها البحث العلمي إلى :

" الأب الكريم الطيب "

" الأم الكريمة الوفية "

" أطال الله عمرهما "

إلى إخوتي صغيرا وكبيرا

" أصحاب الدعم المعنوي "

إلى روح أخي أمين الطاهرة

" رحمه الله "

إلى جدتي أطال الله عمرها وخالتي

إلى الصغار : أميرة ، إيناس ، محمد ، أمير ، نجوى ، حسين .

" أجيال المستقبل "

التشـــــــــــكر

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المؤطر الدكتور، حسين قادري ، الذي لم يبخل

علي بالنصائح والمساعدة ، فكان نعم المشرف .

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث.

المـقـــدمـــة

إن قراءتنا لتاريخ العلاقات الدولية منذ عصر النهضة الأوربية إلى غاية نهاية الحرب الباردة، يكشف لنا وجود قانونا سياسيا يشبه القانون الطبيعي في تكراره وتماثله(*)، ففي كل مئة عام تظهر دولة بالقوة والعزيمة والثقافة والقيم تستطيع تحديد النظام العالمي، أو العلاقات الدبلوماسية الدولية وفق رؤيتها ومعاييرها الخاصة، ففي القرن السابع عشر كانت الدولة هي فرنسا تحت قيادة الكردينال ريشليو وهي التي حددت أن المفهوم الحديث للعلاقات الدولية مبني على قاعدة الدول القومية ومدفوع بالمصلحة القومية كهدف نهائي يراد تحقيقه. وفي القرن الثامن عشر أخذت الدور بريطانيا التي طورت مفهوم توازن القوى في الدبلوماسية الدولية وهو المفهوم الذي بسط سيطرتها على الدبلوماسية الأوربية لمائتى عام.و في القرن التاسع عشر كان ميترنيخ النمسا الذي أعاد تشكيل أوروبا من خلال منظور الإمبراطورية النمساوية، وفكك هذا التشكيل بسمارك بعد إدخال مفهوم لأوروبا الواقعة في حروبها آنذاك, و هو مفهوم سياسة القوة، و في القرن العشرين لا توجد دولة لها تأثير عميق وواسع على العلاقات الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية (1).

كما لا توجد دولة مثلها في مجتمعها الداخلي يؤكد بقوة سياسية عدم التدخل والخوض في الشؤون الداخلية للدول الأخرى في نفس الوقت الذي يعتقد فيه بشكل عاطفي توجهاته وأفكاره السياسية هي قيم عالمية universal values، لا بد أن تتبع وتنتشر كما لا توجد دولة مثلها أكثر ترددا في توريط نفسها في مشكلات خارجية في الوقت الذي ترتبط فيه بتحالفات ذات ثقل استراتيجي، كحلف شمالي الأطلنطي، والذي يعتبر بالنسبة لإدارة واشنطن الوسيلة الفعالة في تمرير وتبرير سياستها الخارجية أمام القانون الدولي، والمرتبطة بالمصالح المادية بالدرجة الأولى كتأمين أمنها القومي.

إن شكل السياسة الخارجية الأمريكية ، قد تغير منذ انتهاء الحرب الباردة، بحيث توجهت اهتماماتها نحو الشرق الأوسط باعتباره منطقة استقطاب دولي، وذلك لما يحويه من مخزون حضاري و طاقوي .وعلى هذا الأساس تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لبلورة مقولة أحد ساستها والمتمثلة في " who controls the middle east, controls the world " : أي من يسيطر على الشرق الأوسط، يسيطر على العالم، إنها صيغة أو نظرية جديدة على شاكلة نظرية ماكـ ـيندر(**)

(*) أنظر الجدول في الملحق رقم (1) , ص 98.

(1) هنري كيسنجر :**التناقض المنسجم فلسفة سياسية حقيقية أو تأويل**، ترجمة محمد الرميحي، مجلة العربي، العدد، 143أكتوبر، 1984، ص 01.

(**) فحوى نظرية ماكيندر تتمثل في، تصوره أن للأرض منطقة ارتكاز اسماها القلب الجنوبي Southern Heartlandويقصد بها إفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، ويتصل القلب الشمالي North Heartlandببعضهما البعض عن طريق جسر بلاد العرب ، وبلاد العرب في رايه هي تلك اللتي تمتد من النيل غرب الى ما وراء الفرات شرقا ن ومن سفوح جبال طورس شمال حتى خليج عدن وبلاد العرب هي الطريق البري بين القلب الشمالي والجنوبي ، وهكذا يرى ان الشرق الاوسط هي المنطقة التي تربط قلبي الارض الشمالي والجنوبي.

ماكيندر هال فورد Hal ford Mac kinder تريد من خلالها إيجاد الذريعة المباشرة للتدخل العسكري والظفر بالشرق الأوسط، وبالفعل كانت حرب الخليج الثانية نموذجا لما أرادته الولايات المتحدة الأمريكية ومن وراءها قوات التحالف لاحتواء القوى النووية الجديدة (العراق،إيران)، والانتقام من حرب الفيتنام(*) التي بقيت عقدة في تاريخ السياسةالأمريكية .

إنها سياسة التورط العالمي"Global Engagement"المرتبطة بمنطق العدوانية حسب ماكس فيبر Max Weber و الصراع الدولي حسب هانز مورغان ثو Hains Morgan Thau والذي يؤكد في كتابه "السياسة بين الأمم " politics among nations " " على أن السياسة الدولية ليست إلا صراعا من أجل القوة، والصراع من أجل القوة هو حقيقة خالدة على اختلاف الزمان والمكان "International politics like all politics is a struggle forpower, the struggle for power is universal in time and space".

وعلى هذا الأساس فإن اختيارنا لموضوع "الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية "يرجع بالدرجة الأولى إلى :

- ميل شخصي نحوهذا الموضوع ذو البعد الاستراتيجي في العلاقات الدولية، ورغبة في معرفة سرصمود الحلف الأطلسي أمام التحولات الدولية.
- الاهتمام الدولي المتزايد لميكانيزم الأحلاف كدرع واقي تتخذه الدول لتعزيز أمنها القومي.
- الربوع والمكاسب المحققة من طرف الدول الغربية، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، من جراء استخدامها للحلف الأطلسي في بؤر التوتر.
- خضوع التنظير في العلاقات الدولية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية لمتغير أو نظرية القوة " power theory "وهذا ما يجعل الوحدات الدولية تتنافس لتحقيق منافع إستراتيجية في إطار مقنن.

وبناءا على هذا فإن الإشكالية الجوهرية التي تطرح نفسها هي: **ما مدى استغلال الولايات المتحدة الأمريكية للحلف الأطلسي في ظل النظام الدولي الجديد، لتجسيد أهدافها الإستراتيجية القريبة أو البعيدة المدى خاصة في منطقة الخليج العربي؟**

ومن هنا تبرز عدة تساؤلات مرتبطة بمحور الإشكالية:

- لماذا تدرج الولايات المتحدة الأمريكية الأحلاف العسكرية ضمن سياستها الخارجية رغم أنها ظاهرة سياسية كلاسيكية؟

(*) فقدت الولايات المتحدة في حرب لفيتنام أكثر من 50.000جندي أمريكي.

- لماذا تصبغ التدخلات العسكرية الأمريكية بالصبغة الجماعية؟ رغم أنها ذات بعد إنفرادي؟

- ما سر السيطرة الأمريكية على الحلف الأطلسي؟

- نجاح السياسة الخارجية الأمريكية، هل يعزى إلى احترام حرفية دستور فيلادلفيا؟ أو في صانعي القرار الأمريكي؟

- كيف استخدمت الولايات المتحدة الحلف الأطلسي في الخليج العربي؟ وما مستقبل هذا الاستخدام؟

وانطلاقا من هذه التساؤلات كانت آلية سيربحثنا ممنهجة وفق الصياغة التالية " ماذا " و"كيف"؟"how " and " why"؟ ولتكريس نوعية هذه التساؤلات، قمنا بتحديد موضوع دراستنا وفق إطار زماني، الغرض منه هو حصر و تركيز نطاق الدراسة ، وهذا منذ تاريخ انتهاء الحرب الباردة، وبوادر قيام النظام الدولي الجديد حتى قيام حرب الخليج الثانية.

فرضيات البحث المعتمدة

تماشيا مع الإشكالية المطروحة، وما يتعلق بها من تساؤلات استلزم منا وضع فرضيات كمحرك للبحث، والهدف من ذلك هو الوصول إلى درجة ما من الاتساق ما بين الفرضيات والنتائج المتوصل إليها، ومن بين أهم الفرضيات:

- إن استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للحلف الأطلسي في بؤرالتوترهي فكرة عملية، وذات فعالية في رسم مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط.
- سيطرة الولايات المتحدة على الحلف الأطلسي، كانت حتمية لمشروع مارشال لعام1947، و الذي كان له وجهان، وجه إنعاش أوروبا الغربية اقتصاديا، ووجه أخر هو تطويق أوروبا سياسيا .
- الحلف الأطلسي درع واقي تتخذه الولايات المتحدة لإعطاء طابع الشرعية الدولية لسياستها الخارجية .
- توسيع الحلف الأطلسي بمبادرة أمريكية إلى دول شرق أوروبا هو شكل من أشكال العسكرة الأمريكية على العالم.
- تنامي دور الحلف الأطلسي كمنظمة ذات اداء عسكري أضعف الدور السلمي لهيئة الأمم المتحدة .
- حرب الخليج الثانية تعبيرا واقعيا على مصالح الحلف في المنطقة مع تأمين أمن إسرائيل بالدرجة الأولى.

المناهـــج المستخدمـــــة

إن اختيار موضوع بحث ما يحتم على الباحث انتقاء منهج يلائم طبيعة الموضوع، ولما كان موضوعنا متفرع الجوانب ارتأينا استخدام مناهج مختلفة، بادئين بالمنهج التاريخي The Historical Approach، والغرض من استخدامه هو استقراء ماضي الحلف الأطلسي، ونشاط السياسة الخارجية الأمريكية، كما استخدمنا المنهج السلوكي The Behavior Approach، وذلك لكون الموضوع يتعرض إلى سلوك الوحدات الدولية (الحلف الأطلسي) تجاه أزمة دولية (حرب الخليج الثانية) فضلا عن استخدام نموذج صنع القرار The Model Decision Making، أو كما يسمى نموذج الصندوق الأسود(*) The study case Approach وذلك لمعرفة وتحليل ردود أفعال السياسة الخارجية تجاه إدارة الأزمات, واستفدنا من استخدام منهج دراسة حالة، وذلك لتطرقنا إلى حرب الخليج الثانية كعينة لتدخلات قوات التحالف فيها أمام موافقة دولية .

ونحن ننجز هذا البحث واجهتنا بعض الصعوبات أهمها قلة المراجع النوعية على مستوى المكتبة الجامعية، وإن وجدت فإن أغلبها يتناول حقبة زمنية بعيدة عن إطار دراستنا، كما أن الكتابات في هذا الموضوع قليلة جدا، وهذا ما استوجب الاعتماد على المراجع من الدرجة الثانية، إلى جانب اتصاف بعض المراجع بالميل إلى الذاتية "Subjectivity " أكثر منها موضوعية " Objectivity" إضافة إلى طبيعة الموضوع المرنة بحيث صعبت من ضبط خطة بحث بشكل يتوافق معه .ورغم هذه الصعوبات، إلا أننا حاولنا اجتيازها، وقمنا بضبط خطة تتشكل من ثلاثة فصول.

يبحث الأول منها مفهوم الأحلاف العسكرية وموقعها في السياسة الخارجية، وينقسم إلى مبحثين يتناول الأول مفهوم الأحلاف العسكرية بشكل عام، وأسباب قيامها بينما يتناول الثاني ترتيبات الأحلاف العسكرية على السياسة الخارجية عبر التاريخ الحديث.

بينما تناول الفصل الثاني تطور الحلف الأطلسي من الثنائية القطبية إلى نظام الأحادية القطبية الذي تم أرساه بعد نهاية الحرب الباردة، وهو بدوره ينقسم إلى مبحثين .

حيث يتناول الأول تطورالحلف الأطلسي في ظل الثنائية القطبية ، ويتناول الثاني تطور الحلف لما بعد الحرب الباردة وتأثير ذلك على إستراتيجية الحلف التي انتهت إلى التوسع في عضوية الحلف لتشمل دولا جديدة .

(*) يستخدم في أدب السياسة للدلالة على الظواهر التي لا نعلم عنها إلا القليل.

أما الفصل الثالث فقد درسنا فيه استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للحلف الأطلسي في بؤر التوتر وبالتحديد في حرب الخليج الثانية بما يتماشي وسياستها الخارجية كدولة متحكمة في زمام النظام الدولي التي سعت إلى بنائه وزعامته، وانهينا البحث باستشراف لمستقبل الحلف من منطلق المعطيات المتوفرة حاليا .

آملين من هذه الخطة الانتهاء إلى خاتمة تلخص أهم نتائج البحث بما يفيد في إثراء مكتبتنا ويطرح تساؤلات مستقبلية تستقطب إليها باحثين جدد لإثراء الموضوع أكثر من جوانبه المختلفة.

الفصـــل الأول : موقع الأحلاف العسكرية في السياسة الخارجية

يقوم الفاعل الدولي بدوره في العلاقات الدولية من خلال ما نطلق عليه بالسياسة الخارجية(*)، وخلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية تطورت السياسة الخارجية تطورا أساسيا .فبعد أن كانت ظاهرة بسيطة تتعلق بقضية الأمن العسكري، أصبحت ظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط ارتباطا وثيقا بشتى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية ، ومع تعدد القضايا العالمية وتزايد عدد الوحدات العاملة في المحيط الدولي، زاد تعقيد السياسة الخارجية، كما زادت أهميتها بالنسبة للرفاهية العامة للمجتمعات، إذ تجعل الدول من سياستها الخارجية وسيلة لضمان أهداف مختلفة منها حماية الذات وذلك عن طريق صيانة استقلال الوحدة الدولية وسلطتها في اتخاذ القرار، ومشروعيتها الدولية، كما تطمح إلى تحقيق الأمن بمعنى محاولة خلق إطار إقليمي أو عالمي يتميز بأقل قدر من التهديد الخارجي للوحدة الدولية والبقاء كفاعل في النسق الدولي(*).

وبناءا على العبارة العريقة التي صدرت قبل أكثر من ألفي عام من طرف توسيد يدس في حوارات ميليان بأن "الأقوياء يصنعون كل ما تمكنهم القوة من صنعه "، فقد دأب دعاة الواقعية على ترديد التفسير القائل بأن طبيعة الإنسان وما تمليه الفوضوية في النظام الدولي يؤديان إلى ما أسماه فريد يرك الأكبر "المبدأ الدائم للحكام"، وتجسيدا لهذا المبدأ تعتمد الدول على أدوات تستعملها في صياغة وتنفيذ سياستها الخارجية، وعليه يمكن أن نتسأل عن مكانة الأحلاف العسكرية في السياسة الخارجية ؟

تولي الدول في إطار برامج سياستها الخارجية، اهتماما كبيرا للأحلاف العسكرية، وذلك لزيادة قوتها في محاولة تحقيق أهدافها، وذلك عندما تكون قدرتها غير كافية لتحقيق أهدافها، ويتم اختيار الشركاء على أسس واقعية على نحو يزيد من احتمال تحقيق الأهداف، فكلما اتسع مجال السياسة الخارجية، إلا وزاد اهتمام الدول بربط علاقاتها بدول آخري في شكل تحالفات على اعتبار أن عدم الشعور بالأمن النابع من الشك والخوف المتبادل يجر الدول على التنافس على مزيد القوة الذاتية أو الانضمام إلى قوى مركزية تغطي عجزها المادي (1)، كما يتعاظم الدافع لطلب التحالف عند ما يكون النظام الدولي أكثر فوضى, والفرضية القائمة في هذه الحالة أن منطق الثقة والخوف هما العاملان الملزمان بالنسبة للدول إلى اتخاذ الأحلاف العسكرية إحدى مرتكزات سياستها الخارجية.

(*) السياسة الخارجية هي منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق و الأهداف المحددة سلفا مأخوذ من تعريف جيمس روزناو للسياسة الخارجية وهو أكثر التعريفات شمولية.

(*) نعني به مجموعة العناصر المتفاعلة، والتي تشكل كلا يبدو على نظام معين.

(1) Farid Zakaria, from wealth to power the unusual origins of Americas world role, Princeton UNIVERSITY press, 1998, p 30.

المبحث الأول : المفهوم العام للأحلاف العسكرية وأسباب قيامها

المطلب الأول :مفهوم الأحلاف العسكرية

يعرف الحلف لغويا في المعجم الوسيط -الجزء الأول -هو المعاهدة على التعاضد و التساعد والاتفاق، أما في لسان العرب -الجزء التاسع - فيعني "التعهد "ويكون بين القوم، وقد حالفه أي عاهده، قال ابن الأثير أصل الحلف هو المعاقدة أو المعاهدة. (1)

أما اصطلاحا فيعرف بأنه معاهدة تبرم بين دولتين أو أكثر من أجل صد عدوان يقع على طرف أو أكثر من أطراف المعاهدة من دولة معينة أو دولة غير معينة، وهذا هو الحلف العسكري الدفاعي الشائع ، أما الحلف العسكري الهجومي الذي يكون عادة حلفا سريا فإنه تعاهد بين دولتين أو أكثر للهجوم على دولة معينة .(2)كما تعددت تعريفات الأحلاف بتعدد الدارسين الذين تناولوا الظاهرة وتراوحت التعريفات ما بين التركيز على جانب محدد من الظاهرة وتعريفات واسعة النطاق تفقد المصطلح تحديده .

فهناك من ركز فقط على البعد التعاقدي في الظاهرة مستبعدا جميع الاتفاقيات التي تفتقد للبعد التعاقدي (3)وهناك من أطلق المصطلح على التفاعلات واسعة النطاق بصرف النظر عن وجود البعد التعاقدي من عدمه, بل ذهب البعض إلى وصف تفاعلات و علاقات معينة بأنها تحالف، ومن قبيل ذلك ما سمي بالتحالف الضمني Tacit Alliance لوصف علاقات متطورة بين دولتين دون وجود للجانب التعاقدي وهو ما سماه جون سوليفان John Sullivan الانحياز غير الرسمي Informal Alignment والذي يراه سلوكيات متوقعة في علاقات دولتين أو أكثر، وأستخدم أيضا مصطلح تحالف واقعي Facto Alliance لوصف علاقة دولتين أو أكثر في غياب الاتفاق الرسمي أو ما يسمى بالانحياز السلوكي Behavioral Alignment، وهو عبارة عن الجهود العملية تبدلها دولتان أو أكثر لتنسيق سلوكياتها في إطار محدد بالنظر إلى مصالحها المشتركة (4).

كذلك استخدمت كلمة تحالف مضافة إلى كلمات آخرى، ودون الالتزام بالمعنى الدقيق لكلمة تحالف من قبيل ذلك مصطلح التحالف من أجل التقدم الذي وضعه الرئيس الأمريكي الأسبق جون كينيدي John Kennedy لوصف برنامجه الخاص بالمساعدات الى دول أمريكا اللاتينية (5).

---

(1) عماد جاد، الحلف الأطلنطي , مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1998، ص 27.
(2) بطرس بطرس غالي، الإستراتيجية والسياسية الدولية، القاهرة، المكتبة الإنجلو المصرية، 1978ص 64.
(3) سمعان بطرس فرح الله، العلاقات السياسية في القرن العشرين 1890-1917 ، القاهرة، المكتبة الانجلو المصرية . الجزء الأول، 1980، ص 67.
(4) سمعان بطرس فرح الله، نفس المرجع و الصفحة.
(5) عماد جاد، الحلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، مرجع سابق، ص 20.

وأكد البعض أن الجانب الذي يتم التركيز، عليه في تعريف الحلف هو التنسيق المشترك في ظل غياب الاتفاقات الرسمية، فالمهم هنا هو وجود درجة عالية من التنسيق والتشابه في السياسة الخارجية، وبالتالي فالحلف هو، علاقة رسمية أو غير رسمية للتعاون الأمني بين دولتين أو أكثر تشمل توقعات متبادلة لدرجة ما من التنسيق السياسي في القضايا الأمنية في ظل ظروف معينة في المستقبل[1]و المعنى الذي استخدمه أيضا ستيفن والت Stephen Walt عندما عرف الحلف بأنه علاقة رسمية أو غير رسمية للتعاون الأمني بين دولتين أو أكثر تنطوي على نوع من التعهد وتبادل المنافع[2] ثم عاد وأضاف أن السمة الأساسية هي التعهد بالمساعدة العسكرية المتبادلة في ظروف محددة وبرر أيضا توسيع نطاق تعريف الحلف مسلكهم بالإشارة إلى أن عديد من الدول المعاصرة تحجم عن توقيع اتفاقات رسمية مع حلفائها، ومن ثم لابد من إدخال تفاعلات التحالف غير الرسمية في هذا الإطار، ومن ثم استخدام البعض مصطلح التحالف Alliance و الانحياز Alignment بالتبادل تماشيا مع مقولة جورج ليسكا George Liska، بان الأحلاف ما هي إلا مجرد تأطير للانحيازات المبنية على المصالح أو المستندة إلى الإكراه[3] .

وفي مقابل هذه التعريفات الواسعة النطاق، هناك تعريفات تحد من نطاق الحلف وتقصره فقط على الجوانب الأمنية - العسكرية - حيث ذهب باتريك جيمس Patrick James إلى تعريف الأحلاف بأنها اتفاق رسمي بين دولتين أو أكثر للتعاون في المجالات الأمنية العسكرية[4] ، وذهب فريق آخر إلى القول بأن الحلف هو ترتيبات رسمية أو غير رسمية للتعاون العسكري بين الدول[5] ومن أكثر التعريفات تحديدا ذلك الذي قدمه دافيد ادواردز David Edwards عندما عرف الحلف بأنه التزام تعاقدي بين عدد من الدول يوجه عادة ضد دولة -دول- محددة وينشأ عنه منظمة تعمل على تنفيذ أهداف الالتزام، هي عادة تتسم بطابع رسمي و بوجود معاهدة أو اتفاق فهذا التعريف يركز على جوانب محددة بوضوح هي :

- الإلتزام التعاقدي الرسمي، أي لا بد من وجود معاهدة أو إتفاق رسمي.
- الأحلاف عادة ما تكون موجهة إلى دولة أو دول محددة.
- الأحلاف تنشئ منظمات تعمل على تنفيذ الأهداف تراقب الالتزامات.

---

(1) Michael Nicholson, Rationality and the Analysis of International conflict, combridge University press, 1992, p 209.

(2) John Sullivan, International Alliances International systems A behavioral Approach ، Chandler publishing company New York, 1974.p 105

(3) Stephen Walt, the origins of Alliances, Cornell University press, Ithaca third printing, 1994, p 06

(4) (5) سمعان بطرس فرج الله، مرجع سابق ص .67

وهو تعريف نابع من خبرة أحلاف القرن العشرين، و بالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية، لاسيما حلف وارسو (سابقا) ، وحلف شمال الأطلسي، وبالتالي جاء هذا التعريف نشوء منظم بالاتفاق يعمل على تنفيذ الأهداف، وهو التعريف الإجرائي المتبنى في الدراسة.

بنيان الأحلاف

يميز دارسو الأحلاف بين نوعين منها بحسب بنيان الحلف فكل منها له تأثيره الخاص على العلاقات بين أعضاء الحلف وسلوك الدول الأعضاء .

أ -الأحلاف ذات البنيان المتعدد Pluralist Structure

وهي تلك الأحلاف التي لا تسيطر فيها دولة واحدة على عملية اتخاذ القرار في الحلف في جميع القضايا، ولا تستطيع الدول الأكبر فرض آرائها على باقي الأعضاء، ولذا يسميها البعض الأحلاف المتكافئة أو المتساوية Egalitarian [1]، وعادة ما تتخذ القرارات في الحلف بعد مناقشة عامة تنتهي بنوع من الحلول الوسط، وإذا ما اختلف موقف دول عضو من مواقف باقي الأعضاء فإن سلوكها الانشقاقي هذا بصدد قضية محددة عادة ما ينحصر في هذه القضية، كما أنه لا يواجه بقمع من القوة الرئيسية في الحلف، ومن ثم يسمح لتلك الدول بالتعبير عن وجهات نظرها و مواقفها، وأيضا الإسهام في أنشطة الحلف بالقدر الذي تحدده [2]، ويقوم حلف شمال الأطلنطي كنموذج لهذا النمط من الأحلاف، حيث أن انسحاب فرنسا من القيادة العسكرية الموحدة للحلف الأطلسي إلى عام1966 لم يؤدي إلى اتساع نطاق الاختلاف إلى أبعد من هذه القضية . [3]

ب -الأحلاف ذات البنيان الهرمي Hierarchical Structure

تتميز هذه الأحلاف بوجود دولة واحدة تسيطر على عملية اتخاذ القرار في الحلف، وتستطيع هذه الدولة أن تفرض أرائها على باقي الأعضاء إذا تطلب الأمر ذلك .

وتتميز هذه الأحلاف أيضا بحرص الدولة الأكبر على تأكيد سلطتها على الدول المنضوية تحت لواء الحلف، والحد من حريتها في إتباع سياسة خارجية مختلفة عن سياستها، وذلك حرصا منها على حماية تماسك الحلف وفرض نفوذها وقد يصل الأمر إلى حد التدخل المباشر للتأثير في السياسات الداخلية والخارجية لتلك الدول [4].

---

(1) Michael Nicholson , Rationality and the Analysis of International, op cit ,p, 209.

(2) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية ، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1989، ص 298.

(3) Pierre de senarclens, Armand Colin, la politique international: la crise de l'alliance Atlantique, PARIS, Cursus Dalloz, 2em Edition, 1998, P 67.

(4) سمعان بطرس فرج الله ، العلاقات السياسية في القرن العشرين، مرجع سابق، ص 172.

كما أن انشقاق أي دولة في الحلف بصدد قضية محددة، يؤدي إلى تصاعد الانشقاق وشموله قضايا آخرى مع زيادة احتمال تدخل الدولة الأكبر لقمع الانشقاق وخروج الدولة المنشقة من الحلف، ذلك أن انشقاق تلك الدولة بصدد قضية معينة ينظر إليه من جانب الدولة القائدة على أنه سلوك يهدد تماسك الحلف مما يدفعها إلى محاولة إجبار العضو المنشق على التراجع عن طريق التدخل العسكري، وقد يؤدي ذلك بالعضو إلى الخروج من التحالف، أي أن السلوك الانشقاقي من جانب دولة في قضية يمتد إلى باقي القضايا داخل الحلف، ويتميز السلوك السياسي الخارجي للدول في الحلف الهرمي بميزتين :

1- إن التفاعل الخارجي للدولة العضو يتم أساسا مع الدول الأعضاء في الحلف أكثر من غيرها.

2- إن الطابع التعاوني يسيطر على سلوك الدولة العضو في الحلف الهرمي تجاه باقي الدولة الأعضاء بشكل يفوق الطابع التعاوني لسلوك الدولة العضو في الحلف التعددي تجاه باقي دول الأعضاء، ومن أمثلة هذه الأحلاف التحالفات التي عقدتها الولايات المتحدة الأمريكية مع دول أمريكا اللاتينية، أما في حلف وارسو والذي بدأ في سنواته الأولى هرميا، ثم أصبح أكثرمرونة بمرور الوقت[1]، فقد برز "مبدأ بريجنيف "الذي أكد على أن كل الدول الاشتراكية مسؤولة ليس فقط أمام شعوبها ولكن أيضا أمام كل الدول الاشتراكية، الأمر الذي يعني أنه من حق دول المعسكر الاشتراكي التدخل لمنع أي من دول الحلف من إتباع سياسات تتعارض مع ما تعتبره الدول الأعضاء من مصالحه، وبذا ذلك في تدخل الاتحاد السوفيتي[2]في المجر عام 1956 .

أشكال الأحـلاف

يجري التمييز بين الأحلاف إلى عدة عناصر :

1/ **عـــــدد الأعضاء:** عادة ما يجري التمييز بين الأحلاف الثنائية والأحلاف الجماعية، فالأحلاف الثنائية تتم بين دولتين فقط وقد تكون ذلك بسبب إداركهما لفاعلية التحالف الثنائي وعدم الحاجة إلى حلفاء آخرين، كما قد يكون ذلك لاعتبارات أخرى عديدة، منها رغبة دولة معينة في إقامة رابطة تحالف مع دول أخرى وهي غير قادرة على ضمه إلى حلف جماعي بسبب اعتراض أعضاء حلف شمالي الأطلنطي على قبول عضوية اسبانيا في ذلك الوقت[3]، وقد يكون ذلك تجاوبا مع الطبيعة الخاصة للنظام السياسي في دولة معينة يختلف عن النظم السياسية القائمة في تحالف جماعي، كما قد يكون ذلك تفاديا لتحميل أعضاء حلف جماعي أعباء الدفاع عن دولة كبرى أحدى الدول الأعضاء أهمية كبرى للتحالف معها،كما قد تكون هناك رغبة في إظهار درجة أعلى من

---

(1) Michael Nicholson, Rationality and the Analysis of International, op- cit , p , 209.

(2) John Sullivan, International Alliances , Op - cit, P 117.

(3) عماد جاد، الحلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، مرجع سابق ، ص 20.

التعاون بين دولتين أعضاء في حلف جماعي .و أخيرا قد تكون المعاهدات الثنائية مقدمة لإبرام حلف جماعي كما حدث في شرق أوروبا باستبدال الاتحاد السوفيتي سلسلة المعاهدات الثنائية بمعاهدة جماعية هي حلف وارسو[1]. أما الأحلاف الجماعية فهي أحلاف يزيد أعضائها عن دولتين، ومن أبرز أمثلتها حلفي وارسو(سابقا) وحلف شمالي الأطلنطي.

2/ **مدة سريان معاهدة الحلف العسكري** قد يكون هناك تحديد زمني لمدة سريان معاهدة الحلف، تصبح بعدها منتهية أو قد يتم الاتفاق على تحديد دوري لها بموافقة طرفيها أو أطرافها، كما قد لا تحدد الفترة الزمنية للحلف، ويتخذ البعض من زمن سريان المعاهدة مؤشرا على قوة الروابط، وبالتالي فكلما طال أمد المعاهدة دل ذلك على قوة التحالف، ومكن أعضاء الحلف من نسج شبكة جديدة من المصالح على النحو الذي يحدد مصالح الحلف حتى بعد انتهاء السبب الرئيسي لنشأة الحلف، مثال ذلك معاهدة حلف شمالي الأطلنطي[2] .

وهناك من يرى العكس، إذ أن مدة سريان معاهدة الحلف قد تكون خادعة وبالتالي لا يجب أن تؤخذ كمؤشر على قوة الروابط، بل يجب التركيز على الجوانب الموضوعية مثل السياسات والمواقف الفعلية المتخذة لتحقيق أهداف الحلف, بل أن هناك من يرى أن طول مدة سريان الحلف قد تكون سببا في إضعاف رابطة التحالف لاسيما مع سقوط أو تراجع السبب الرئيسي للتحالف.

3/ **أهـ ـداف الأحلاف العسكرية**

يحدد هدف الحلف حسب التمييز بين الأحلاف الدفاعية والأحلاف الهجومية, وتكون الأحلاف دفاعية عندما تتعهد الدول الأعضاء بالمشاركة الجماعية في الدفاع عن بعضها البعض في حال حدوث اعتداء من دولة - دول - غير عضو، على أي من أعضاء الحلف, ويسمي هذا الشكل عادة حلف الأمن الجماعي، ومن أشكاله معاهدة حلف شمالي الأطلسي عام1949،وميثاق الدفاع المشترك بين الدول العربية عام1950،وحلف وارسو عام 1955. أما الأحلاف الهجومية فهي التي تستهدف الهجوم على دولة أو دولة معينة، وهي عادة أحلاف توسعية وغالبا ما تكون سرية ويجري تغطيتها بغطاء دفاعي رسمي تجنبا للإدانة، في حين يجري تحديد الهدف الأساسي في بروتوكول سري في إطار الحلف مثل ميثاق عدم الاعتداء الألماني السوفيتي في أوت 1939الذي نص على تعهد ألمانيا منح الاتحاد السوفيتي بعض الأقاليم في منطقة البلطيق مثل شمال ليتوانيا وتقسيم بولندا بينهما[3].

---

(1) بطرس بطرس غالي، الإستراتيجية والسياسية الدولية، مرجع سابق ص .69

(2) Ken Booth, contemporary strategy: theories concepts, New York , second Edition , 1987, p.p 258 – 259

(3) ممدوح منصور، سياسات التحالف الدولي :دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1997، ص .290

الفرق بين الحلف والإئتلاف

غالبا ما يعتقد البعض أن كلمة ائتلاف هي مرادف لكلمة حلف، إلا أن الصحيح هو أن لكل كلمة مدلولها الخاص, فالإئتلاف Coalitionيعنى اتفاق مجموعة من الدول على تحقيق هدف أو أهداف محدده و هي في العادة علاقة غير رسمية، وعادة ما يكون التعاون في مجال محدد ولمدى قصير، ولا وجود للعلاقة التعاقدية الرسمية فيه [1]. ولذلك رأى البعض أن الائتلافات هي أحلاف زمن الحرب, أي إذا تمت في وقت الحرب فهي إئتلافات,ومن هنا فإن ما يميز الائتلاف عن ا لحلف هو :

- غياب العلاقة التعاقدية الرسمية.
- غالبا ما يتم استعداد للحرب أو بعد بدئها.
- محدودية مجالات التعاون.
- غالبا ما تنتهي بانتهاء سبب تشكلها.

---

(1) James Murdoch and Todd saddler, NATO burden staring and the force of change: **future observation,** International studies quarterly, vol 35, N° 1 , 1991, pp. 109 -110

المطلب الثاني : أسباب قيام الأحلاف العسكرية

جاء في إحدى مقولات الفيلسوف الانجليزي دافيد هيوم " David Hume "في نطاق علم المعرفة "أن لكل ظاهرة علة ومعلول"، وبناءاعلى هذا تطرقنا في هذا المطلب إلى أسباب تكون الأحلاف العسكرية، باعتبارها ظاهرة دولية ذات بعد اجتماعي، تحكمها أسباب مرتبطة بغايات الدول، أولى أسباب تكوينها حسب الأدبيات السياسية هي الدفاع و البحث عن الأمن باعتباره مطلبا طبيعيا تهدف أو تسعى إليه الدول لكي تحافظ على بقاءها و استمرارها ضمن النسق الدولي. فالتكتل في نظر المجتمع الدولي أصبح أليه ذات فعالية لتحقيق الأمن،ولكن ليس كل تكتل في إطار تحالفي يؤدي إلى تحقيق ذلك، فغالبا ما تفشل السياسة الأمنية لبعض التحالفات أمام قوة الأحلاف الأخرى أو بعض الدول الكبرى ، والقرائن التاريخية بينت لنا على سبيل المثال لا الحصر، كيف عجز حلف وارسو عن تحقيق الأمن في مواجهة الحلف الأطلسي .

أما ثاني أسباب تكوين الأحلاف العسكرية هو الاسباب الهجومية والردع، فغالبا ما تعتمد الأحلاف القوية الحية(*) على أسلوب التدخلات العسكرية وذلك قصد تحقيق أهداف إستراتيجية وفق عملية اتخاذ القرارات الخارجية، ولما كان الصراع الدولي ظاهرة سياسية ملازمة لتطور النظام الدولي أصبحت الأحلاف في نظر الدولة ذات الأطماع خاصة منها الاقتصاد والجيوبوليتيكية وسيلة قانونية تضفى طابع الشرعية الدولية International Ligitimityعلى تدخلاتها العسكرية ولنا خير مثال على ذلك التدخل العسكري لحلف الناتو في الخليج عام 1991، و فيما يلي إبراز لهذين السببين الرئيسيين .

الأسبـــاب الدفاعيـــــة

يعد الأمن الدولي المفهوم الأكثر تداولا في الأدب السياسي القديم والمعاصر كما أنه أكثر المفاهيم ارتباطا بمصير حياة الشعوب والدول، و رغم أن هذا المفهوم ارتبط بحياة الإنسان منذ أقدم العصور, إلا أن المراد به على العموم هو المعنى العسكري التقليدي لأنه أي (الأمن) كان ولا يزال مبدأ حربيا منذ نشأة العلوم الحربية [1] . وعندما ظهر مفهوم الدولة الأمة State - Nation في أوروبا خلال القرنين الثامن والتاسع عشر فقد توسعت شبكة العلاقات بين الدول وازدادت مصالحها في الخارج، طرأ على مفهوم الأمن في العالم انقلاب حقيقي وكان أهم عنصر في هذا

(*) المقصود بالأحلاف الحية هي الأحلاف التي تجمع بين المصالح المذهبية، والمصالح المادية، والتي تحتشد وراءها قدرا ضخما من الحماس، وهذا ما يكسبها قوة و حيوية.

(1) المؤسسة العربية للدراسات والننشر، الموسوعة العسكرية، بيروت، 1981ص .16

الانقلاب هو توحيد الحقل الاستراتيجي العالمي، بحيث أنه ما عاد من الممكن لأية جماعة مهما كان حجمها ووزنها أن تبقي بمعزل عن هذا الميزان القوي على الصعيد العالمي، أو أن تفكر في سياسة أمنية خاصة بمعزل عن هذا الميزان .فالتداخل الذي حصل بين الأمم والقارات ربط كل قوة قائمة بصرف النظر عن قيمتها بالقوى الأخرى، وأوجد حسابا واحدا للقوى تشترك فيه جميع القوى المحلية والإقليمية كل حسب قدرتها في عملية صراع عالمي دائم وشامل في تحول مستمر.

هذا الطموح القومي أوجد ميل نحو التكتل الدولي في شكل أحلاف عبر القارات يترجم إرادة الأطراف المتعاقدة وفق النصوص التنظيمية والمبادئ الأساسية للمعاهدة المنشئة للأحلاف حول ولما كان انعدام الشعور بعدم الأمن النابع من الشك المتبادل والخوف .أهداف الدول من التجمع أجبر الدولة على جعل الأمن كهدف اسمي تطمح إليه رغم أنه مفهوم أشد صعوبة في تطبيقه عن غالبية المصطلحات الواردة في العلاقات الدولية ، وعادة ما تطمح الدول الصغرى للحصول على حماية الدول الكبرى لها ، ولكي تتحمل نفقات الدفاع عنها وهي عادة أعباء ثقيلة تفوق قدرات الدول الصغرى، وتعتبر الأحلاف العسكرية ظاهرة لازمة لتوازن القوى ، حيث تسعى كل دولة إلى تحقيق أمنها الفردي من خلال الصراع على القوة، ويعني هذا أن على الدول أن تتنافس مع غيرها لتحقيق أمنها لذا تجد الدولة نفسها عادة أمام ثلاثة خيارات، فإما أن تزيد من قوتها الذاتية اعتمادا على وسائلها الخاصة، أو أن تضيف إلى قوتها قوة دول أو دولة آخرى، وإما أن تعتمد على ألا يستزيد غيرها من الدول من قوتها، و تفضل الدول عادة الأسلوب الثاني فتزيد من قواتها بإضافة قوة دولة أو دول أخرى إلى قوتها من خلال التحالف لأن هذا الأسلوب يحقق أمرين:

الأول :تجنب الأخطار التي تواجهها من الدول المتحالفة معها.

الثاني :أن الاعتماد على قوتها الذاتية سيرهق اقتصادياتها، إذا اعتمدت على قدراتها الذاتية وحدها.

وتعتبر الأحلاف العسكرية مظهرا من مظاهر التعاون الثنائي والجماعي بين الدول في الشؤون العسكرية والدفاع، وهي ظاهرة قديمة شهد العالم إشكالا متنوعة منها على مر العصور حتى استقرت لتأخذ الصفة الرسمية في ظل ميثاق الأمم المتحدة حيث كان أنصار الإقليمية بصفة عامة والأحلاف بصفة خاصة أكثرية في مؤتمر سان فرانسيسكو [1] 1945ومفهوم الأمن حسب توجهات الدول المنضوية في الأحلاف العسكرية يتغير منحاه وذلك بتغير مجريات العلاقات الدولية، ففي نظر إدارة الحلف الأطلسي كان الأمـن الغربـي مقتصر على اعتبارات التهديـد

---

(1) بطرس بطرس غالي ، الاحلاف العسكرية والأمم المتحدة، القاهرة، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد (18)، 1982ص 16.

الخارجي و رسخ هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية ببروز المعسكر الشرقي كقطب منافس، بحيث تأثرت النخبة الأوروبية عامة والأمريكية بصفة خاصة الحاكمة في إدارة الحاف لمنظري المدرسة الواقعية الذين يرون أن القضايا الأمنية هي قضايا السياسة العليا، وما عداها من القضايا الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية هي موضوعات السياسة الدنيا، وبناءا على هذا كان التهديد العسكري الخارجي يأتي على رأس قائمة أولويات الاستراتيجيات الأمنية للحاف الأطلسي .

وبعد انتهاءالحرب الباردة وزوال الخطرالسوفيتي قام الحاف الأطلسي بإعادة تصنيف مصالحه، وإعادة ترتيب الأخطار التي تواجهه كالأخطارالصحية "الإيدز "لكن البعد الخارجي لهذه الأخطار ظل هوالغالب ففي إستراتيجية الأمن القومي لقرن جديد، صنفت الإدارة الأمريكية المصالح المشتركة إلى ثلاث درجات[1]. **الدرجة الأولى** وهي المصالح المتعلقة بالبقاء وتشمل الأمن والوجود المادي للولايات المتحدة الأمريكيةو حلفاءها، فإذا ما تعرض هذا العامل للخطر فإن الولايات المتحدة لن تتردد في استخدام القوة العسكرية، وفعلا هذا ما لاحظناه في تفجيرات11سبتمبر 2001،والتي أحدثت هزة نفسية وسياسية في أمريكا و العالم، وبدافع حماية الوطن Home land defense قررت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها قوات التحالف إلى شن حرب على أفغانستان بدعوة احتواء الإرهاب الجديد[2]. **الدرجة الثانية** فهي المصالح المهمة التي لاتؤثرفي البقاء المادي للولايات المتحدة، ولكنها تؤثر في نمط الرفاهية الأمريكية، وطبيعة العالم لا تتأثر به الولايات المتحدة الامريكية ويشمل ذلك المناطق التي لا توجد بها مصالح اقتصادية أمريكية مقدرة أوالتزامات الحلفاء.**الدرجة الثالثة** وهي المصالح الإنسانية ومصالح آخرى، وهنا قد تتحرك الولايات المتحدة بدافع قيمها مثل المساعدة في الكوارث الطبيعية.

وما يلاحظ على هذه الإستراتيجية الأمنية أن اهتمامها الأساسي منصب نحو الخارج، وجاءت الإشارة إلى الإرهاب على اعتبار أنه جزء من الأخطار التي تستهدف المصالح الأمريكية والأوروبية، وهنا ما أكده جوزيف ناي [*] بأن " قضايا التسعينات كانت الستار للنقاش، كتلك المتعلقة بدور الولايات المتحدة وحلفائها الأمني في الخارج كتوسيع الناتو، التدخل في النزاعات الداخلية للدول الأخرى"، وحينها لم يلاحظ تغيير في مستويات العنف في العالم كثيرا بل الذي تغير هو أنماط العنف، وذلك ناجم عن زيادة الصراعات العرقية والطائفية والدينية وهذا ماجعـل دول أعضاء الحاف الأطلسي تدعو الى عولمة الامن عن طريق العمل الجماعي.

---

(1) The white House: a national security strategy for a new century: January 2000.http/ www crgptone. Org /nss 200 zip.

(2) حسن الحاج على أحمد, حرب أفغانستان التحويل الاستراتيجي إلى الجيو ثقافي، مجلة المستقبل العربي، مركز الدارسات الوحدة العربية، العدد , 2002 ص 276

(*) جوزيف ناي، مساعد وزير الدفاع الأمريكي السابق للأمن القومي، وعميد كلية كينيدي للعلوم السياسية بجامعة هارفارد.

الأسبـــــاب الهجوميـــة

تنفرد ظاهرة الصراع الدولي عن غيرهامن ظواهر العلاقات الدولية, بأنها ظاهرة متناهية التعقيد، ويرجع ذلك إلى تعدد أبعادها،وتداخل مسبباتها ومصادرها، وتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، وتفاوت المستويات التي تحدث عندها وذلك من حيث المدى أو من حيث الكثافة والعنف، فالصراع في صميمه هو تنازع الإرادات الوطنية، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها و إمكاناتها مما يؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق.

كذلك فإن الصراع يمكن أن تتنوع مظاهره وإشكاله فهو قد يكون صراعا سياسيا أو اقتصاديا أو مذهبيا أو حتى حضاريا، كما أن أدوات الصراع يمكن أن تصنف إلى أكثرها فاعلية، إلى أكثرها سلبية، ومن نماذجها على سبيل المثال الأحلاف العسكرية كأداة فعالة. و يعود سبب اهتمام الدول المنضوية فيه حسب نيكولاس سبيكمان[1] Nicholas Spykman إلى ضمان البقاء، لذا تجعل الدولة من هذا الهدف أحد محددات السياسة الخارجية للأحلاف، وتحقيقه يستلزم تحسين القدرة العسكرية.

وبناءا على آراء أساتذة المدرسة الواقعية، فإن الصراع على المصالح بين الدول القومية المنضوية في أحلاف عسكرية يقود بعضها الحرب [2]. وتشمل قدرات القوة أو مكونات القوة عناصر كمية وكيفية, بعضها يتسم بالثبات مثل الجغرافيا والطبيعة الإنسانية، فالجغرافيا تشكل الخيارات المتاحة للدول، وتضع قيود على خيارات الدول اتجاه الدول الأخرى، كأن يكون موقع الدولة أكثر انكشافا أمام الغزو الخارجي.

كذلك قد تشغل الدولة موقعا استراتيجيا أكثر أهمية من دولة أخرى. أما الطبيعة الإنسانية فهي شريرة و باحثة عن القوة وليس من السهل تغييرها. فقد أثبتت الدراسات التاريخية والكمية أن الأحلاف يمكن أن تكون ركيزة للأمن الدولي، كما أنها يمكن أن تكون عاملا مناسبا على اندلاع الحروب، وما يؤكد على أنها عاملا مساعدا على اندلاع الحروب هو خبرة أحلاف القرن العشرين.

وتدل الدراسات الأمبيريقية التي أجراها سنجر Singer وسمول Small حول العلاقات بين الأحلاف الدولية واندلاع الحروب خلال الفترة من عام 1815 (مؤتمر فينا) ، حتى عام 1945 (نـهاية الحرب العالمية الثانيـة) بينما هناك عـلاقة طردية بين زيادة الأحلاف واتساع دائـرة

---

(1)عماد جاد، الحلف الأطلنطي سهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، القاهرة، مرجع سابق، 1998، ص 20.

(2) Farid Zakaria, from wealth to power the unusual origins of Americas world role, op- cit, p 46 .

التدخلات العسكرية (الحروب).

ومن جانبه درس ما يكل هاس Michael Hass العلاقة بين تعهدات الأحلاف وحرية التفاعل بشكل مختلف حيث استخدم 12نظاما دوليا فرعيا في أوروبا و آسيا و هاواي، ووضع 86 متغيرا لكل نظام فرعي ودرس أثر ترتيب النظام الفرعي على استقرار النظام، ووجد أن النظم الفرعية التي شهدت أحلافا عديدة وتحالفات بين دول صغيرة وكبيرة شهدت العديد من الحروب .

أما راندولف سيفرسون Randolph Siverson وما يكل سيليفان Michael Sullivan فقد درسا الحروب الدولية خلال الفترة من عام 1815-1965 ووجدا أن 50 حربا وقعت شاركت فيها 100دولة، كانت 59منها غير مرتبطة بأحلاف [1].وهو أمر يتصادم و أطروحة سنجر Singer وملفين سمول Melvin Smallعن أثر الأحلاف على مرونة أو حرية التفاعلات وتوصلا من دراسة العلاقة بين الأحلاف و مكانة القوة Power Statusإلى وجود علاقة ارتباطيه بين المتغيرين ، حيث أن القوة الرئيسية المرتبطة بأحلاف تكون أكثر ميلا للمشاركة في حروب من القوة الرئيسية غير المرتبطة بأحلاف، وأن القوى الثانوية المرتبطة بأحلاف أقل ميلا للمبادرة بالحروب مقارنة بالقوى الثانوية غير المرتبطة بأحلاف , أي أن المشاركة في أحلاف تقود إلى تورط القوة الرئيسية في حروب لمساندة شركائها الأصغر، في حين أنها تدفع بالشركاء الأصغر المرتبطون بأحلاف الى الأحجام عن الدخول في الحروب بفعل ضغوط الشركاء الأكبر، أي أن الأحلاف تقلل المرونة الرئيسية من خلال التعهد بالقتال إل جانب حلفائها لحسابات تتعلق باحتمالات الخسارة نتيجة عدم مساندة القوى الأصغر، فالأحلاف مع القوى الأكبر توفر الأمن للقوى الثانوية، ومن ثم تكون أقل استقلالية في هذا المجال[2].

ومن جانبه درس جاك ليفي Jack Levy أحلاف القوى العظمى خلال فترة من عام 1945 حتى عام 1975و توصل إلى استنتاج مؤداه أن الأحلاف باستثناء الأحلاف الدفاعية في القرن التاسع عشر تساعد على اندلاع الحروب[3] .كما درس ايدو أورن Ido Oren العلاقة بين حجم الحلف و اندلاع الحروب وتوصل إلى استنتاج مؤداه أن الأحلاف الأكبر حجما تبدو أكثر ميلا للتورط في الحروب[4].

---

(1) Michael DOCRILL ,the world war 1945 - 1963, London , Mac Millan, third edition 1993, p 142 .

(2) كولن باون ، بيتر موني، من الحرب الباردة حتى الوفاق 1970 - 1945، تعريب صادق إبراهيم عودة، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1984، ص 35، 38.

(3) نفس المرجع، ص32.

(4) نبية الأصفهاني، الدور الجديد للبرتغال في حلف الأطلنطي، في السياسة الدولية، القاهرة عدد 26أكتوبر 1997ص 175، 162

كذلك أجرى والاس Wallace دارسة على الأحلاف الدولية في الفترة من عام 1820-1964و انتهى إلى أن علاقة الأحلاف الدولية بالحروب، هي علاقة غير مباشرة حيث ان زيادة عدد الاحلاف الدولية يؤدي إلى زيادة حجم القوات المسلحة في النسق الدولي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة احتمال نشوب الحروب[1].

ولخص مايكل نيكولسون Michael Nicholson العلاقة بين الأحلاف والحروب بالتأكيد على أن جميع النتائج غير واضحة وغير كافية ولا توجد تفسيرات عامة مقبولة. وحتى مع إدخال متغيرات وسيطة مثل طبيعة النظام الدولي (ثنائي القطبية / متعدد الأقطاب)، فقد استمر الفشل في إقامة علاقة بين الأحلاف والحروب، وانتهى الأمر إلى الاتفاق على أن الأحلاف توسع الحروب وتزيد من حدة و كثافة الصراع، حيث أن مشاركة دولة عضو في حلف في حرب يعني زيادة احتمال دخول أعضاء الحلف معها، وهو أمر يظل محتملا، حيث لا توجد علاقة إرتباطية ثابتة بين عضوية دولة في حلف و دخول الدولة الأخرى الأعضاء معها في نفس الحلف إلى جانبها في الحرب، فمن بين كل اربع حالات كان التدخل إلى جانب الحليف يحدث مرة واحدة.

ومن ثم فإن الأحلاف هي أداة تلجأ إليها الدول لزيادة قوتها العسكرية للحفاظ على الوضع القائم من خلال :

- ردع دول أو أحلاف معينة تهدد أو تسعى إلى الهيمنة الإقليمية أو الدولية.
- الحفاظ على النظام الدولي من خلال تقييد الحلفاء أو السيطرة عليهم، إذ قد يكون للأحلاف في بعض الأحيان وظائف آخرى في إطار علاقات ما بين الحلفاء مثل تقييد السلوك الدولي لبعض الدول الحليفة أو بسط السيطرة عليها من جانب الدولة الأكبر أو منع بعض الحلفاء من الإضرار بمصالح باقي الحلفاء .[2]
- الحفاظ على الوضع القائم من خلال الانضمام إلى القوة الأضعف في مواجهة الطرف أو الأطراف الساعية إلى الهيمنة.

ويعتبر ميزان القوة معيارا هاما في فهم أسباب تشكيل الأحلاف, وجاءت الإضافات و التعديلات داخل المدرسة الواقعية لتقدم إجابات على أسئلة كانت تعجز في شكلها التقليدي عن تقديم تفسيرات مقبولة .ومن قبل ذلك ما سمي بمرض الأحلاف[3] Pactomaniaالذي أصاب السياسة الأمريكية

---

(1) Michael DOCRILL the gold war 1945 - 1963, op- cit, p 47,76

(2) لويس فيشر ، تاريخ اوربا في العصر الحديث 1789-1950 ، تعريب احمد نجيب هاشم ، وديع الضبع ، القاهرة ، دار المعارف ، 1993، ص 64.

(3)Paul kennedy , the rise and full of the great powers ,I n Melvin small and David singer intrernational war , Chicago , the Doresey presse , second edition , 1989 , p20.

في الخمسينات, حيث جمعت بين الحلفاء دون تمييز وبصرف النظر عن أهميتهم الإستراتيجية. ثم قدمت نظرية ميزان التهديد كمؤشر للتدخلات العسكرية تفسيرا مقبولا لهذه الظاهرة مؤداه أن الشعور الأمريكي المبالغ بالتهديد من الخطر الشيوعي دفع صانع القرار الأمريكي إلى حشد القرارات من أجل بناء شبكة واسعة من الأحلاف ضمت دولا مهمة في سياسة المواجهة أو الاحتواء ودولا آخرى كانت أو رأت الولايات المتحدة أنها مهددة بالسقوط في قبضة الشيوعية [1].

المبحث الثاني: ترتيبات الأحلاف العسكرية

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى اختفت الدبلوماسية التقليدية بكافة خصائصها وأنواعها في التعامل الدولي، واختفاءها كان بفعل عدد من الحقائق والأسباب الضاغطة من بينها،تدهور النفوذ النسبي لأوروبا في العلاقات الدولية، كذلك نمو الرأي العام العالمي، وظهور منظمات دولية عالمية وإقليمية تقوم بدور مهم في المجتمع الدولي إلى جانب تطور أسباب الدعاية والإعلام.

كل هذه العوامل ختمت بظهور نوع جديد من الدبلوماسية الحديثة والغير مباشرة ، و التي تتتسم بالعقلانية، ومن بين الأنماط الحديثة للدبلوماسية الدولية هي دبلوماسية المحالفات Alliance Diplomacy، والتي تتجلى في إقامة الأحلاف العسكرية، ومعاهدات الدفاع المشترك، وهذه الأحلاف العسكرية أفرزت ترتيبات على مستوى السياسة الخارجية منها الأمن الجماعي وتوازن في القوى الدولية أثرت بشكل مقبول في توازن النظام الدولي أيام الثنائية القطبية، وعليه يمكن التساؤل عن كيفية هذا التأثير؟

المطلب الأول : الأمن الجماعي Collective Security

أشتق مفهوم الأمن الجماعي, من ميثاق الأمم المتحدة، على الرغم من جذوره التي تعود إلى عدة قرون عبر سلسلة المقترحات للحفاظ على السلم الدولي وفض النزاعات بالطرق السلمية على اعتبار أن كل دولة وسلامتها الإقليمية من الأمور التي تضمنها كل الدول[2], وبقيت الفكرة الجوهرية هي كيف تعمل الدول معا لمنع استخدام القوة، - الإكراه - لتحقيق المكاسب لاسيما عن طريق غزو الدول الأخرى، و التأكيد على أن أي محاولة من هذا القبيل سوف تواجه من جانب كل الدول الأخرى كما لو كانت جميعها قد تعرضت للعدوان.

---

(1) بير رونوفان ، تاريخ العلاقات الدولية في القرن التاسع عشر1815- 1914 ، تعريب جيلالي يحيا ، القاهرة ، دار المعارف، 1980، ص 55-54.
(2) John Oneal, **Regoinder to Murdoch and sandler**, inter national studies quarterly,vol, 35,1991 p 151-117.

ويفترض الأمن الجماعي أن العدوان من جانب أي دولة سوف يواجه من جانب جميع الدول الأخرى، وقد حدد ذلك الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وقد تعرض المفهوم لسوء الاستخدام أوالتفسير من جانب الدول الكبرى حيث وظف أحيانا من أجل جلب المساعدة للحلفاء، أو معاقبة طرف ما لأسباب مختلفة بصرف النظر عن حقيقة تهديد الأمن الجماعي، ومن ثمة فليس كل جهد مشترك من جانب الدول للحفاظ على السلم أو تجنب الصراع أو بناء تحالف ضد مصدر العدوان المحتمل يمكن أن يترتب عنه أمنا جماعيا, وتتطلب فكرة الأمن الجماعي توافر العناصر التالية :

أ- تخلي الدول عن منظور المصلحة القومية بمفهومها الضيق ليحل محله مفهوم أكثر شمولا قوامه الاهتمام بالمصلحة الجماعية الدولية ككل.

ب- قبول كافة الدول لمبدأ عدم قابلية السلام للتجزئة، ومن ثمة معارضتها العدوان أيا كان مصدره باعتباره يشكل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين.

ج - افتراض أنه ليس هناك أعداء أو أصدقاء سلفا.

د - ضمان إمكانية التحرك الجماعي الفوري والفعال لوقف العدوان.

ه- تخلي الدول عن حقها في القيام بأعمال منفردة دفاعا عن مصلحتها الوطنية.

و- تخلي الدول عن سعيها إلى زيادة قوتها مقارنة بقوة دولة آخرى أو مجموعة أخرى من الدول.

وقد اعتقدت دول عديدة بأن الإعتماد على الأمم المتحدة في موضوع حساس بطبيعته مثل الأمن القومي، هو مخاطرة لا يصح التورط فيها ، ومن ثمة فقد برزت فكرة الأحلاف كأسلوب ترتيبي للأمن الإقليمي كبديل أكثر فعالية ومقدرة على كفالة درجة أكبر من الأمن للأطراف التي تتشارك في عضويتها ولعل ذلك هو السبب، بينما شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة نشاطا دوليا كبيرا في مجال إقامة المحالفات و ترتيبات الأمن(الثنائية والجماعية)المتعددة الأطراف و بشكل لا نجد له مثيلا في أي مرحلة سابقة من تطور العلاقات الدولية، ومن أبرز هذه الترتيبات على النسق الدولي هو إحاطة الولايات المتحدة الأمريكية دول أوروبا الغربية بحزام أمني ضد الأخطار الخارجية -الكتلة السوفيتية - في شكل الحلف الأطلسي، فيا ترى هل حقق الحلف الأطلسي أمنا جماعيا لأعضائه؟

حددت وثيقة مبادئ هلسنكي [1] المبرمة في أوت 1975 الأسـس التي جاءت بها، مثل ضمان

(1) اسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية الدولية ، المفاهيم والحقائق الاساسية ، بيروت ، مؤسسة الابحاث العربية ، الطبعة الثانية ، 1985، ص .240.

الدعوة إلى الامتناع عن استخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها في أي صورة يحضرها ميثاق الأمم المتحدة وتحرمها مبادئ القانون الدولي، والتعهد بعدم انتهاك الحدود الإقليمية القائمة أو التعديل فيها و احترام السلامة الإقليمية لكل دولة، وكذلك التعهد بحل المنازعات الأوروبية بالطرق السلمية .

كذلك ذكرت وثيقة هلسنكي, أنه من منطق الحاجة إلى التقليل من أخطار النزاعات المسلحة في القارة الأوروبية فإنه يصبح من الضروري إزالة أسباب سوء الفهم أو سوء التقدير في مواجهة بعض التصرفات العسكرية مما قد يترتب عنه الاندفاع في مسارات خاطئة ينجم عنها تهديد الأمن

ومن الأسباب التي جعلت من المنظمة ذات أداء لصناعة أمن جماعي هو إجماع أعضاءها على افتراضات مشتركةنوجزها في ثلاثة عناصر:

1- أن موسكو تمثل تهديدا عسكريا خطيرا لأوروبا الغربية، ففي أواخر عقد الأربعينيات وأوائل الخمسينيات كان الزعماء الأوروبيون يفزعهم كابوس يتمثل في قيام الجيش الأحمر باكتساح أوروبا عبور بحر المانش .

2- تفوق موسكو في القوات التقليدية يمكن مقابلته بالتفوق النووي الأمريكي .ففي عام 1950كان لدى بلدان منظمة الحلف الأطلسي أقل من 600000جندي على البر، في حين كان لذى الاتحاد السوفيتي مليون ونصف مليون جندي، ولكن زعماء الغرب صمدوا في وجه التفوق التقليدي السوفيتي بنسبة 2إلى1بفضل التفوق النووي الأمريكي، وكان لدى الولايات المتحدة في ترسانتها النووية 300 قنبلة نووية، ومن هنا افترض أعضاء منظمة الحلف الأطلسي أن الأسلحة النووية تستطيع ضمان

الأمن العسكري لأوروبا الغربية مستقبلا .

3- أن التهديد العسكري من موسكو ينصب على القارة الأوروبية، ففي السنوات التي تلت الحرب الباردة مباشرة افترض أعضاء منظمة حلف شمالي الأطلسي أن الهدف الرئيسي لخطط العدوان من جانب الكرملين هوأوروبا الغربية، وكان في اعتقادهم أن موسكوإن أقدمت على حرب هجومية فستهدر فرقها عبر السهل الأوروبي الأعظم، هنا تتأكد مقولة هارولد ماكملان عندما قال"إن الأحلاف تتماسك بالخوف لا بالحب وأن التمسك يصنع القوة والأمن الجماعي[1] ".

---

(1) ريتشارد نيكسون ، نصر بلا حرب ، اعداد وتقديم محمد عبد الحليم ابو غزالة ، القاهرة ، مركز الاهرام لترجمة والنشر الطبعة الثانية ، 1999، ص,210 .

المطلب الثاني : توازن القوى Balance Of Power

في وقت من الأوقات عرف المجتمع الدولي حالة من التوازن بعد ما سبقتها حالة من الفوضى واللاستقرار الدولي، وهذا التوازن نتج عن سياسة الأحلاف التي انتهجتهاالكتلة الغربية في مقابل الكتلة الشرقية، وهذا التوازن كان مفروضا بناءا على قوة الردع وشدة التراكم في الأسلحة المختلفة الاستعمال، وهذا هو التفسير التقليدي الذي يرى أن الدول تتحرك بدافع زيادة قوتها من وراء الدخول في أحلاف، ويتم اختيار الشركاء على أسس واقعية على نحو يزيد من احتمال تحقيق الأهداف[1].

وقد مثلت أبرز أدوات تحقيق ميزان القوة في النسق الدولي منذ القرن السابع عشر وحتى أواخر القرن العشرين، ومن ثمة فإن الأحلاف هي أداة تلجأ إليها الدول لزيادة قوتها العسكرية للحفاظ على الوضع القائم وذلك من خلال:

- ردع دول أو أحلاف معينة تهدد أو تسعى إلى المهيمنة الإقليمية أو الدولية .
- الحفاظ على النظام الدولي من خلال تقييد الحلفاء أو السيطرة عليهم، إذ قد يكون للأحلاف في بعض الأحيان وظائف أخرى في إطار علاقات ما بين الحلفاء مثل تقييد السلوك الدولي لبعض الدول الحليفة، أو بسط السيطرة عليها من جانب الدولة الأكبر، أو منع الحلفاء من الإضرار بمصالح باقي الحلفاء. [2]
- الحفاظ على الوضع القائم من خلال الانضمام إلى القوة الأضعف في مواجهة الطرف أو الأطراف الساعية إلى الهيمنة.[3]

إن الفكرة الكامنة وراء نظام توازن القوى في العلاقات الدولية هي ظاهرة الصراع على المكاسب المادية والمصالح القومية، بحيث تسعى كل دولة أو حلف إلى زيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول, ويترتب على ذلك أنه إذا أمكن لدولة واحدة أن تحصل على تفوق ضخم وساحق في قوتها، فإن هذا يدفع بها إلى تهديد حرية الدول الأخرى واستقلالها، و هذا التحدي هو الذي يدفع الدولة محدودة القوة إلى المواجهة بالقوة عن طريق التجمع في محاور أو أحلاف، أو ائتلاف قوى مضادة. أو بعبارة أخرى فإن محاور القوة المضادة المتعادلة أو شبه المتعادلة، لا تمكن دولة أو مجموعة من الدول الاعتداء على غيرها تحت و هم الاعتقاد أنها تتمتع بالتفوق الذي يتيح لها هذه السيطرة، و من هنا يحقق توازن القوة بمفهومه أثرين هامين يتعلق أو لهما

---

(1)جاستون زيلر ، تاريخ العلاقات الدولية في العصور الحديثة ، ترجمة جلال يحي ، القاهرة ، دار المعارف 1982، ص .459.
(2) بيير رونوفان ، تاريخ العلاقات الدولية القرن التاسع عشر 1914 - 1815، مرجع سابق ، ص.55-45.
(3) Paul kennedy , the rise and full of the great powers ,I n Melvin small and David singer intrernational war , op-cit , p20.

بحفظ السلم الدولي، بينما يتعلق ثانيهما بحماية استقلال الدول الأعضاء في هذه المحاور والتكتلات .[1]

والأمثلة التطبيقية على توازن القوى على المستوى الدولي تبرهن على ذلك، فهناك التوازن النووي والذي يعتمد في بقاءه و استمراره على ما يعرف بالردع النووي المتبادل أي قدرة كل من الطرفين الأمريكي والسوفيتي على تدمير بعضهما البعض تدميرا كاملا ونهائيا في حالة وقوع الحرب النووية تحت أي ظرف من ظروف المبادأة، ويستمد الردع النووي المتبادل فعاليته من حقيقة إستراتيجية هامة تتمثل في نجاح الكتلتين العظميين من تنمية قدراتهما النووية بشكل هائل والوصول إلى مستوى القدرة على التدمير بالضربة الثانية Second Strike أي أنه اذا تعرضت الولايات المتحدة مثلا لهجوم نووي سوفيتي فسيظل في مقدورها أن تستوعب صدمات الضربة الأولى التي وجهت لها، وتوجه ضربة انتقامية ساحقة ضد الاتحاد السوفيتي(سابقا) في مختلف مراكزه الصناعية والإستراتيجية، وهذه الحقيقة الهامة هي التي تجعل من الحروب النووية حروبا انتحار متبادل بين أطرافها, وبالتالي فلا غالب ولا مغلوبا، وعليه تبقى السياسات التوازنية هي البديل المقبول لتفادي الحروب النووية .

إن تقييم الآثار العملية التي نتجت عن تطبيق سياسات توازن القوى التقليدي في العلاقات الدولية يكشف عن بعض الجوانب الإيجابية مثل إبقاءه على تعدد الدول في المجتمع الدولي، واستطاع أن يحول لفترة تزيد عن ثلاث مئة عام -هي طول فترة تطبيقه [2] -دون انفراد دولة واحدة بالسيطرة العالمية باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحالي .

أما الميزة الأخرى المنسوبة إلى نظام توازن القوى، فهي أنه وفر الأداة نحو ضمان السلم الدولي بصورة لم يكن في مقدور أي أداة أخرى أن تحققها، فالتوازن المتكافئ لعلاقات القوى كان رادعا قويا ضد إثارة الحروب من قبل الدول، ولو لم تطبق سياسات التوازن لكان عدد الحروب التي يمكن أن تقع في المجتمع الدولي أضعاف ما وقع منها فعلا، ومنطقيا عدم التوازن أو الإنفراد بميزان القوة يؤدي فعلا بالفاعل الدولي إلى فرض سياسته كما هو الحال مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها بعد ما اختلفت كفة التوازن الاستراتيجي بانهيار حلف وارسو بقيادة الاتحاد السوفيتي(سابقا).

---

(1) اسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية الدولية ، المفاهيم والحقائق الاساسية مرجع سابق ، ص.266.
(2)نفس المرجع والصفحة.

الفصـــل الثانـــي: تطور الحلف الأطلسي من نظام الثنائية القطبية إلى نظام الأحادية القطبية

وفقا لنظرية ميزان التهديد (*) كان من المفترض أن يؤدي تفكك حلف وارسو إلى تحلل حلف شمالي الأطلنطي ما لم يتفق أعضاء الحلف على مصادر تهديد جديدة تبرر استمراره، وعلى تحمل الأعضاء لنفقات وتكاليف الحلف، ورغم عدم الاتفاق على ماهية التهديدات الجديدة, قررت الولايات المتحدة, ولم تمانع الدول الأعضاء الأخرى استمرار الحلف, وكان سعي ذلك ضرورة تكييف سلوك الحلف وهيكل القوة فيه لتلائم البيئة الأمنية الجديد لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهو الأمر الذي اقتضى أيضا إدخال تعديلات على عضوية الحلف.

وقد انعكست مجمل هذه التغيرات على مردودية الحلف إزاء الصراعات الإقليمية، وأثر التغيرات الدولية على حلف الأطلسي باعتباره منظمة تؤثر وتتأثر بالمناخ الدولي الذي تعمل فيه، فرأينا كيف أن انتهاء الثنائية القطبية وتحولها إلى أحادية القطبية (**) قد أثر في الحلف الأطلسي و أعطاه ميزة انتصار النهج الليبرالي على المنظومة الشيوعية، ومنه دعم ركائز الاتحاد من جديد بحيث استفادت أوروبا من هذا النجاح و بالتالي وظفته لصالحها، ومع هذا بقيت وفية لميثاق الحلف الأطلسي، وهذا الأخير فتح مبادرات الانضمام إلى الحلف من طرف دول أوروبا الشرقية، وروسيا وكذلك دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط الراغبة لأن تكون منضوية فيه، هذا التوسيع في العضوية يزيد من صلابة الحلف ويعطيه معنا آخر، وبالتالي يعزز السيطرة الأمريكية على الأعضاء الجديد ويوسع من رقعة هيمنتها عالميا.

(*) فحوى نظرية ميزان التهديد **Balances of Threat** هو أن الدول تتوازن في مواجهة مصدر التهديد، وليس القوة المجردة، وذلك عبر تحديد مصدر " التهديد" بناء على أربعة متغيرات هي القوة الشاملة، الغرب الجغرافي و القدرات العمومية، والنوايا العدوانية، هي بذلك تقدم إطار نظريا صالحا لتفسير نشأة واستمرار الاختلاف العسكرية.

(**) ظهر هذا المصطلح في مجال الدراسات الأكاديمية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (سابقا) في شكل منظومة شيوعية، ونعني به بنياب دولي يتميز بوجود قوة، أو مجموعة من القوى المتألفة سياسيا تملك نسبة مؤثرة من الموارد العالمية تمكنها من فرض إرادتها السياسية على القوى الأخرى دون تحدي رئيسي من تلك القوى.

المبحـــث الأول: تطور الحلف في ظل الثنائية القطبية

يرى بعض الكتاب أن التكتل الأطلسي كان موجودا فعلا قبل عقد الحلف رسميا، فوجوده في رأيهم يرجع إلى التحالف الذي ربط كلا من انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية قبل الحرب العالمية الأولى، وتمتد جذوره إلى التراث المشترك بين أوروبا و أمريكا، ومهما يكن الأمر فإنه حين اشتدت الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي و الغربي، و ازدياد النفوذ السوفيتي في أوروبا، رأت كل من فرنسا و انجلترا و بلجيكا و لكسمبورغ أن مصالحها تقتضي أن تتحالف عسكريا، و قد تم ذلك في ميثاق بروكسل[1] المبرم في 17 مارس 1948.

ولكن سرعان ما تبين أن تلك الدول غير قادرة بمفردها على الوقوف في وجه ما اعتبر توسعا سوفيتيا تجاه الغرب دون مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تبنى السناتور الأمريكي أرتير فاندنبرغ Arthur Vanden Berg فكرة انضمام بلاده إلى هذا التحالف على أساس المساعدة المتبادلة بينها وبين الدول السالفة الذكر، وتقدم بتوصية رسمية في هذا الاتجاه إلى مجلس الشيوخ الأمريكي في شهر جوان عام 1948، وأعقب ذلك بدء مرحلة من التشاور والمفاوضات بين الحكومة الأمريكية وحكومات الدول الأخرى في منطقة شمالي الأطلنطي التي تم توقيعها في واشنطن في اليوم الرابع من أفريل 1949 ووافق عليها مجلس الشيوخ الأمريكي بأغلبية 82 صوتا ضد 13 صوتا[2]، وتبع ذلك إجراء التصديق عليها من قبل الرئيس الأمريكي في شهر جويلية 1949، ومن قبل الدول المؤسسة الإحدى عشر، وبذلك أصبحت المعاهدة سارية المفعول اعتبارا من 24 أوت 1949.

وهناك من يرجع نشأة الحلف إلى أساس ديني، أي منذ الإنشطار الذي جرى عام 1054 في العالم المسيحي، وجاء ذلك بعد قرون من النزاع المتواصل بين رؤساء الكنيسة المسيحية بعد المسيح عمن له الحق في زعامة الكنيسة المسيحية بعده، وكثر عدد المرشحين لذلك المنصب من يومها، فكل رئيس طائفة من الطوائف المسيحية طالب ولازال يطالب بتلك الزعامة، فهناك على سبيل المثال بطرك كنيسة الأرمن، وبطرك القسطنطينية إلى جانب البطرك أثينا في اليونان، وبطرك القدس، وبطرك القسطنطينية إلى جانب البطرك الكاثوليكي في روما وهو البابا [*] وهم يصبون إلى تلك الزعامة وصارت المزاحمة على كرسي " الخلافة" بعد المسيح على أشدها في القرن الحادي عشر بين البابا في روما زعيم المذهب الكاثوليكي، وبـطرك القسطنطينية عاصمة

---

(1)الاكسيف، كروتسيلنج، شفيتلوف،الروح العسكرية الأمريكية، ترجمة محمود شفيق شعبان، دمشق، دار دمشق للنشر، بطبعة الأولى،1988، ص 75.

(2) – محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية، الكويت، المجلس الوطني للفنون والآداب، 1978، ص 44.

(*) مثل شخص البابا آنذاك البابا ليو التاسع" والذي ترأس شخصيا جيشا ليحارب قبائل النورمان الألمان الذين غزوا جنوبها ايطاليا، ومثل بطرك القسطنطينية ميخائيل بسيرو لاريوس وكان أكثر عنفولنا من البابا وحبا للصدارة والعظمة

الإمبراطورية البيزنطية زعيم المذهب الأرثوذكسي.

وانشطرت الكنيسة المسيحية أول انشطارها في عام 1054، وبدأ حينها النفور بين الشرق والغرب، وقد بدأ المذهب الأرثوذكسي المسيحي ينتشر في روسيا منذ أوائل القرن العاشر الميلادي، وصارت بذلك روسيا تتبع زعامة البطرك في القسطنطينية، ودخل الأتراك المسلمون مدينة القسطنطينية أخيرا عام 1453، وصارت بعدها المدينة مسلمة، ومن يومها أخذ رؤساء الكهنة في روسيا ينظرون لأنفسهم كورثة لزعامة (المذهب الأرثوذكسي)، وورثوا بذلك النفور بين الشرق والغرب. ومنذ أوائل القرن التاسع عشر بدأت المنافسة من جديد بين روسيا و بريطانيا في منطقة آسيا (شمال الهند، أفغانستان، إيران) ، وأدت تلك المنافسة إلى عدة حروب وكالة بين أمراء أفغان تدعمهم بريطانيا ضد أمراء وزعماء أفغانيين أو إيرانيين تدعمهم روسيا، كما اشتملت المنافسة بين الدولتين حول مكاسب الدولة العثمانية خاصة منها المضائق[1] ، و تكون في تفكير سياسة بريطانيا وفي صحافتهم و كتبهم عقدة مكافحة الروس "**Russophobia** " وكانت تلك العقدة من مسببات " **حروب القرم** " [*] والتي شهدت وحدة كل من بريطانيا، فرنسا، النمسا ضد روسيا.

وعندما اصبحت روسيا شيوعية عام 1917 توطد النفور بين الشرق و الغرب, لأن دول الغرب التي تسمى نفسها ديمقراطية صارت منذ زمن بعيد دولا رأسمالية استعمارية وغيرت أفكارها الليبرالية بالمعادلة التي تنص على" **كل شيء حلال في سبيل جمع المال**" لذا أعلنت حربا على الاشتراكية أينما كانت في شكل جماعي.

وبمنظور ايديولوجي – شيوعي – تعتبر منظمة حلف شمالي الأطلنطي أكبر حلف عدواني سياسي عسكري الامبريالية وأداتها الرئيسية لتنفيذ الخطط العسكرية، وفي هذا ساهمت التغيرات تلك في تعميق الأزمة العمومية للرأسمالية التي تحاول إضعاف مواقفها على الساحة الدولية للتعويض عنها بزيادة المقدرة العسكرية، وعن طريق سباق التسلح تحاول بلدان الناتو إيجاد مخرج من الأزمة في أوروبا الغربية، كما كانت نشاطاته مصدر للتوتر الدولي والأزمات الدولية .[2]

---

(1) – فايز صالح أبو جابر، التاريخ السياسي الحديث و العلاقات الدولية المعاصرة، دار البشير للنشر و التوزيع الطبعة الأولى، 1989، ص 309.

(*) من أسباب حرب القرن التي وقعت مابين عامي 1853– 1856/ هو النزاع الفرنسي الروسي على حماية الطوائف المسيحية ومصالحها في الأراضي المقدسة العثمانية.

(2) – الكسييف، كروتساينج، شفتليوف، الروح العسكرية الأمريكية، ترجمة محمود شفيق شعبان، مرجع سابق ص 83.

المطلـ ـب الأول: الهيكل التنظيمي و العسكري للحلف.

اتخذ حلف شمالي الأطلنطي منذ بداية تشكليه شكلا مؤسسيا على نحو جعله مغايرا للأحلاف الدولية السابقة، إذ وضعت الدول الأعضاء في المعاهدة هيكل تنظيمي للحلف يضمن ديمومته و فعاليته على المستوى الإقليمي والدولي وذلك من خلال التطبيق الفعلي لميثاق أو معاهدة واشنطن، والتي تعهدت أطرافها على(*):

- التدخل الآلي في حالة الاعتداء على أي منها.
- التشاور في حالة وقوع عدوان خارج القارة الأوروبية.
- توقيف العدوان الاقتصادي والاجتماعي و الثقافي بين الدول الأعضاء.

وفعلا أصبحت هذه التعهدات واقعًا ملموسًا جسد على فترات زمنية مختلفة، وذلك حسب درجة الأزمات، كما أرسى مؤسسوا الحلف معاهدة تحتوى أربعة عشر بندًا و تنص على حقوق وواجبات الأعضاء تجاه المنظمة كما توضح مهام هيئاتها. (**)

1 / مجلس شمالي الأطلنطي North Atlantic Council

و هو السلطة الأعلى في الحلف، و الهيئة الوحيدة داخله التي تستمد سلطتها مباشرة من معاهدة واشنطن، و يتكون من ممثلين دائمين من كل الدول الأعضاء و يعقد اجتماعاته على مستوى الممثلين الدائمين، ووزراء الخارجية، وأيضا رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء وللمجلس, الصلاحيات السياسية وسلطة اتخاذ القرار في الموضوعات العسكرية، ويعقد اجتماعاته على مستوى وزراء الخارجية مرتين في العام على الأقل ومرة أسبوعيا على مستوى الممثلين الدائمين، أما على مستوى رؤساء الدول والحكومات فيعقد كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ويرأس مجلس الحلف في اجتماعاته السكرتير العام لحلف شمالي الأطلنطي، ويساعد المجلس في النهوض بمسؤوليته عددا من اللجان المدنية التي تتخصص في بحث ودراسة موضوعات معينة، وفي كل عام يجرى اختيار وزير خارجية من الدول الأعضاء كرئيس شرفي للمجلس، وذلك وفقا للترتيب الأبجدي الإنجليزي لأسماء الدول الأعضاء[1]، وتتخذ القرارات في المجلس وفق قاعدة الإجماع وتتمتع كافة الدول الأعضاء بحقوق متساوية.

(*) الدول المنضوية في حلف شمالي الأطلنطي قبل توسيعه هي: **الولايات المتحدة الأمريكية, كندا,انجلترا, فرنسا, بلجيكا, هولندا, لكسمبورغ, الدنمارك, اسلندا, النرويج,البرتغال, اليونان, تركيا, المانيا الغربية.**

(**) انظر نص معاهدة حلف شمالي الأطلنطي في الملحق رقم 02 ص99.

(1) – عماد جاد، حلف الأطلنطي مهام جديد في بيئة أمنية مغايرة، مرجع سابق، ص 106.

2 / اللجنة العسكرية:

وهي السلطة العسكرية العليا في الحلف الأطلنطي، ولدت هده اللجنة عام 1966، بسبب خروج فرنسا (*) من منظمة الناتو العسكرية، ورفضها المشاركة في أعمال مجلس الناتو أثناء مناقشة المسائل العسكرية، وتتكون من رؤساء هيئات الأركان في الدول المتحالفة باستثناء اسلندا التي ليست لها قوات مسلحة، هي بذلك تمثل في اللجنة العسكرية بواسطة ممثل مدني، وتجتمع اللجنة العسكرية مرتين على الأقل في اسلندا على هذا المستوى، و إلى جانب ذلك تكون هناك اجتماعات مستمرة بين الممثلين العسكريين الدائمين لهذه الدول ويكون من سلطتهم إصدار قرارات في الموضوعات العسكرية التي تتطلب التطرق فيها بشكل أو آخر، وبوجه عام, تتركز اهتمامات اللجنة العسكرية حول الأمور المتعلقة بالتخطيط للسياسات العسكرية العامة لحلف الأطلنطي.

حتى عام 1966 كانت الأداة التنفيذية للجنة العسكرية وهو ما يسمى بالمجموعة الدائمة، والتي كانت تتكون من ممثلين لرؤساء هيئات الأركان في كل من الولايات المتحدة، وبريطانيا وفرنسا، كان بجانبها عدد من الأجهزة العسكرية التابعة للناتو و التي وضعت تحت السلطة هده المجموعة الدائمة، ولكن انسحاب فرنسا من القيادة المشتركة للحلف في مارس 1966 أدى إلى إلغاء هذه المجموعة الدائمة وخلافتها بجهاز جديد أطلق عليه الهيئة العسكرية الدولية.

وأهم القيادات العسكرية التي تتبع حلف شمالي الأطلنطي، هي القيادة العليا للقوات المتحالفة في أوروبا و مقر هده القيادة العليا يقع في ركينكور بالقرب من باريس وذلك وقت انسحاب فرنسا من القيادة العليا, وتتفرع عن القيادة العليا أربع قيادات فرعية هي قيادة المنطقة الشمالية، وقيادة المنطقة الوسطى، وقيادة المنطقة الجنوبية، وقيادة منطقة البحر الأبيض المتوسط.

3 / مجموعة التخطيط النووية Nuclear Planning Group

تمثل المنتدى الرئيسي للمشاورات في القضايا المتعلقة بدور الأسلحة النووية والسياسات الأمنية و الدفاعية، وتشارك فيه كل الدول الأعضاء عدا فرنسا، كما تشارك اسلندا بصفة مراقب، وتعقد المجموعة اجتماعاتها مرتين في العام على الأقل على مستوى وزراء الدفاع تحت إشرافها مسائل استخدام السلاح النووي.

(*) سبب خروج فرنسا من منظمة حلف شمالي الأطلنطي عام 1966، هو بمثابة احتجاج على دورها كقوة دولية مهمة وتجاهل السيطرة الأمريكية على قرارات الحلف.

وفي عام 1968 أحدثت وحدة استشارية إعلامية خاصة في تركيب الناتو – المجموعة الأوروبية – وهي شكليا لا تدخل في المخطط الرسمي لتركيب الناتو، يدخل في المجموعة الأوروبية بلجيكا، الدانمارك، ألمانيا الاتحادية، اليونان، ايطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، تركيا، بريطانيا العظمي والبرتغال, ومهمة المجموعة الأوربية الرئيسية تنسيق خطط التسلح، وإعادة تسليح بلدان الحلف الأوروبية ونشاطها موجه بشكل أساسي بمضاعفة دور البلدان الأوروبية الغربية الداخلة فيها في حلف الناتو بواسطة الأعمال المنسقة المشتركة.

وقد عقدت بين البلدان أعضاء المجموعة الأوروبية سلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات حول التعاون في مجال الاتصالات, التأمين المادي والتقني والطبي، والاستعداد القتالي للقوات المسلحة والتخطيط الطويل الأمد والتعاون في مجال تصميم وإنتاج المعدات العسكرية.

4 / مجلس تعاون شمالي الأطلنطي

انشئ مجلس تعاون شمالي الأطلنطي عام 1991 كخطوة لإيجاد علاقة رسمية مع دول شرق ووسط أوروبا، وبدأ التوجه في قمى لندن في جويلية عام 1990 بدعوة حكومات الاتحاد السوفيتي و تشيكوسلوفاكيا والمجر و بولندا وبلغاريا وروما نيا لإقامة صلة دبلوماسية مع الحلف، وفي باريس عام 1990 وقع الحلفاء وهذه الدول إعلانا مشتركا أكد على أنهم لم يعودوا ينظرون إلى بعضهم البعض كأعداء[1]، وتم في اجتماع وزراء خارجية الدول الحلف في كوبنهاجن في جوان عام 1991 بحث قضايا تطوير العلاقات التعاونية مع الشرق، حيث تمت دعوة وزراء خارجية دول شرق ووسط أوروبا للإجتماع مع نظرائهم من دول الحلف لإصدار بيان سياسي مشترك من أجل اجتماعات لتقوية مفهوم الشراكة و العمل من أجل تطويره، وتم الاتفاق على إجراء اجتماعات دورية واتصالات مع مجلس شمالي الأطلنطي، والجنة العسكرية للحلف ولجان أخرى في الحلف.

كانت دول الحلف تهدف إلى خلق شبكة منتظمة في العلاقات تمكنها من دعم جهود التحول في الشرق وحفظ الأمن والاستقرار في أوروبا عبر العمل تحت مظلة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وكانت صيغة مجلس تعاون شمالي الأطلنطي هي الصيغة التي تم استحداثها لتجري تحت مظلتها هذه الاتصالات وتنظم في إطارها التفاعلات. وعقد المجلس اجتماعه التأسيسي في 20 ديسمبر عام 1991 بمشاركة 25 دولة هي دول الحلف الستة عشـر، ومـمثلي دول شرق ووسط

---

(1) Bonnie Gold, the evaluation of alliances, nato in crisis paper at the annual Meting of the American political science association, New York 1 – 4 September, 1994, p 19

أوروبا والبلطيق، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي انضمت جورجيا وألبانيا في أفريل وجوان عام 1992، وفي اجتماع جوان عام 1992 بأسلو شاركت فنلندا بصفة مراقب, ويعقد المجلس اجتماعا سنويا دوريا و اجتماعات أخرى كلما دعت الحاجة.

وكانت نقطة التركيز الأساسية في نشاط المجلس هي القضايا السياسية والأمنية التي ترى دول الحلف أنها ضرورية لحفظ الأمن والاستقرار في أوروبا ودعم عمليات التحول في دول شرق ووسط أوروبا، ولذلك كانت القضايا الأساسية تشمل هياكل, القوة, القيادة, والمفاهيم الديمقراطية للعلاقات المدنية العسكرية، والتنسيق المدني العسكري لإدارة النقل الجوي، وتحويل الإنتاج العسكري للأغراض المدنية، وأيضا مجال العمل في حفظ السلام.

وبحلول عام 1994 بلغ عدد أعضاء المجلس 38 دولة هي دول الحلف الستة عشر، وجميع أعضاء حلف وارسو إضافة إلى فنلندا و سلوفينيا والسويد بصفة مراقب، وبعد عام 1995 أصبحت مراقبا في المجلس، وبعد إعلان الشراكة ما أجل السلام أصبحت مهمة متابعة التقدم في تطبيق البرنامج من مهام المجلس، وتركزت أنشطة المجلس بالخصوص على:

- **المشاورات السياسية وبحث النزاعات الإقليمية:** حيث يعقد مجلس شمالي الأطلنطي اجتماعات مع سفراء الدول الأعضاء في مجلس التعاون مرة كل شهر على الأقل, كما تلتقي لجان الحلف الفرعية بشكل دوري مع ممثلي دول المجلس.
- **قضايا دعم الدفاع :** حيث يجري مشاورات حول برامج مشتريات الدفاع، والاتصالات ونظم المعلومات، والتنسيق في المجال الجوي لاسيما التنسيق المدني – العسكري لإدارة النقل الجوي.
- **التعاون العسكري:** حيث تعقد اللجنة العسكرية للحلف اجتماعا سنويا على مستوى رؤساء الأركان والممثلين العسكريين من أجل العمل على مساعدة الشركاء في عمليات إعادة هيكلة القوات المسلحة وتبادل زيارات الفرق و التدريبات العسكرية.

5 / السكرتير العام

يجري اختياره من جانب الأعضاء كرئيس للمنظمة وللجنة تخطيط الدفاع[1]، ومجموعة التخطيط النووي ولجان أخرى، ويقوم بمهمة المتحدث الرسمي باسم المنظمة, والجدير بالذكر أن الأمين العام للحلف الأطلسي في الفترة الخاصة بدراستنا هو منفر يد ووترMANFRED WOERNER

(1)http// :www.nato.org.

الهيكل التنظيمي و العسكري للحاف

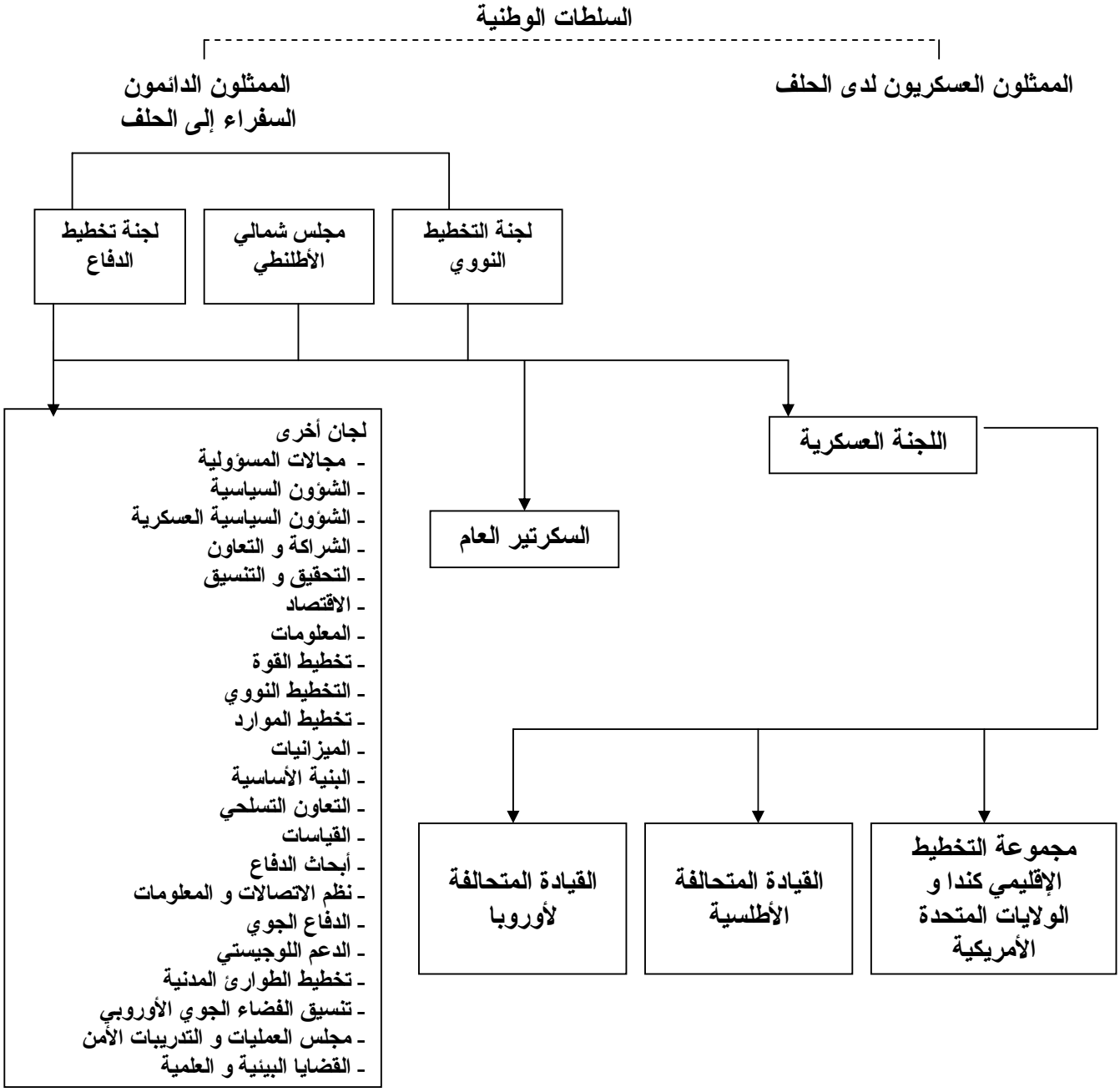

مصدر: عماد جاء، الحاف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة مغايرة، مرجع سابق ص 108

المطلب الثاني: إعادة هيكلة قوة الحلف

أدى تعديل السياسة العسكرية إلى فرض إعادة بناء هيكل القوة في الحلف لتتلاءم مع مبادئ الإستراتيجية العسكرية للحلف الجديدة و ذلك للأسباب التالية:

أ – لأن السياسة العسكرية الجديدة تهضت على تراجع خطر التهديد من الشرق، فذلك يعني عدم الحاجة إلى وجود حجم كبير من القوات والأسلحة المخزنة في أوروبا، وأيضا خفض الاستعداد القتالي والتدريبات ومن ثم فإن الأثر الأول على الهيكل هو ضرورة خفض قوات الحلف في أوروبا.

ب – استمرار أداء المهمة الأساسية, وهي الدفاع الجماعي الأمر الذي يعني ضرورة الحفاظ على قوات كافية لأداء هذه المهمة، أي تشكيل هيكل جديد لقوات الدفاع المشترك بتسليح مختلط من تقليدي و نووي.

ج – لأن مصادر التهديد الجديدة ليست محددة من اتجاه معين، كما أنها قد تكون غير مجسمة في شكل هجومي عسكري فقد, كان ضروريا إعداد قوات انتشار سريع تعمل في أي مكان، وفي أي وقت تقتضيه المصلحة المشتركة لدول التحالف، أي الحاجة إلى قوات صغيرة دائمة تكون قادرة على العمل السريع.

1 – خفض قوات الحلف في أوروبا:

جاء خفض قوات الحلف في أوروبا متماشيا مع أحد مكونات السياسة العسكرية الجديدة للحلف، وفي إطار تنفيذ اتفاق الحد من التسلح التقليدي التي وقعها الحلف مع الاتحاد السوفيتي في باريس 18 نوفمبر 1990 والتي حددت التخفيضات في خمسة مجالات هي الدبابات، العربات المدرعة المقاتلة، قطع المدفعية، الطائرات المقاتلة والهيلكوبتر الهجومية.(1)

وفي هذا الإطار أقدمت دول الحلف خلال الفترة من 1990 إلى 1996 على تخفيض إنفاقها الدفاعي بنسبة 22 ٪، وتم تخفيض 52 ٪ من العدد الإجمالي للوحدات البرية المقاتلة، و نحو 45 ٪ من قوات الحلف في المنطقة المركزية ونحو 10 ٪ من الوحدات البحرية المقاتلة، بما فيها حاملات الطائرات والمدمرات والفرقاطات، وتم تخفيض 25 ٪ من العدد الإجمالي للطائرات المقاتلة والمخزنة في أوروبا و 54 ٪ من القوات الجوية في المنطقتين المركزية والشمالية، و 25 ٪ من القوة الجوية الأمريكية الشمالية.(2)

---

(1) Jack Mendelson, Nato expansion and future of European security, vol, 3 N° 3, March, 1996, p 02.
(2) Nato hand book, pp 165 – 166.

كما تمت إزالة جميع القواعد البرية لإطلاق الصواريخ النووية من أوروبا، وتم سحب جميع الأسلحة النووية للحلف من على متن سفن السطح، بحيث تبقى فقط القنابل التي تحملها الطائرات وتمثل 20 ٪ من معدلات عام 1990. وخفضت الولايات المتحدة الأمريكية قوتها النووية الإستراتيجية بمعدل الثلث وفقا لمعاهدة ستارت الأولى و ستخفض بمعدل ثلثين وفقا لمعاهدة ستارت الثانية، كما جرى تخفيض عدد القوات المخزنة في ألمانيا – القوات المتقدمة – بنحو الثلثين، والطائرات الجوية الموجودة هناك بنسبة 70 ٪، وتراجع عدد القوات الأمريكية في أوروبا من نحو 300 ألف جندي إلى نحو 100 ألف جندي.[1]

و استمرت قوى الدفع باتجاه مزيد من التخفيض في القوات لاسيما في إطار اتجاه روسيا إلى المبادرة – من جانب واحد - بإجراء تخفيضات على القوات واتخاذ قرارات هامة على هذا الصعيد مثل قرار بوريس يلتسين في أعقاب التوقيع على الوثيقة التأسيسية مع حلف شمالي الأطلنطي في باريس في 27 ماي 1997، بإزالة الأسلحة النووية الموجهة إلى أراضي الدول أعضاء حلف شمالي الأطلنطي.

2 – تغيير القوات الأساسية للحلف:

تماشيا مع السياسة العسكرية الجديدة للحلف, جرت عملية إعادة تنظيم قوات الحلف على النحو الذي يمكنها من القيام بمهمة الدفاع الجماعي و مواجهة المخاطر المحتملة، هدفت هذه التعديلات إلى رفع مرونة القوات الأساسية وتدعيم قدرتها على التعبئة السريعة واستيعاب التطور التكنولوجي في نظم التسليح، وتم تنظيم هذه القوات - الأساسية – في ثلاث فئات:

أ / قوات الدرع السريع الفوري Immediate and rapid reaction forces و تتكون من قوات برية وجوية و بحرية على درجة عالية من الاستعداد ومجهزة للعمل السريع للرد على الأزمات والطوارئ .

ب / قوات الدفاع الأساسية Main defense forces وهي القوات النظامية الأساسية للحلف.

ج / القوات المعاونة أو قوات التعزيز Augmentation forces وهي قوات احتياطية تلعب دورا مهما ف الإطار العام للهيكل الدفاعي للحلف إلى جانب القوات النظامية [2], و في جويلية 1994 تم تعديل هيكل القيادة المدمج للحلف، حيث تم تخفيض عدد القيادات الرئيسية إلى اثنين بدلا من ثلاث وهي: القيادة المتحالفة لأوروبا Allied Command Europe، و القيادة المتحالفة الأطلسية

---

(1) Nato hand book, op – cit, pp 165 - 166
(2) IBID, p 168

Allied Command Atlantic ، وتم إلغاء القيادة المتحالفة المتعددة Channel Allied Command و أسندت مهامها إلى القيادة المتحالفة لأوروبا تتولى المسؤولية في مناطق الجنوب والوسط و الشمال الغربي[1]، وعلى استمرار التغيرات البيئية الأمنية، استمرت عملية إدخال التغييرات المطلوبة على هيكل القوة للحلف، وكان مقررا أن تبحث قمة الحلف في جويلية 1997 التغيرات الأخيرة في هيكل القيادة والسيطرة، إلا أن المجموعة المكلفة لم تكن قد انتهت من عملها بعد، فجرى تأجيل مناقشة القضية إلى إجماع ديسمبر 1997. [2]

3 – قوة العمل المشتركة المجمعة:

يمثل مفهوم قوة العمل المشتركة المجمعة Combined joint task force الكوى الثالث للتغيير في هيكل القوة في الحلف، لأن الحلف اتجه إلى تقليص قواته الأساسية المنوط بها القيام بأعباء الدفاع المشترك ضد تهديد محتمل من الشرق، بعد الإقرار بزوال هذا التهديد، فإن المشكلة التي واجهت الحلف هي أن البيئة الأمنية لمرحلة ما بعد زوال خطر الهجوم من الشرق أوجدت مصادر تهديد أخرى غير مجسدة في شكل مادي واضح، وتقع في الغالب خارج نطاق المنطقة التقليدية لنشاط الحلف – مثل أزمة الاحتلال العراقي للكويت في أوت 1990 خارج نطاق المنطقة التقليدية لنشاط الحلف، وهي مصادر تهديد تقتضي مواجهتها مرونة عالية في آليات القيادة، والسيطرة من أجل الردع السريع على الطوارئ وأيضا القيام ببعض المهام داخل المنطقة التقليدية لنشاط الحلف إذا ما اقتضي الأمر ذلك. ومن هنا جاءت فكرة تشكيل قوة العمل المشتركة المجمعة لتعطي لقوات الحلف المرونة اللازمة التي تمكنها من الرد على الأزمات والطوارئ و القيام بعمليات حفظ السلام.

ولم يؤدي تبني هذا المفهوم إلى استحداث هيكل جديد داخل الحلف, بل تم ذلك عبر تقسيمات جديدة و تحديد للأدوار والمهام بحيث جرت عملية تخصيص مزدوج لأفراد داخل الهياكل القائمة وهذه القوات تتشكل من قوات دول الأعضاء في الحلف و أعضاء الشراكة من أجل السلام، و أيضا يمكن أن تنضم إليها قوات دول أخرى بحسب طبيعة المهمة المكلفة بها.[3]

---

(1)IBID, p 168.
(2)Paul Cornish, nato at the ,millenniums New members, new strategy webedition, vol, 45 N° 5, September – October, 1997, p 22.
(3) **survival nato,** combined joint task force in theory and practice, vol, 38 No 1, spring pp 81 – 82.

وقدم الحلف هذا المفهوم لمنظمة اتحاد غرب أوروبا على أساس أنه يمكن للأعضاء في المنظمة قيادة قوة العمل المشتركة المجمعة، و القيام بالمهام التي يقتضيها الأمن والاستقرار في أوروبا إذا ما قرر عدم التحرك، أي إذا ما رفضت الولايات المتحدة لهذا المفهوم. والتي عقدت في بروكسل في جانفي 1994.[1]

المطلب الثالث: الإستراتيجية العسكرية للحلف:

أدخل طرفا الصراع الإيديولوجي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي مفاهيم جديدة عسكرية في إدارة الصراع الدولي، بحيث كان الإيمان الشديد بفكرة الإستراتيجية العسكرية هو السبيل الوحيد إلى الانتصار. و بالفعل كان الحظ السوفيتي، و تطور أسلحة التدمير الشامل لدى الحلفين العاملان اللذان تفاعلا في رسم عقيدة عسكرية متطورة لدى إدارة الحلف الأطلسي، فإثراء الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين يكون سبيله التدبير المحكم، واتخاذ قرارات أو إنتاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق، ومن الأمور التي يجدر التنويه بها، أنه كثيرا ما يقع الخلط، بقصد أو من دون قصد بين مفهومي الصراع و الحرب، فالصراع تغذيه وتحركه العقائد بينما الحرب هي النقطة الحاسمة التي تطبق فيها العقائد، و عليه يمكننا التعرف على أهم إستراتيجيات الحلف الأطلسي ودورها في تحريك الصراع الأمريكي – السوفيتي.

1 – إستراتيجية الاحتواء Containnement Strategy

في أعقاب الحرب العالمية الثانية ظهرت إستراتيجية الاحتواء التي تبناها الحلف الأطلسي، وقد أسهم في تهيئة أسس هذه النظرية وفي بلورة إطارها العام، جورج كينان الدبلوماسي المتخصص في الشؤون السوفيتية، ثم تبناها ونفذها هاري ترومان,[2] وقد بني الإطار النظري لسياسة الاحتواء، و بالصورة التي اقترحها كينان على تحليل أهداف الإستراتيجية السوفيتية، و تعيين الطريقة التي كان ينظر بها الاتحاد السوفيتي إلى العالم الحر الذي اعتبره العائق الرئيسي في وجه الانتشار الشيوعي، وفي ذلك يقول كينان" **إن الإستراتيجية السوفيتية كانت في حالة جس نبض دائم وفي مختلف الاتجاهات للحلقات الضعيفة في مركز الغرب، أو تلك التي كانت تشغل فراغات قوى يمكن النفاذ منها واستخدامها كنقطة وثوب نحو إحداث تغيرات تتلاءم والأهداف البعيدة لهذه الإستراتيجية**"، ثم يؤكد كينان على أن روسيا كانت أكثر تعقلا و تدبرا لعواقب تصرفاتها من ألمانيا النازية، فهي لم تكم لتجرؤ رغم تطلعها إلى القوة و التوسع على التضحية بالثورة الشيوعية التي حصلت عليها بتطبيق سياسات تؤدي بها إلى الارتطام المباشر بقوة الغرب.

---

(1) Paul Cornish nato at the Millenniums, op-cit,p24.

(2) إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية الأمريكية في العصر النووي، في مجلة السياسة الدولية، القاهرة عدد 17، ص 61.

وهنا كانت تكمن فرصة الغرب في احتواء الاتحاد السوفيتي داخل مناطق نفوذه وتشديد الضغط عليه، كان من الممكن أن يضع أثرين رئيسين في نفس الوقت . [1]

أ – مقاومة التوسع السوفيتي والحيلولة دون ابتلاعه دولا جديدة.

ب – إن إجبار الاتحاد السوفيتي على التخلي عن إستراتيجيته التوسعية بتأثير الضغط الغربي العنيف ضده ، كان من الممكن أن ينتهي بتدمير النظام السوفيتي نفسه، أو دفعه إلى العنف، على شن حرب شاملة لبلوغ أهدافه بالقوة، وهذا الاحتمال الأخير كان بعيدا في رأي كينان، لأن الاتحاد السوفيتي كان ضعيفا نتيجة استنزافه الشديد في الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة في أوج قوتها كما كانت تمتلك الأسلحة الذرية التي لم يكن الاتحاد السوفيتي قد حصل عليها بعد.

وقد أضاف الرئيس هاري ترومان , عنصر آخر إلى سياسة الاحتواء وذلك بأن أضفى عليها تبريرا عقائديا محددا، فبينما ذكر كينان على فاعلية مقاومة القوة بالقوة، فقد اعتبر كرومان أن الإستراتيجية الجديدة بمثابة ضرورة أساسية يقتضيها الدفاع عن الحرية و الديمقراطية ضد محاولات التسلل الشيوعي، وهو التسلط الذي لم يكن يعني في رأيه تهديد الكيان الدولي للولايات المتحدة أو المساس بأمنها القومي فقط وإنما كان يتجاوزها بشكل اعتداء على كل القيم الأساسية التي تدين بها.

وقد اعتمدت سياسة الاحتواء في بلوغ أهدافها المقررة على تحقيق القدرة على تدمير الاتحاد السوفيتي بالقنابل الذرية تدميرا كاملا، وقام ذلك على أربعة افتراضات رئيسية هي:

1 – أن الحرب الشاملة هي الشكل الوحيد لأي حرب يمكن أن تقع في المستقبل مع الاتحاد السوفيتي بسبب هجومه المباشر على الولايات المتحدة أو ضد أوروبا الغربية.

2 – أن التفوق الجوي يشكل رادعا استراتيجيا حاسما، إذ أن مقدرته على تدمير العدو أو على إلحاق أضرار جسيمة به، ستكون بمثابة انتحار للعدو إذا لجأ إلى تنفيذ هجوم عدواني ضد الغرب.

3 – أن السوفييت لن يجرؤوا على المخاطرة باستعمال القوة حتى يتوفر لهم مخزون كاف من الأسلحة الذرية ووسائل فعالة لنقلها، ودفاع كاف ضد قاذفات القنابل الإستراتيجية الأمريكية.

4 – أن الاعتماد على فرع واحد من فروع القوات المسلحة (السلاح الجوي) كان أكثر وفرا بمعيار التكلفة الاقتصادية من الإنفاق على جيش كبير و بحرية ضخمة.

---

(1) عماد جاد , الحلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة , مرجع سابق , ص 120

و لم يطرأ على هذه الافتراضات الأساسية أي تغيير حتى بعد أن تمكن الاتحاد السوفيتي من تحطيم احتكار أمريكا الذري في سبتمبر عام 1949، إذ استمرت فكرة استخدام القوة في أدهان صانعي القرار الأمريكي، وفي نظر الرأي العام الأمريكي بمبدأ الحرب الشاملة، أما الدفاع عن أوروبا الغربية ضد الهجوم الشيوعي أو لدفع أي هجوم سوفيتي مباشر على الولايات المتحدة نفسها.

و قد اتخذ التطبيق الفعلي لسياسة الاحتواء شكل تطويق الاتحاد السوفيتي بجدار سميك من الأحلاف و القواعد العسكرية في كل مكان، ولو جئنا إلى تقييم دور إستراتيجية الاحتواء نجد أنها صادفت عدة أخطاء غيرمتوقعة على اعتبار أن إستراتيجية موسكو كانت تتخذ الأسلوب الحمـائي وهذا الذي لم تعمل حسابه الولايات المتحدة الأمريكية، ومنه تبلورت إستراتيجية أخرى في بداية الخمسينات تسمى ب "إستراتيجية الانتقال الشامل".

2 – إستراتيجية الانتقام الشامل Strategy Of Massive Retaliation

بعد أن فشلت سياسة الاحتواء في وقف المد الشيوعي اتجه وزير الخارجية الأمريكية جون فوستر دالاس إلى بلورة إستراتيجية الانتقام الشامل، وأعتقد أنها ستكون تصحيحا لكل الأخطاء ونقاط الضعف في سيلسة الإحتواء وقد ارتكزت في أساسها على حرية الإنتقام الفوري و العنيف بوسائل وفي أماكن من اختيار الولايات المتحدة نفسها، وكان ذلك يعني أنه إذا حاول الشيوعيون أن يتعرضوا لتوازنات القوى الدولية القائمة بأي مظهر من مظاهر الإساءة، كان عليهم أن يتوقفوا انتقاما نوويا رادعا كنوع من العقاب، ولقد كان المنطق الذي أنبنى عليه تفكير دالاس دائما وهو صاحب المنهاج في التعامل الدولي المعروف **بسياسة حافة الهاوية**[1] **Brinkman Ship** و المراد منها هوأن الطريقة الوحيدة لردع أي معتد في المستقبل هو أن تقنعه مقدما بأنه إذا لجأ إلى العدوان فسوف توجه إليه ضربات عنيفة تجعله الخاسر في النهاية,و قام تطبيق هذه الإستراتيجية عبر إتباع ثلاث وسائل:

1 – تخفيف عدد القوات البرية الأمريكية بما في ذلك خفض في نفقات السلح.

2 – إقامة حزام واضح حول الكتلة السوفيتية، وزيادة تطويقها من اتجاه الشرقيين الأوسط و الأقصى عن طريق حلفي بغداد [*] و السياتو. [**]

---

(1) استيفن أمبرور, الارتقاء إلى العالمية السياسة الخارجية الأمريكية منذ 1937, ترجمة نادية محمد الحسين، القاهرة ، المكتبة الأكاديمية الدقي، 1994 ,ص15

(*) ظهر حلف بغداد في 24 فيفري عام 1955 ضم كل من تركيا، و العراق باكستان، بريطانيا، وإيران، ثم انسحب العراق من الحلف بعد ثورة عام1958 بزعامة عبد الكريم قاسم، فتغير اسم الحلف المركزي " Cento "، كان هدفه الرئيسي منع توسع الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط. فشل حلف بغداد نتيجة افتقاده لوحدة الهدف بين الدول الأعضاء، ورؤية مصدر التهديد الرئيسي الاتحاد السوفيتي، أم إسرائيل، ونجاح الاتحاد السوفيتي في تحسين علاقاته مع إيران وتركيا.

(**) حلف السياتو **South East treaty organization SEATO** أنشئ عام 1954، ضم كل من فرنسا، بريطانيا، استراليا، باكستان، الفلبين، تايلاند.

3 – ضمان عدم تغيير الحظ الفاصل عن طريق القوة النووية الرادعة للقيادة الجوية الأمريكية واعتبار أي محاولة من السوفيت أو الصين لعبور هذا الخط بمثابة مبرر لدخول الولايات المتحدة في حرب شاملة ضدهما، وذلك على أساس أن خطر الحرب الشاملة سيردع الشيوعيين عن القيام بأنه أعمال عدوانية استفزازية.

وقد تعرضت نظرية الانتقام الشامل لأول اختبار لها أثناء حرب الهند الصينية في عام 1954 وهو الاختبار الذي ثبت بعده أن التهديدات الأمريكية باللجوء إلى شن حرب شاملة تستخدم فيها الأسلحة النووية على المستويين الإستراتيجي والتكتيكي معا ، لم يكن إلا من قبيل التخمين وليس أكثر، ولهذا فإنها فقدت قابليتها للتصديق، وهي ركيزة أساسية من ركائز الردع الفعال.

فمثلا نجد أنه عندما اهتز مركز فرنسا العسكري بعنف في الفيتنام وأوشكت على الاستسلام كان الموقف أمام الحكومة الأمريكية يتمثل في الأخذ بأحد الخيارين لا ثالثا لهما: فإما الإقدام على عمل عنيف لإثبات أنها كانت تعي نوع التهديد الذي روجت له في مرحلة تحولها إلى اعتناق عقيدة الانتقام الشامل، أو أن تأخذ موقفا سلبيا وتذعن لضغوط الأمر الواقع وهو ما حدث بالفعل، وقد جاء هذا الإذعان نتيجة لرفض الشعب الأمريكي الدخول في حرب جديدة حول آسيا , خاصة وأن الفشل الذي منيت به الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الكورية كان ما يزال حيا في الذاكرة الجماعية، وبالإضافة كانت هناك الضغوط التي أظهرها بعض حلفاء أمريكا الأوروبيون، وفي مقدمتهم بريطانيا ضد التورط في مواجهة دولية عنيفة مع الشيوعيين في الهند الصينية.

و لقد هيأت هذه النتيجة السلبية المجال لانتقاد المبادئ التي اعتنقتها هذه الإستراتيجية بشدة، وقد امتدت موجة النقد إلى أوساط الحكومة و الكونغرس معا ، فمثلا تضمن أحـد التقارير الصادرة عن الكونغرس القول بأن هذه الإستراتيجية برهنت بما لا يقبل الشك عدم قابليتها للحركة و التصرف في مواجهة الحروب المحدودة والنزعات المحلية، وإنها بإلتجائها إلى التهديد بالحرب في كل مناسبة أثارت الذعر وسط حلفاء أمريكا على حين أخفقت في إرهاب أعدائها و انتهت إلى حالة يرثى لها.

هذا الانتقاد وغيره قاذ في النهاية إلى التحول عن تطبيق هذه الإستراتيجية لأنها لم تكن تجدي نفعا وذلك لاستحالة استخدام الأسلحة النووية فيها وبالتالي فهي إستراتيجية مبالغ فيها. [1]

---

(1) ، إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية الأمريكية في العصر النووي، مرجع سابق، ص 61.

3 – إستراتيجية الاستجابة المرنة Strategy Of Flexible Response

كان الدافع من وراء انتهاج هذه النظرية الإستراتيجية الجديدة الرغبة في توفير أكبر قدر ممكن من الحرية و المرونة والدبلوماسية الأمريكية في مواجهة مختلف النزاعات التي تقحم فيها الولايات المتحدة الأمريكية، بحكم ارتباطاتها الدولية الواسعة المدى،[1] وبسبب التطورات التكنولوجية المستمرة في مجال إنتاج الأسلحة النووية، ووسائل توزيعها و نقلها، بدأ الحديث عن إستراتيجية الاستجابة المرنة التي وضعها الجنرال ماكسيول تيلور، وتعني تطوير القدرات العسكرية بما يكفي لمواجهة أي تحد والتصرف في مواجهة أية مشكلة، وتبلورت أسس الإستراتيجية في:

1 – تكوين قنوات مجهزة بالصورايخ الإستراتيجية التي لا يمكن إصابتها أو تدميرها، وذلك بهدف توجيه ضربات قاتلة للعدو حتى ولو بعد هجوم نووي مفاجئ من جانبه.

2 – تكوين قنوات خفيفة الحركة مزود بأحدث الأسلحة الممكنة استخدمها في القتال، في الحروب المحدودة و هي الحروب التي عرفها بأنها النزاعات المسلحة ذات النطاق الذي يقل عن الحروب الشاملة بين الكتلتين من القوى النووية.

3 – إنشاء بناء قوى من التحالفات العسكرية.

4 – ضمان استخدام الوسائل و الإمكانات المتاحة لبرنامج التسلح الأمريكي بأقصى كفاية ممكنة.

و أضاف إليها هربرت كاهن Herbert Kahn ضرورة تنويع وسائل الردع و تطويرها بما يزيد من فعاليتها حتى يمكن للولايات المتحدة ليس فقط أن تردع أي هجوم شامل على الأراضي الأمريكية، بل وأيضا جميع أشكال التهديد والابتزاز النووي والاستفزازات المحلية التي تستخدم فيها وسائل الحرب التقليدية، أي أن سياسة الردع المتعددة الأشكال كما أقترحها كاهن هربرت ، كانت تعتمد في أساسها على امتلاك قوة كافية لمقاومة أي تهديد يمكن أن يلجأ إليه العدو، واقترح كاهن العناصر التالية لتشكيل قوة الردع:

1 – زيادة المخزون الأمريكي من القنابل النووية و الاستمرار في تحسينها حتى يمكنها من أن تمنع عدوا يملك السلاح نفسه من استعماله، أو التهديد باستعماله.

2 – تطوير القدرات العسكرية التقليدية لخوض الحروب المحدودة بدون الحاجة إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل في مواجهة المشاكل الأقل أهمية.

3 – زيادة قوة احتمال هذه الأسلحة على نحو بصعب من تدميرها أو الحد من فاعليتها.

---

(1) – نفس المرجع السابق و الصفحة .

4 – القدرة على تدمير العدو تدميرا تاما بالضربة الأولى **First Strike**، فالولايات المتحدة لن تكون البادئة بالضربة الأولى إلا إذا هوجمت أراضيها، أو اضطرت إلى الدفاع عن ارتباط في غرب أوروبا ضد خطر هجوم شيوعي.

وقد تأصل الاعتقاد في القيمة العملية لهذه الإستراتيجية التي يدار على أساسها الصراع مع الكتلة السوفيتية، عندما وافقت الدول الأعضاء في حلف الأطلنطي في عام 1967على اعتنقاها كأساس لسياسات الحلف الدفاعية،ومن أشكال الرد الرن هو تخفيض الولايات المتحدة الأمريكية من نسبة الإنفاق العسكري على العقيدة على اعتبار أنه شكل أزمة للدول الأوربية أعضاء الحلف، إذ أنه في ضوء التكافؤ النووي الأمريكي – السوفيتي لم يعد بإمكانها الاعتماد على الترسانة الإستراتيجية الأمريكية للردع, [1] ومن ثم فقد رأت الدول الأوروبية الأعضاء في التحالف أن حرب تقليدية سوف تدمرها وتنزل الولايات المتحدة في الوضع الأمني، ومن ثم لا يمكنها الاعتماد على رادع تقليدي،[2] و بالتالي جاء الاندفاع نحو الوفاق مع السوفييت في بداية الثمانينات وفي الوقت الذي اتجهت فيه الولايات المتحدة إلى تجديد الحرب الباردة، على أساس أن الوفاق بديل لزيادة الإنفاق العسكري بنسبة كبيرة، كما أنه يمثل ضمان مكمل للضمانات النووية الأمريكية في حال فشلها.

4 – نظرية الحرب المحدودة Theory of limited war

بعد فشل إستراتيجية الانتقام الشامل، بدأ البحث عن مجالات أقل نطاقا يمكن أن تستخدم فيها بعض أنواع الأسلحة النووية، وذلك لزيادة مرونة الدبلوماسية الأمريكية ودعمها في النزاعات المحدودة بقوة فعالة تتناسب مع أهداف كل نزاع على حدة، وقد أخذت هذه النظرية دفعة قوية بفعل إسهامات روبرت أوسجو و كتابه[3] " **الحرب المحدودة و التحدي الإستراتيجية الأمريكية** " **Limited war and the Challenge to America Strategy** وذلك عام 1957، وأيضا هنري كيسنجر و كتابه " **الأسلحة النووية و السياسة الخارجية** " **Nuclear weapons and foreign policy**" الصادرة في نفس العام, و تقوم الفكرة الأساسية لهذه النظرية على أن الولايات المتحدة الأمريكية عليها أن تستعد لخوض الحروب المحدودة بما يضمن لها النصر، واقترح الاشتراك في هذه الحروب بالأسلحة النووية التكتيكية الصغيرة وذلك على أساس أن تطوير هذه

---

(1) John oneal and Mark Flrod, Nato burden sharing and the forces of change, International studies Quarterly33,1989, p. 436.

(2) Stanely Hoffman and Janus Minerva: Essays in the theory and practice of International politics westivew press, Colorado, 1987, p 257.

(3) عماد جاد، حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، مرجع سابق، ص122 .

الأسلحة مع استخدامها استخداما مناسبا سوف يكون عاملا مكافئا للتفوق البري للكتلة الشرقية.

وقد تعرضت هذه النظرية لانتقادات شديدة، أبرزها أن محدودية الحرب هي وليدة طرفيها أو أطرافها، ليس طرفا واحدا، ومن ثم لا يمكن ضمان استمرارها محدودة بعد اندلاعها.

وواقعيا لم يكن من الممكن تطبيق هذه النظرية في وقت كان كل من الجانبين يمتلك فيه احتياطات ضخمة من الأسلحة النووية لاسيما الإستراتيجية ووسائل نقلها عبر القارات وإحكام توجيهها بدقة متناهية، الأمر الذي جعل استخدام هذه الأسلحة تحت أية ظروف مقدمة للتدمير الشامل لكلا الطرفيين.

كذلك أثبت هذا التراجع حقيقة أن تطوير القدرات النووية الدفاعية و الهجومية بنوعها التكتيكي و الإستراتيجي للكتلتين أدى إلى نوع من التناسب العكسي،مع إمكان استخدام هذه الأسلحة، ووصل بالموقف إلى النقطة التي سميت في دوائر الحلف" **بالضبط المتبادل** " **Mutual Restraint** ".[1]

5 – إستراتيجية القوة المضادة المقيدة Strategy of controlled counterforce

و تقوم هذه الإستراتيجية على الضربة الانتقامية ذاتها، و هي مبنية على الاعتبارات التالية:

1 – وضع احتمال فشل الردع برغم كل الجهود لمنع الحرب، وبالتالي فمن الضروري التوصل إلى الكيفية التي ستخوض بها الولاية المتحدة حربا نووية عامة إذا ما اقتضت مصالحها القومية اللجوء لمثل هذا الإجراء.

2 – الدرجات النسبية للتدمير التي تنجم عن الأنواع المختلفة للهجوم النووي، والسعي إلى تضيق خناق نطاق التدمير الذي يمكن أن يلحقه العدو بالولاية المتحدة وحلفاءها في الحرب.

3 – تهيئة حوافز قوية للعدو من نشأتها أن تجعله يحجم عن تدمير المدن كما تعلن واشنطن أنها ستقاوم الهجوم عليها بهجوم مضاد على الأهداف العسكرية وحدها، بينما تبقى قواتها الاحتياطية كعامل ردع.

و قد تبناها جون كيندي ووزير دفاعه روبرت ما كنمارا ، وواصل إتباعها جونسون بعد اغتيال كينيدي.

من خلال استعرضنا لأهم الإستراتيجيات التي تبنتها إدارة الحلف الأطلسي على مدار الصراع الإيديولوجي مع الإتحاد السوفيتي يتبين لنا أن أغلبها أمريكية من حيث النشأة و التبني، هذه الحقيقة بينت فعلا مدى التناقض الذي يحكم قوى الحلف خاصة منها التقليدية (فرنسا، بريطانيا)

---

(1) نفس المرجع السابق و الصفحة .

باعتبارهما قوى حركت مجريا العلاقات الدولية لفترة زمنية طويلة، ورغم هذا لم يتبنيا أية إستراتيجية عسكرية على اعتبار أن لديهما خبرة أو سجل تاريخي، هذا الإقرار الرسمي بعدم جدوى فعالية أفكار (فرنساو بريطانيا) فتح المجال للولايات المتحدة أن تكون الوصي الوحيد على أغلب أعضاء الحلف، ومنه توجيه السياسة الخارجية للحلف حسب أغراضها بالدرجة الأولى.

المبحث الثاني: تطور الحلف لما بعد الحرب الباردة:

في أعقاب التحولات الثورية التي وقعت في شرق ووسط أوروبا بدءا من عام 1989 وعبرت عن نفسها في تهاوي أنظمة الحكم الاشتراكية، وسقوط حلف وارسو،ثم تفكك الاتحاد السوفيتي في ديسمبر1991،شهد النظام الدولي تغيرات عميقة ذهب أحد المفكرين وهو الأمريكي الياباني الأصل فرانسيس فوكو ياماإلى وصفها بأنها غير مسبوقة، وأنها تمثل نهاية التاريخ الإنساني في ظل سيادة الإيديولوجية الليبرالية و النظام الرأسمالي. (1)

وذهبت الغالبية العظمى من الدارسين للنظام الدولي والعلاقات الدولية إلى وصف تلك التغيرات بأنها تمثل نهاية لنظام عالمي، هو نظام القطبية الثنائية الذي تشكل في أعقاب الحرب العالمية الثانية على أساس أن أحد قطبي النظام قد إنهار وأن ما حدث عام 1991 لا يختلف كثيرا عن السوابق التي شدها النظام الدولي في نهاية الحروب الكبرى، التي أسطرت عن ظهور تحولات رئيسية في هيكل وتوزيع القوة و القواعد التي تتمم التفاعلات الدولية.(2)

و يمكن القول أن ما حدث منذ أوائل التسعينات كان عبارة عن نهاية لنظام دولي، و بداية لتبلور ملامح نظام جديد، و يمكن الاستناد في هذا الرأي إلى المؤشرات التالية:

أ – انهيار الكتلة السوفيتية: فقد انهارت الكتلة التي كان يهيمن عليها الاتحاد السوفيتي والمتمثلة في حلف وارسو ومجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة، وقد جرى الانهيار بدون حرب عسكرية وفي فترة قصيرة.

ب – انتهاء الشيوعية كقوة سياسية: نتيجة تهاوي أنظمة الحكم في شرق أوروبا ووسطها كما أن التحويلات في الصين تشير إلى تحركها صوب الرأسمالية إن لم تكن الليبرالية ,و الدول الشيوعية الأخرى – كوبا، كوريا الشمالية، والفيتنام – غير قادرة على تقديم بديل دولي. (3)

---

(1) ودودة بدران، الرؤي المختلفة للنظام العالمي الجديد، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية ,1994، ص 23.

(2) في هذا الإطار أنظر الفصل الأول . في : حسين قادري العلاقة الجدلية بين الوضع الدولي الجديد و المسار الفلسطيني – الإسرائيلي , أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية , جامعة باتنة - الجزائر , ماي 2004 .

(3)Fred Holiday , the end of the Gold war and international relations, some analytic and theoretical conclusions, Pennsylvania University press, 1995, p 40 - 42

ج – تبدل العلاقات بين القوي العظمي : حيث أدى تفكك الاتحاد السوفيتي و(حلف وارسو) إلى انتهاء الصراع الدولي الذي ساد منذ عام 1945، كما انتهى سباق التسلح الذي تبارت فيه واشنطن و موسكو سواء مباشرة، أو من خلال الحلف الذي تقوده كل منهما.

د – التحول إلى التكتلات الاقتصادية الكبرى: حيث لم تعد الدولة القومية قادرة على القيام بفعالية بوظائفها الاقتصادية التقليدية، كما أن الشركات متعددة الجنسيات وعابرة القوميات لم تعد قادرة - إلى حد كبير- على التنافس في شكل فردي نظرا لبروز مراكز صناعية و تجارية جديدة تتنافس بقوة مع المراكز الصناعية والتجارية الغربية. ومن ثم لجأت الدولة القومية إلى الدخول في تجمعات اقتصادية ضخمة كوسيلة لمواجهة المنافسات الفردية من ناحية أولى.

ه – تغيير الخريطة السياسية: حيث تفكك الاتحاد السوفيتي إلى خمسة عشرة دولة كما تفككت يوغوسلافيا إلى خمس دول وانشطرت تشيكوسلوفاكيا إلى دولتين، وتوحدت ألمانيا التي كان تقسيمها أبرز نتائج الحرب العالمية الثانية , وبين اشطريها جرت ممارسة المواجهة في الحرب الباردة ولم تستقر الأوضاع بعد، حيث هناك احتمالات للمزيد من التفكك وأيضا الاندماج [(1)].

ويرصد دارسو النظام الدولي و العلاقات الدولية ثلاث سوابق لهذه التحويلات الكبرى، الأولى بعد الحروب النابليونية بحيث أعاد مؤتمر فيينا عام 1815 تشكيل النظام الدولي وتمكن من حفظ الاستقرار لمدة تقرب من القرن حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914، و الثانية بعد الحرب العالمية الأولى حيث أعادت معاهدة فرساي الأولى عام 1919 تشكيل النظام، إلا أن انسحاب الولايات المتحدة من هيكل النظام فتح المجال أمام سقوطه مرة أخرى بعد نحو عقدين باندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939 و الثالثة بعد الحرب العالمية الثانية عندما بادرت الدول المنتصرة في الحرب ببناء نظام عالمي جديد في يالتا و بوتسدام ومن ثم يرون أن انتهاء الحرب الباردة و الذي يؤرخ له البعض بشهر جوان عام 1989 عندما ترك الاتحاد السوفيتي الحكومة الشيوعية في بولندا تسقط دون تدخل.[(2)]

مثلت نهاية الحرب النظام العالمي الذي استقر منذ عام 1945 وقام على القطبية الثنائية وشهد صراعا إيديولوجيا حادا بين قوتين عظميتين انتهى بانتصار التحالف الغربي.[(3)]

وإذا كان الباحثون قد اتفقوا على انتهاء النظام العالمي الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية

---

(1) عبد المنعم المشاط، هيكل النظام العالمي الجديد، مركز القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1994، ص 23. .

(2) David Mason, revolution In East – central Europe: the raise and fall of communism and the gold war, west view press, 1992, p 159 – 160.

(3) Richard Holbrook American a Europe power , **foreign affairs**, March/ April: 1995, p 39.

بفعل احتفاء حلف وارسو تم تفكك الاتحاد السوفيتي، إلا أنهم اختلفوا في توصيف ماهية النظام الدولي الراهن، وحيث ذهب البعض إلى القول بأنه أصبح أحادي القطبية، في حين ذهب آخرون إلى القول بأنه أصبح متعدد الأقطاب تتوازن فيه خمس قوى على الأقل هي **الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي واليابان، والصين و روسيا الاتحادية**، وذهب فريق ثالث إلى القول بأن النظام الراهن لا يعدو أن يكون مرحلة انتقالية تفصل ما بين سقوط النظام القديم الثنائي القطبية و بروز هياكل النظام الجديد الذي لم تتشكل ملامحه بعد وإن كانت الأوضاع الراهنة ترجح أنه سيكون نظام متعدد الأقطاب. (*)

و يرجع الخلاف إلى تباين الرؤية تجاه المحدد الرئيسي لتوجيه التفاعلات الدولية، فالباحثين الذين أعطوا دورا أكبر لهيكل النظام في توجيه التفاعلات الدولية ومن ثم دور القوة في النظام اعتقدوا أن الولايات المتحدة يمكن أن تمارس دور القطب الواحد المسيطر على النظام العالمي، ويرى أيضا هذا الاتجاه أنه بانهيار الاتحاد السوفيتي واستسلامه في الحرب الباردة وتوجه روسيا نحو التحالف مع الولايات المتحدة وخروجها - ولو مؤقتا – من حلبة السياسة الدولية و إنشغالها بأزماتها الداخلية أدى إلى سقوط أحد قطبي النظام الثنائي فأصبحت الولاية المتحدة القوة العظمى الوحيدة القادرة على ترتيب الأوضاع العالمية دون معارضة فعالة من قوى أخرى، كما أن القوى المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة – اليابان – الاتحاد الأوروبي، الصين ليست مؤهلة بعد لكي تلعب دور القطب، ناهيك عن إمكانية المنافسة، [1] ومن ثم فإن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تتمتع بالقدرة التي تمكنها من القيام بدور حاسم في أي صراع تختار أن تشارك فيه في أي مكان من العالم و تستطيع – إذا أرادت – استخدام عناصر قوتها المختلفة لإرساء قواعد النظام العالمي وتنفيذها [2].

دلل المصطلح الذي استخدمه الرئيس الأمريكي–آنذاك– جورج بوش لأول مرة أمام الاجتماع المشترك لمجلس الكونغرس في سبتمبرعام 1990، وعاد مرة أخرى ليصف بدء عمليات عاصفة الصحراء ضد العراق على أنها بداية تشكيل هذا النظام،[3] هذا في حين أن التحرك الأمريكي في جوهره جاء وليد إدراك القيادة الأمريكية لما يمثله الاحتلال العراقي للكويت من تهديد للمصالح الحيوية الأمريكية , الأمر الذي استدعى التدخل على غرار ماحدث في كوريا وفيتنام , أنجولا، و شيلي، فما حدث في الخليج العربي لا يختلف عن هذه السوابق.

(*) ما يؤكد هذا الطرح هو بروز نزعة الانفصال الأوربي عن الوصاية الأمريكية، كذلك تبلور الأفكار الشيوعية كعقيدة فعالة في بناء التقدم، المنافسة الخارجية لدول جنوب شرق اسية فما يخص المنتوجات الصناعية

(1) محمد السيد سليم، الأشكال التاريخية للقطبية الواحدة، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994، ص 23.

(2) ودودة بدران الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص 25 – 26.

(3)Ernest Hass, collective security management Evidence for a new world order, lynine rienneru publishers,1993, p 97.

المطلب الأول: أثر تغير النظام الدولي على إستراتيجية الحلف

نظرا لأن حلف الشمالي الأطلنطي نشأ كحلف دفاعي ضد تهديد محتمل من الشرق، فقد احتلت الإستراتيجية للحلف مكانة هامة، ونظرا لتنوع الأعضاء من حيث الموقع و القوة فقد تولد إدراك مختلف لماهية الإستراتيجية المطلوب، ومن ثم كانت الإستراتيجية للحلف محل الخلاف الدائم بين الأعضاء لاسيما بين الولايات المتحدة من جانب و الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف من جانب آخر.

وقد تزايدت حدة الخلافات في أعقاب حيازة السلاح النووي و امتلاك الاتحاد السوفيتي للصواريخ و القاذفات العابرة للقارات الأمر الذي جعل الأراضي الأميركية معرضة لأول مرة للدمار النووي على نحو ولد شكوكا قوية لدى الحلفاء الأوروبيين تجاه مصداقية الضمانات النووية الأمريكية. (1)

وقد تزايد الخلاف في أعقاب تبنى مبدأ كيندي – ماكنمارا **Kennedy- Mcnamar doctrine** أو مبدأ الرد المتصاعد و الخيارات المرنة **Response and flexible options Graduated** حيث أدى الاعتماد على السلاح النووي إلى زيادة مخاوف الدول الأوروبية و مطالبتها بدور أكبر في صنع قرارات الحلف، كما أدى الاتجاه الأمريكي إلى زيادة الإنفاق العسكري، ونهضت الإستراتيجية لحلف شمالي الأطلنطي منذ عام 1967 على مبدأ الدفاع المتقدم **Forward defense** الرد المرن **Flexible response** ، ذلك انطلاقا من كون الحلف يسعي إلى ردع هجوم متوقع من الشرق – الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو- وعلى أساس أن الهجوم سيكون بالأسلحة التقليدية و تصاعده ربما يقود إلى الرد النووي.

ومع انتهاء الحرب الباردة وما أدت إليه من تغير في البيئة الأمنية، سعى قادة الحلف إلى التكيف مع هذه التغيرات، وقد بدا ذلك بقرار مجلس شمالي الأطلنطي في جوان عام 1990، حيث رأى قادة الحلف أنه مع أن دور الحلف الرئيسي – الدفاع المشترك – لا يزال قائما ومطلوبا ، فإن التغيرات في البيئة الأمنية المحيطة تقتضي تغيرا في المهام العسكرية التي تواجه أعضاء الحلف ومن ثم لابد من إدخال تغييرا على إستراتيجية الحلف العسكرية, وترافق مع ذلك قرار لجنة التخطيط بإجراء مراجعة شاملة للإستراتيجية العسكرية للحلف من أجل وضع متغيرات البيئة الجديدة في الاعتبار. (2)

---

(1) Ken booth, alliances in Ken booth and Steve smith, international relation theory, Pennsylvania university press, 1995, p 278.

(2) Bonnie Gold, the Evaluation of Alliances, op, cit, p 18 – 19.

وبعد ذلك بحوالي شهر حدد إعلان لندن الصادر في جويلية عام 1990 المبادئ الاسترشادية بشأن إستراتيجية الحلف العسكرية وتشكلت مجموعة لمراجعة الإستراتيجية العسكرية للحلف، وبحلول نوفمبر عام 1991 أكملت المجموعة عملها، ومن ثم أصدر قادة الحلف إعلان روما في نوفمبر عام 1991 حول السلام و التعاون، و أكد على أن التحديات والمخاطر الأمنية التي أصبح الحلف يواجهها تختلف في طبيعتها هما كانت في الماضي من حيث:[1]

- أن خطر الهجوم المفاجئ في وسط أوروبا قد تراجع، واتسعت مدة الإنذار بالنسبة للحلفاء.
- أن التهديد بهجوم شامل على كل جهات الحلف الأوروبية لم يعد قائما، و بالتالي بم تعد نقطة التركيز في إستراتيجية الحلفاء.
- أن المخاطر التي يواجهها الحلفاء أصبحت متعددة الأوجه و الجهات مما يجعل من الصعب التنبؤ بها وتقييمها، ويتعين على الحلف أن يكون قادرا على الرد على هذه المخاطر لضمان الاستقرار في أوروبا.
- أن المخاطر التي يتعرض بها الحلفاء لن تأتي من عدوان محدد على أراضيهم وإنما من ظروف وأوضاع ناجمة عن صعوبات اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة بما في ذلك أوروبا الوسطى والشرقية، وهذه التوترات لا تهدد بشكل مباشر أمن وسيادة أعضاء التحالف، ولكنها قد تؤدي إلى أزمات خطيرة تهدد استقرار أوروبا، و ربما تتطور إلى نزاعات مسلحة تتورط فيها قوى خارجية من بينها أعضاء في الحلف، الأمر الذي يؤثر على أمن الحلفاء.
- بالنسبة للإتحاد السوفيتي فإن المخاطر التي تصاحب عملية التغير لا يمكن فصلها عن حقيقة إن قواته التقليدية هي الأكبر في أوروبا وأن ترسانته النووية لا يمكن أن تقارن إلا بالترسانة الأمريكية, لذلك فإن هذه القدرات يجب أن توضع في الحسبان حرصا على الأمن و الاستقرار في أوروبا.
- الحفاظ على علاقات سلمية مع دول جنوب المتوسط و الشرق الأوسط، فاستقرار دول جنوب المتوسط أمر ضروري لأمن الحلفاء كما بينت حرب الخليج الثانية، وتزداد هذه الأهمية بسبب انتشار تكنولوجيا السلاح في المنطقة بما فيها أسلحة الدمار الشامل والصورايخ الباليستية القادرة إلى الوصول إلى أراضي أعضاء الحلف. [2]

---

(1) Nato Hand book, nato office Information and press Brussels, 1995, p236 – 237. (2) Paul Marie de la-gorce, L'OTAN et la prépondérance des Etas Unis en Europe monde diplomatique, Mars 1993, p5

- أي هجوم عسكري على أراضي الحلفاء من أي اتجاه سوف يواجه حسب نص المادتين من معاهدة واشنطن، ومع ذلك يجب أن يوضع في الاعتبار أن أمن الحلفاء يمكن أن يتأثر بعوامل الأخرى ذات طبيعة أوسع، تشمل أسلحة الدمار الشامل، وتعطيل تدفق الموارد الحيوية و العمليات الإرهابية(*) والتخريب، وأشار البيان إلى ضرورة التشاور بين الحلفاء.

وبذلك تكون قمة الحلف في روما في نوفمبر عام 1991 قد أقرت إستراتيجية عسكرية جديدة للحلف تنهض على أربعة مبادئ.

أ – استمرار الحلف في أداء الدور الدفاعي عبر الدفاع الجماعي.

ب– الحفاظ على وحدة أمن الأعضاء, وكونه وحدة لا تتجزأ فإن الأعضاء الأوروبيين سوف يضطلعون بمزيد من المسؤوليات للدفاع عن أنفسهم.

ج – الحفاظ على هيكل القوات الموحدة للاستمرار في أداء مهمة الدفاع الجماعي, فإن الحلف عليه أن يستحدث هيكل قوة يعتمد على قوات أكبر مرونة، وحرية في الحركة أكثر من الاعتماد على الدفاع المتقدم.

د – استمرار الاعتماد على كل من الأسلحة التقليدية و النووية، مع خفض حجم القوات و الحد من الاعتماد على المخزون النووي.(1)

و نظرا لأن المبادئ انطلقت من التسليم بانتهاء خطر وقوع هجوم واسع النطاق من الشرق، وأن البيئة الأمنية الجديدة في أوروبا تضاعف فرضية تحقيق الأهداف الرئيسية للحلف من تعظيم الاستقرار و الرفاهية في منطقة شمالي الأطلنطي، والإسهام في تطوير علاقات دولية يسودها السلام(2), فقد أقر الحلف مبدأ التعاون مع دول حلف وارسو – السابق – وذلك بإنشاء مجلس تعاون شمالي الأطلنطي **North Atlantic cooperation council** الذي خرجت منه **الشراكة من أجل السلام** (**) وفتحت الأخيرة الطريق أمام انضمام عدد من دول حلف وارسو السابق إلى حلف شمالي الأطلنطي.

(*) مصطلح الإرهاب وليد ظروف معينة ليس له تعريف محدد.

(1)Nato Hand book, nato office, op – cit. p 236 – 237

(2) Bonnie Gold the evaluation of alliances, op, cit p 18 – 19

(**) الشراكة من أجل السلام فكرة أمريكية طرحت في الاجتماع الوزاري لدول الحلف في ترا فيدون – ألمانيا في عام 1993 وتضم 27 دولة، تهدف إلى دعم الجهود التعاونية مع دل شرق أوروبا من أجل تعظيم الأمن الأوروبي.

المطلب الثاني: اثر انتهاء الحرب الباردة على العلاقة بين الحلف الأطلسي والمؤسسات الأمنية الأوروبية.

إذا كانت مرحلة الحرب الباردة و تحديدا منذ مطلع الستينات قد شهدت خلافات أمريكية أوروبية عديدة حول إستراتيجية الحلف العسكرية، وتقاسم الأعباء و التكاليف الخاصة بالإنفاق العسكري، إضافة إلى خلافات حول قضايا عديدة مثل الخلاف الأمريكي مع بريطانيا و فرنسا بسبب عدوان عام 1956 على مصر، والقنبلة الهيدروجينية عام 1961 و 1978، مبادرة الدفاع الإستراتيجية عام 1983، ورفض الدول الأوروبية استخدام الولايات المتحدة للقواعد العسكرية على أراضيهم في إمداد إسرائيل بالسلاح في حرب أكتوبر 1973[1]، فإن انتهاء الحرب الباردة جاء مصحوبا بالعديد من القضايا منها ما يتعلق بقضايا أوروبية مثل الموقف في البوسنة، ومنه ما يتعلق بقضايا التعديلات المطلوب إدخالها على هياكل حلف شمالي الأطلنطي وحدود الدور الأوروبي في صنع قرارات الحلف.

وبرز في هذا الإطار اتجاهان، الأول أكد بأن انتهاء الحرب الباردة يمثل بداية مرحلة الافتراق في العلاقات وظهور خلافات لا تعدوا أن تكون داخل إطار التحالف، أي هي خلافات حول التفاصيل وليس حول فكرة التحالف في ذاتها، واستند الفرق الأول إلى مجموعة من العوامل هي:

1 – انتهاء الحرب الباردة وغياب التهديد السوفيتي سوف يفتح المجال أمام تصاعد الخلافات و المشاكل، فإذا كان الخطر السوفيتي قد دفع الولايات المتحدة لأن تكون قوة أوروبية تتفق وتتعهد بالأمن الأوروبي ضد عدو مشترك على نحو مكن من استيعاب كافة المشاكل والأزمات التي شهدتها العلاقات، فإن زوال الخطر السوفيتي سوف يزيل عامل توحد قوى كان كفيلا بوضع سقف لمدى تصاعد الخلافات.[2]

2 – اتجاه الولايات المتحدة إلى التركيز على قضاياها الداخلية, فانتهاء الحرب الباردة أدى إلى انغماس الولايات المتحدة أكثر في قضاياها الداخلية، بل أن العلاقة الأطلسية أصبحت محل للتقييم الاقتصادي, وهذا ما عبر عنه نائب مساعد وزير التجارة الأمريكي جيفري جارتن Jeffery Garden بقوله " **إن الأيام التي كنا نخضع فيها مصالحنا الاقتصادية للأحلاف السياسة و الأمنية قد انتهت، ما لم نكن مهددين عسكريا بشكل مباشر**".[3]

---

(1) Philip Gordon, recasting the Atlantic alliance **"survival"** vol 38 , N01, spring, 1996, p 41 – 42 .
(2) Stanly sloon, U.S prespective on Nato future, **international Affairs**, vol, 71 N 2 April, 1995, p 221.
(3) Philip Cordon, recasting the Atlantic Alliance, op-cit, p35.

وقد ازداد إلحاح التوصل إلى بلورة كيان دفاعي أوروبي بأن المراحل الأولى للصراع في البوسنة، وذلك عندما أحجمت الولايات المتحدة عن التدخل العسكري لوقف القتال تاركة هذه المهمة للبلدان الأوروبية على أساس أن الأزمة شأن أوروبي وبدا واضحا أثر غياب الاتفاق الأمريكي الأوروبي ومن جهة بدا أن هناك تنافسا بين الاتجاهين الأوروبي والأطلسي داخل الحلف لاسيما في أعقاب المبادرة الفرنسية الألمانية في أكتوبر 1991 لتشكيل قوة أوروبية مشركة بعيدا عن الحلف. (1)

وأشار وزير الخارجية الفرنسي في ذلك الوقت – ألان جوبيه – إلى أهمية تطوير كيان أمني أوروبي بعيدا عن الحلف بقوله " **أن الصراع في البوسنة أظهر الحاجة إلى التحرك وراء الحلف والضمانات الأمريكية لبناء دفاع أوربي يعتمد عليه لدعم مصالح سياستنا الخارجية المشتركة** ". (2)

ومن جهة ثانية وعلى أرضية الخلاف السابق، انقسمت المواقف داخل الاتحاد الأوروبي حول حدود الدور الدفاعي الذي يمكن أن يقوم به الاتحاد، وبينما ذهبت فرنسا وألمانيا إلى ضرورة أن يكون للإتحاد الأوروبي دور دفاعي من خلال اتحاد غرب أوروبا، رأت بريطانيا أن يظل الاتحاد الأوروبي مؤسسة مدينة فقط، ورفضت أي رابطة بين الاتحاد الأوروبي واتحاد غرب أوروبا.

3 - التغير في التفاعلات التجارية و التموين السكاني، حيث يرى البعض أنه سواء انتهت الحرب الباردة أو لم تنته، فإن هناك اتجاها ينمو في الولايات المتحدة للابتعاد عن أوروبا, فمن حيث التبادل زادت الواردات الأمريكية إلى أوروبا من 4.16٪ عام 1950 إلى 20 ٪ عام 1992، مقابل ارتفاعها من دول آسيا و الباسفيك من 20 ٪ إلى 1.45 ٪ خلال نفس الفترة، أما صادرات الولايات المتحدة إلى أوروبا فقد تقلصت من 3.32٪ إلى 1.26 ٪ في نفس الفترة مقابل ارتفاعها إلى آسيا والباسفيك من 1.20٪ إلى 3.33٪ خلال الفترة. (3)

وفيما يتعلق بالفريق الثاني والذي يؤكد على صلابة العلاقات الأمريكية – الأوروبية, فقد نظر إلى انهاء الحرب الباردة على أنها فرصة لتدعيم هذه العلاقات والوصول بالولايات المتحدة إلى أن تصبح قوة أوروبية بالفعل انطلاقا من حسابات المصلحة الذاتية,(4) فالولايات المتحدة هي القوة العظمي الوحيدة بعد انتهاء الحرب الباردة, وأوروبا غير مستقرة تمثل مصدر تهديد حقيقي للمصالح الأمريكية.

---

(1) Robert Grant, France new relation ship with Nato **survival** vol, 38, N 01, spring, p 58
(2) Robert Gallucci, Alliance and Management of conflict in the 21th century: American and alliance, paper presented at the annual conference of international Institute for strategic, studies persoden, Germany, 1 – 4 September 1996, p5
(3) Philip Gordon, recasting the Atlantic Alliance, op – cit, p 35
(4) Richard Holbrook, America power, **foreign affaires**, March, April 1995 p 38

يمكن القول أن انتهاء الحرب الباردة بقدر ما فتح المجال أمام تصاعد الخلافات بين الولايات المتحدة والدول الأوربية بقدر ما حمل معه فرصا لمزيد من تطور العلاقات وتقاسم الأعباء و المسؤوليات، وانصب عنصر الخلاف الرئيسي – والذي مثل أيضا مجالا لتطوير العلاقات – حول حدود الدول الأوروبي في القيام بأعباء الدفاع، ومدى قدرة الدول الأوروبية على بلورة كيان أمني أوروبي مستقل وفي نفس الوقت غير منفصل عن الحلف.

تقاسم الأعباء في حلف الشمالي الأطلنطي:

لم تكن قضية تقاسم الأعباء Burden Staring داخل حلف شمالي الأطلنطي محل خلاف في بدايته الأولى، فالولايات المتحدة الأمريكية تحملت كافة الأعباء لعدم قدرة الدول المعنية على المساهمة في هذه الأعباء، وكان ذلك واضحا لدى إدارة ترومان عندما صادقت على معاهدة الحلف.

و أكد ذلك أيضا وزير الخارجية دين اتشيسون في كلمته أمام مجلس الشيوخ عندما أعلن أن الولايات المتحدة ليست في حاجة للاحتفاظ بعدد كبير من قواتها خارج أراضيها، فمعظم هذه القوات ستعود عند ما تتعافى الدول الأوروبية من الحرب وتكون قادرة على الأسهام أكثر في أمنها الخاص.[1]

وفرضت متطلبات المواجهات مع الاتحاد السوفيتي في خارج القارة الأوروبية مزيدا من التورط الأمريكي, ففي أثناء الحرب الكورية طلب ترومان من الكونجرس زيادة كبيرة في عدد الأفراد الأمريكيين في أوروبا، مؤكدا أن هذه الزيادة ستكون منسقة مع ما يطرأ على التهديد السوفيتي من تغيير,[2] وفي عام 1952 وافق قادة الحلف في لشبونة على توزيع الاعباء بحيث تتولى الولايات المتحدة الأمريكية القوة الجوية الإستراتيجية والقوة البحرية، في حين يتولى اتحاد غرب أوروبا مهام القوات البرية، ولم يتحقق ذلك، فاستمرت الولايات المتحدة في القيام بالأعباء البرية أيضا.

ومع زيادة العجز في ميزان المدفوعات الأمريكية، وبسبب وجود أكثر من 300 ألف عسكري أمريكي في أوروبا، اقترح السيناتور مايك منسفيلد عام 1966 خفض عدد القوات الأمريكية في أوروبا، إلا ان انسحاب فرنسا من القيادة العسكرية الموحدة لحلف شمالي الأطلنطي وتورط الولايات في فيتنام أعاقا هذه الجهود. وقد وافق قادة الحلف في اجتماع واشنطن عام 1978 على زيادة الإنفاق الدفاعي بنسبة 3٪ سنويا وبحلول عام 1985 كانت الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا

(1) James Morison : Nato expansion, op. cit, pp 102 - 103
(2) Stephen Larrbee: Ukraine balancing act, **survival**, vol 38, No3, summer, 1996, pp 143 – 144

في اتفاق بلجيكا و الدانمارك و هولندا,[1] وقد أعيد طرح الموضوع في أوائل الثمانينات حيث طرح وزير الدفاع الأمريكي في إدارة ريغان وأعضاءه من مجلس الشيوخ عدم مساهمة حلفاء الولايات المتحدة بنصيب عادل في الإنفاق على الأمن الجماعي، وأنه ما لم تشارك الدول الأوروبية في حفظ الأمن الأوروبي.

وبدا الموقف الأمريكي واضحا في اتجاه نحو ربط الوجود الأمريكي في أوروبا بزيادة الدول الأوروبية لإنفاقها الجماعي، وصوتت اللجنة الفرعية لمخصصات الدفاع في مجلس الشيوخ في أكتوبر عام 1982 بأغلبية 12 مقابل 1 على اقتراح تد ستيفن Ted Steven بخفض القوات الأمريكية في أوروبا بنسبة 6٪ وفي عام 1983 اقترح السيناتور الديمقراطي سام نان Nunn Sam سحب ثلث القوات الأمريكية من أوروبا ما لم يفي الأعضاء الأوروبيون بزيادة 3٪ في نفقات الدفاع، ولكن الاقتراح رفض في مجلس الشيوخ واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية تطلب من الحلفاء الأوروبيين المشاركة بحصة أكبر من أعباء الدفاع .[2] وفي المقابل أحجمت الأوروبية عن التجاوب مع المطالب الأمريكية واستمرت الولايات المتحدة تتحمل نسبة أكبر من تكاليف الدفاع وفق العلاقة بين الناتج الإجمالي والإنفاق الدفاعي كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (01)

أعباء الدفاع في حلف شمالي الأطلنطي 1980 – 1991 (بليون دولار).[3]

السنة	إجمالي إنفاق أعضاء الحلف	انفاق الولايات المتحدة	٪	كندا	الولايات المتحدة	٪	الدول الأوروبية	٪
1980	255.122	138.191	54.1	5.788	143.979	56.1	111.981	43.9
1985	357.949	258.165	72.1	10.332	268.497	74.2	92.218	35.8
1990	503.906	306.107	60.7	13.473	319.580	63	186.189	37
1991	479.701	280.292	57.4	12.830	293.122	60.8	188.211	39.2

يوضح الجدول أن الولايات المتحدة الأمريكية تحملت عام 1980 نحو 54.1٪ من إجمالي إنفاق دول الحلف مقابل تحمل الدول الأوروبية لنحو 43.9 ٪ ووصلت هده النسبة عام 1991 إلى 58.4٪ بالنسبة للولايات المتحدة، و39.2٪ للدول الأوروبية، واستمر هذا الوضع في وقت حققت فيه بلدان غرب أوروبا درجة عالية من الرخاء الاقتصادي وهو ما يبدو واضحا في تفوق مجموع الناتج المحلي الإجمالي لأربع دول– منها ألمانيا الاتحادية وفرنسا، وبريطانيا وايطاليا– على الناتج المحلي السوفيتي بحو 39٪ فقد أنفقت الدول الأوروبية في ذلك العام– 1984 – 91 بـ ـليون دولار

(1)Ihor kharchenko, the new Ukraine, nato partnership, op, cit pp 143 – 144.
(2) Nato Hand Book, op – cit, p 354.
(3) عماد جاد, حلف الأطلنطي, مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة, مرجع سابق, ص 126.

على الدفاع مقابل 270 بليونا أنفقها الاتحاد السوفيتي، وحتى مع إدراك أن 30٪ من الإنفاق السوفيتي كان موجها صوب الصين، فإن الإنفاق الأوروبي ظل أقل من السوفيتي بنحو مئة بليون دولار، وهو ما يعني الاعتماد على الإنفاق العسكري الأمريكي، والقدرات العسكرية الأمريكية لسد هذه الفجوة، ويبدو أن الولايات المتحدة تحملت مابين 105 – 179 بليون دولار نيابة عن الأوروبيين.[1]

توسيع الحلف الأطلسي

إن انتهاء الحرب الباردة أحدث تحولا في الناتو , وهو العنصر الحاسم في التمييز بين المرحلتين- مرحلة الحرب الباردة وما بعدها, فما هي طبيعة هذا التحول؟ أو هل يمكن خلاص الحلف في توسيعه؟

إن قضية توسيع حلف شمالي الأطلنطي تجله الشرق عبر ضم دول جديدة إلى عضويته من أبرز القضايا المثيرة للجدل ليس فقط في العلاقة بين الحلف وروسيا الاتحادية بل وداخل أعضاء الحلف, بحيث تبدو الانقسامات واضحة وذات مستويات عديدة, فمن ناحية تضع روسيا الاتحادية شروطها للقبول بتمدد الحلف حتى حدودها الغربية عبر قبول بولندا تحديدا, ومن ناحية أخرى تختلف دول الحلف في الموقف من قضية التوسيع أساسا, بحيث لا يرى بعضها مبررا لتوسيع الحلف وضم بلدان كانت حتى وقت قريب أعضاء في الحلف المنافس الذي تهاوى, ومن ناحية ثالثة تختلف الدول الموافقة على مبدأ توسيع الحلف حول الدول المرشحة للانضمام وحول معايير وشروط الانضمام, وحجم عملية التوسيع, والمدى الذي يمكن أن تصل إليه إنطلاقا من وجود اختلاف أمريكي- أوروبي بصفة عامة واحتمال تبلور خطط تقسيم جديدة تشطر القارة الأوروبية وتعيد إحياء ملامح وسمات المواجهة.

إن فكرة التوسيع أفرزت رؤى مختلفة تتراوح ما بين الاختلاف والاتفاق, فهناك من يؤيد فكرة الانضمام وأغلبهم من الساسة الأمريكين أمثال السيناتور السابق ريتشارد لوجار, ووزير الخارجية الأسبق هنرى كيسنجر, ومستشار الأمن القومي زبيجينيو بريجنسكي, تحت عنوان " **الحلف يتوسع أو ينتهى**" **Nato expands or die** كتب " أن غياب التخطيط طويل الأمد لأوروبا يمكن أن يقضى على المبرر التاريخي لوجود الحلف, وأن التردد والضعف لن يؤدي إلى رفض القيادة الأمريكية فقط, بل ربما يؤديا إلى إنهاء الحلف أيضا". [2]فتوسيع الناتو حسبهم ضرورة لضمان ما يلي: [3]

(1) John oneal andMark Elvod burden staring and the forces of change , op – cit, p 437

(2) James Morrison, Nato Expansion and Alternative future security alignments , washing DC: Institute for national strategic studies MC. Nair paper, April, 1995, p 7

(3) Ibid. p 33.

- إن ضم بعض بلدان شرق ووسط أوروبا سوف يسد ما ترتب على تحلل حلف وارسو من فراغ أمني يمكن أن يفجر المنطقة.

- تكريس قيم الديمقراطية، واقتصاد السوق كمصلحة حيوية للعالم الغربي ضمن دول أوروبا الشرقية.

أما معارضي فكرة توسيع الحلف فقد ركزوا على الأفكار التالية:

- أن الحلف قادر بهياكله وإستراتيجية العسكرية على مواجهة أي تهديد يطرأ في أوروبا أو غيرها دون ضم دول جديدة.

- أن للتوسيع مضارا عديدة أبرزها إعادة أحياء خطوط التقسيم في أوروبا.

- أن الإصرار على التوسيع يعتبر في ذاته عملا عدائيا، ويظهر الحلف في صورة عدائية

ويظهر شكل الاختلاف الجدري حول قضية التوسيع في الجدول التالي[3]:

الدول	موقف الدول	إيقاع توسع العضوية	الدول التي يفضل ضمها	ملاحظات
ألمانيا	وزرة الدفاع أبدت توسيع وضم دول الفيسجراد واستثناء روسيا من الضم مقابل التريث وتأكيد هلموت كول لفتح عضوية الاتحاد الأوروبي وعدم الماس بالمصالح الروسية	لا بد من التمهل	ثلاث دول الفيسجراد وهي بولندا، المجر، تشيكا.	ركز على ضرورة تفعيل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
فرنسا	ضد توسيع الحلف وإذا تم فيجب عدم التمييز	لا بد من التمهل	دول الفيسجراد إضافة إلى رومانيا	توجيه إنتقادات للتعجل الأمريكي في توسيع الحلف
ايطاليا	مع توسيع الحلف	لا بد من التمهل		أيدت فرنسا
المملكة المتحدة	مع توسيع الحلف	تأييد الموقف الأمريكي	دول الفيسجراد	
بلجيكا			بلغاريا	
هولندا		لا بد من التمهل		

(3) عماد جاد، حلف الأطلنطي مهام جديد في بيئة أمنية مغايرة، مرجع سابق ص 162.

إن انتهاء الحرب الباردة أحداث تحولا في الناتو، وهو العنصر الحاسم في التميز بين المرحلتين – مرحلة الحرب الباردة – وما بعدها فما هي طبيعة هذا التحويل؟ أو هل يمكن خلاص الحاف في توسيعه؟

أن قضية توسيع حاف شمالي الأطلنطي تجاه الشرق عبر ضم دول جديدة إلى عضويته من أبرز القضايا المثيرة للجدل ليس فقط في العلاقة بين الحاف وروسيا الاتحادية بل وداخل أعضاء الحاف، بحيث تبدو الانقسامات واضحة وذات مستويات عديدة، فمن ناحية تضع روسيا الاتحادية شروطها للقبول بتمدد الحاف حتى حدودها الغربية عبر قبول بولندا تحديدا، ومن ناحية آخري تختاف دول الحاف في الموقف من قضية من قضية التوسيع أساسا، بحيث لا يرى بعضها مبررا لتوسيع الحاف وضم بلدان كانت حتى وقت قريب أعضاء في الحاف المنافس الذي تهاوى، ومن ناحية ثالثة تختاف الدول الموافقة على مبدأ توسيع الحاف حول الدول المرشحة للانضمام وحول معاير وشروط الانضمام، وحجم علمية التوسيع والمدى الذي يمكن أن تصل إليه انطلاق من وجود اختلاف أمريكي- أوروبي بصفة عامة واحتمال تبلور خطط تقسيم جديدة تشطر القارة الأوربية وتعيد أحياء ملامح وسمات المواجهة.

إن نكرة التوسيع أفزت رؤى مختلفة (حول تتراوح ما بين الاختلاف والاتفاق فهناك من يؤيد فكرة الانضمام وأغلبهم من السادسة الأمريكيين أمثال السناتور السابق ريتشارد لوجار، ووزير الخارجية الأسبق هيزري كيسنجر، وتحي عنوان " الحاف يتوسع أو ينتهي" No to Expands or die كتب ربيجنيوبر يجنسكي أن غياب التخطيط طويل الأمد لأوروبا يمكن أن يقضي على المبرر التاريخي لوجود الحاف، وأن التردد والضعف لن يؤديا إلى رفض القادة الأمريكية فقط، بل ربما يؤديا إلى أنها الحاف أيضا (1) . فتوسيع الناتو حسبهم ضرورة لضمان ما يلي (2) .

رغم التباين في الموافق والآراء، إلا أنه في ديسمبر 1996، وضع وزراء خارجية دول الحاف في اجتماعهم أخده القمة تجاه قضية التوسيع، اكتفى فيها وزراء الخارجية بعبارة تتسم بالعمومية نصت على دعوة واحدة أو أكثر من دول شرق أوروبا لبدء محادثات الانضمام إلى الحاف، وهو الأمر الذي كشف عن وجود مشكلات ببين الدول الأعضاء حول ماهية الدول التي ستجرى دعوتها بعد تضارب الاستناد إلى المعاير ولذلك شهدت القمة خلافات شديدة بين المواقف الأمريكي الذي حدد هده الدول في ثلاث بولندا، المجر ، وتشكيا وبين الموقف الفرنسي الذي

دعمته كندا وسبع دول أوروبية آخري في مقدمتها ألمانيا وايطاليا بضرورة إضافة رومانيا وسلوفينيا، إلا أن الولايات المتحدة تمسكت بموقفها وفرضنه على القمة، وهذا ما جاء في البيان الختامي للقمة معرا فعلا عن الوجهة الأمريكية، إذ دعا الدول الثلاث المحددة لبدء مفاوضات الانضمام مع الإشارة إلى أولوية رومانيا وسلوفينيا في الانضمام إلى الحلف في المراحل التالية إرضاء للدول الأوروبية.

وهكذا يبدو واضحا أن قرار توسيع الحلف قد اتخذ من قبل الولايات المتحدة التي تمكنت من فرض وجهة نظرها، وهو الأمر الذي يؤكد قدرة الولايات المتحدة على قيادة التطورات في الحلف على النحو الذي تريد.

الفصـــل الثـالـث: استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للحاف الأطلسي في حرب الخليج وانعكاسات ذلك إقليميا ودوليا.

تركت التغيرات التي شهدها النظام الدولي آثارها الواضحة على سلوك حاف شمالي الأطلنطي إزاء الصراعات التي تفجرت خارج المنظمة التقليدية المحددة لعمل الحاف بموجب المادة الخامسة من معاهدة واشنطن. كما كانت بعض هذه الصراعات بمثابة التطبيق العملي للأفكار والاستراتيجيات التي تبناها الحاف، وكانت في الوقت نفسه بمثابة حقل تجارب مفيد للحاف لتطبيق ما تبناه من أفكار، إضافة إلى ما قدمته هذه الصراعات من دروس عملية كانت بمثابة المرشد لأعضاء الحاف لكي يقدموا على تأطير ما استخلصوه من دروس من هذه التجارب في شكل أطر وأسس للتعاون في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وحتى تتضح لنا أبعاد هذه التأثيرات المتبادلة بكافة جوانبها سوف ندرس سلوك الحاف إزاء نموذج من الصراعات الذي إندلع في خضم عمليات التحويل التي كانت تجري في الاتحاد السوفيتي، وبلدان شرق أوروبا قبل أن تنتهي الحرب الباردة بشكل رسمي، وبناء على هذا يمكن طرح التساؤل التالي: كيف أقحمت الولايات المتحدة الأمريكية الحاف الأطلسي ضمن سياستها الخارجية في حرب الخليج الثانية ؟ ولماذا؟ ، وما درجة نجاح السياسة الأمريكية في اختبار منطقة الخليج؟

المبحـث الأول: السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة و موقع العراق منها.

في حقيقة الأمر تعتبر الأداة العسكرية في الثقافة السياسية الأمريكية محل جدل منذ نشأة الولايات المتحدة الأمريكية، ففي البدء، لا شيء يوحي بالتطور و بتواجد قوة أمريكية بحتة [1] فالولايات الأمريكية اعتمدت ولوقت طويل سياسة العزلة الناجمة عن رفض سياسات القوى والتي تعتبرها غير أخلاقية، كما تعتبر أيضا نموذج منظم بالاتفاقيات الدولية، كما نصح به الرئيس الأمريكي جورج واشنطن الرؤساء الذين عقبوه " تجنب الدخول في مختلف التحالفات المدنية على أساس الصداقة أو الكراهية"

غير أن الهجوم الياباني على قاعدة "بيرل هاربر" الأمريكية قد وضع حدا لعصر الأمن، وفتح المجال لاستخدام القوة، ومن هنا بدأ الإيمان الشديد بطريقة استخدام الآلة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية، باعتبار أنه لا يمكن تسوية أي وضع على الساحة الدولية دون تدخل الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(1) نيكول فيلبو، استراتيجيات القوة الأمريكية، (بدون ذكر دار النشر) ماي 2000 ص 31.

إن اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية كان منصب على:

- الاهتمام بالنزاعات الجهوية والتدخل فيها.
- الاعتراف بالنشاطات الأخرى بغض النظر عن الحروب التي عادة ما تخوضها القوات العسكرية.
- استبعاد فكرة ضرورة التحضير بخوض نزاع محتمل ضد عدو مهم.

تلك هي الشروط التي تبرز ضرورة الإبقاء على القدرات الممتدة والمتنوعة كالردع، الوقاية ومحاربة التهديدات الجهوية وهي المعايير التي حددت الإستراتيجية التي رسمتها إدارة بوش (الأب) فيما بين سنة 1990 – 1992.

فثمة تغير أساسي حدث بخصوص اعادة توجيه الانشغالات الأمريكية و ذلك بالتخلي تدريجيا عن فكرة تهديد حرب عالمية لصالح مخاطر نزاعات جهوية. هذه الإستراتيجية طبقت من أجل الحفاظ على المصالح الأمريكية لمواجهة هذا التردد المتزايد، كما ترتكز هذه السياسة الجديد للدفاع الجهوي للعشرية الأخيرة على ثلاث عناصر أساسية هي:

- التحالفات (حلف شمالي الأطلنطي) وغيرها.
- مستخدمين عسكريين ذوي الكفاءة العالية.
- التفوق التكنولوجي.

ففي عام 1989،اقترح العقيـد " واردن " قلب اتجاه عمل المنطـق الكلاسيكـي لسيرة الحرب (الخاصة بمنظر الحرب الروسي): " نظرية الحلقات الإستراتيجية الخمس" والتي تنادي بهجوم محتمل على الحلقات الإستراتيجية للعدو في آن واحد، هذه الحلقات هي (السلطة السياسية، الوظائف العضوية، المنشآت، السكان و القوات المسلحة).

انطلاقا من هذا، فإن تدمير جيوش العدو ليست ذات أولوية باعتبار أنه يمكن شل إرادة العدو بضربات تمس حلقاته الداخليـة له، وقد كانت لهذه النظرة الإستراتيجية تطبيقـا أثناء حرب الخليج الثانية.

إن خضوع فلسفة الهيمنة الأمريكية إلى دراسات تحليلية رسمية من أجل وضعها موضع التنفيذ، وكانت من أوائل تلك الدراسات التقرير الذي أعدته مكتبة الكونغرس الأمريكي وقدم إلى لجنة العلاقات الدولية في مطلع عام 1975 بعد أن قام العراق بتأميم نفطه عام 1972، وقاد المقاطعة العربية النفطية للولايات المتحدة والغرب بعد الحرب العربية – الإسرائيلية عام 1973 ورفع شعار (النفط سلاح المعركة) فقد أكد التقرير احتمال "القيام بعمل عسكري ضد دولة منتجة للنفط في حالة فرضها حظرا نفطيا"[1] .

(1) – محمد مظهر الأدهمي، الطريق إلى حرب الخليج، الأردن، الأهلية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى , 1997 ص 10.

و افترض التقرير أن قيام كل أو معظم الدول الأعضاء في منظمة الأوبك بفرض عقوبات مستمرة على الولايات المتحدة وحلفاؤها سيؤدي إلى الاضطراب في أسلوب الحياة والأمن القومي الأمريكي، وأوضح التقرير في الختام كل الجوانب المتعلقة بالأبعاد المواتية وغير المواتية لصانع القرار الأمريكي التي يجب أن يضعها في اعتباره عندما يكون بصدد إتخاذ قرارا بغزو منابع النفط وفي مقدمها منابع النفط في الخليج العربي.

وفي هذا الشأن أكد " Paul Wol fwitz(*) على ضرورة حماية المصالح الأمريكية خاصة في الخليج وذلك من خلال احتواء العراق ,[1] باستعمال نظام تحالفي مقتبس عن طرازين حسب المحلل الألماني جوزيف جوفي في حرب الخليج.

1 – الطراز البريطاني:

فالسياسة البريطانية الخاصة بأوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر قامت على منع قيام أي قوة تتحدى قوة بريطانيا, وذلك بتأليف وتأييد تحالفات إقليمية ضد أي متحد طموح.

2 – الطراز الألماني البسماركي:

إعتمدت الولايات المتحدة عنصرا من الإستراتيجية التي اعتمد عليها بسمارك بعد عام 1871 للحفاظ على قوة ألمانيا وتوسيعها في أوروبا ما بعد توحيد أوروبا (باستثناء فرنسا) [2] , بحيث يكون للقوى الأخرى نفع من استمرار صداقتها مع ألمانيا يفوق ما يمكنها الحصول عليه من قطع تلك الصداقة والانضمام إلى تحالف معاد لها. وسعي بسمارك في خلال إستراتيجيه هذه إلى نسج شبكة من المصالح العسكرية والسياسية والاقتصادية يكون مركزها برلين بحيث تكون مصالح البلدان الأخرى مرتبطة مركزيا بحسن علاقاتها ببرلين، وبالتالي فإن التفكير في الابتعاد من برلين أو الخلاف معها سيكون وخيما.

وبالفعل طبقت هذه الإستراتيجية في حرب الخليج الثانية وأثبتت نجاحاتها بحيث جمعت الولايات المتحدة الأمريكية حلفاء جدد غير التقليديين أعضاء الحلف الأطلسي– وباشرت عملياتها العسكرية بعد ما تجلت مخاطر استمرار نظام صدام حسين في استقرار و أمن المنطقة.

(*) Pawl wolfowitz محلل سياسي، ونائب وزير الدفاع الأمريكي، و هو من جماعة المحافظين الجدد.

(1) http: // www. pds. Org/ wgbh /page/ front line/ shows/ iraq/ ect/ cran: html.

(2) – بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، بيروت, المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 299، مارس 1998، ص 79.

إن الولايات المتحدة تحتاج أن تراجع سياسة الاحتواء للعراق من الناحية السياسية والاقتصادية لأنه من الصعب تنفيذ هذه السياسة بمفردها. هذا بالإضافة إلى النتائج غير الإنسانية التي يتعرض لها الشعب العراقي والتي أثارت تعاطف الشعوب العربية والإسلامية، وهناك خمسة احتمالات لهذه السياسة لا بد من دراستها و تطبيق ما يمكن تطبيقه منها. [1]

أولا: اهتمام المجتمع الدولي بالشعب العراقي ومعاناته من الحصار الاقتصادي حتى وإن كان حاكمه لا يهتم بذلك . إن العقوبات المفروضة على العراق لا بد أن تستمر لكن على الولايات المتحدة و الدول الأخرى أن تخفف المعاناة عن الشعب العراقي، على سبيل المثال يجب أن يسمح للعراق أن تبيع بترولها حتى يتوافر لها المال اللازم لرفع المعاناة عن شعبها منذ حرب الخليج الأولى مع إيران، ويمكن التلويح بإمكانية رفع الحصار تماما عن العراق بشرط التخلي عن سياستها العدوانية.

ثانيا: على الولايات المتحدة أن تؤكد للعراقيين وللدول المجاورة أن قرار تخفيف أو تعليق العقوبات ما هو إلا لحفظ كيان العراق كدولة ذات سيادة، إن الهدف من السياسة الأمريكية هي أن تستعيد العراق شرعيتها كعضو في المجتمع الدولي بعد رحيل صدام حسين.

ثالثا: على الولايات المتحدة أن تتفاوض مع تركيا على المصالح المشتركة بينهما, إن تأييد تركيا للسياسة الأمريكية في شمال العراق هام جدا و لتأمين هذه السياسة يجب على واشنطن أن تؤمن استقرار الأوضاع في منطقة كردستان، وإذا لم يسترح الأتراك إلى الوضع القائم بما في ذلك الترتيبات اللازمة المراقبة في الشمال فيجب أن تناقش هذه الأمور من الجانبين الأمريكي و التركي للوصول إلى الوضع الأمثل.

رابعا: يتعين على الولايات المتحدة أن تبعث إشارة واضحة بأنها على استعداد للتعاون مع النظام العراقي بعد صدام حسين، حتى وإن كان من الصعب أن يتحول إلي نظام سياسي ديمقراطي، فهذا التحول لا تعتبر شرط ملزما للعراق لكي تصبح ضمن القوى الإقليمية.

وبعبارة آخرى يجب على واشنطن أن توضح أنها على استعداد أن تتعامل مع النظام العراقي حتى وإن كان الرئيس الذي سيخلف صدام من حزب البعث أو من الجيش على شرط أن يلتزم بالاتفاقيات الدولية. ولكى تبدأ الولايات المتحدة بداية جديدة يجب أن تتشاور مع جميع الأطراف المعنية بشأن الديون المتراكمة على العراق إما بإعادة جدولتها أو تخفيضها بعد رحيل صدام حسين عن الحكم, وهذه خطوة هامة وحساسة وربما تكون مشجعة في المستقل[2] .

---

(1) Zbigniew brezeninski, brent srow scrow craft and Richard Murphy, foreign affairs, vol.76 N°3, May,June, 1997, p 272.
(2) IBID. p 273.

خامسا: يتعين على الولايات المتحدة معاقبة صدام حسين بشدة إذا ما تجاوز السلوك المتفق عليه دوليا فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل التي يمكن أن يهدد بها الدول المجاورة، وقد تلجأ الولايات المتحدة إلى استخدام القوة مع العراق وفي هذه الحالة يجب أن تكثف جهودها الدبلوماسية مع الدول الأوربية الغربية الحليفة حتى تضمن تأييدها.

في هذا الإطار كتب ستانلي هوفمان (*) في مقالة له " **Looking for a foreign policy**" منذ نهاية الحرب الباردة شرعت السياسـة الخارجـية الأمريكية في مهمة البحث عن خط موجه للبحث عن نمط جديد على شاكلة مذهب الاحتواء, و بالفعل تحولت هذه المقولة إلى واقع ملموس وذلك باتخاذ الولايات المتحـدة لسياسة خارجيـة ذات أولويـات في التطبيـق منها سياسـة الاحتواء، سياسة التحالفات، سياسة دور الموازن **Balancer Role** في منطقة الشرق الأوسط [1].

المطلب الأول: المصالح الأمريكية في الخليج ورؤيتها للعراق:

اعتبرت الولايات المتحدة منطقة الخليج عام 1973 منطقة مصالح سياسية و اقتصادية وإستراتيجية، كما اعتبرها الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر [2], أي محاولة دولية للسيطرة عليه بمثابة هجوما مباشرا على الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. وكانت واشنطن تعتمد في حماية مصالحها في الخليج العربي بعد انتهاء النفوذ البريطاني في المنطقة في الخمسينيات على إيران الشاه وإسرائيل، ولكن حرب 1973 ثم سقوط نظام الشاه عام 1979 جعلا الولايات المتحدة بحاجة إلى أن تقوم بنفسها وبمساعدة أعضاء حلف الناتو بحماية مصالحهم بصفة عامة ومصالح أمريكا بصفة خاصة في المنطقة.

وفيما يلي أهم المصالح والأهداف المسطرة من طرف أمريكا وحلفاءها :

1. تدعيم الوجود العسكري الأمريكي و الأطلسي بصورة شبه دائمة في المنطقة وذلك من خلال اللجوء إلى عدة أدوات منها.

أ – ضمان استمرارية انتفاع الولايات المتحدة بالقواعد و التسهيلات العسكرية التي حصلت عليها في دول المنطقة المختلفة، ومن أبرز تلك القواعد (قاعدة الظهران الجوية ، أنقرة، أزمير، قاعدة السالمان، قاعدة القاسمين ورأس الخيمة....الخ [3] .

(*) متخرج من معهد الدراسات السياسية بباريس حاصل على درجة دكتورة في الحقوق، رئيس مركز الدراسات الأوربية بجامعة هارفارد الأمريكية.

(1) – بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص 80.

(2)http: // www. El Jazeera. Net.

(3) محمد عبد المنعم، القواعد والتسهيلات العسكرية للدول العظمى بمنطقة الشرق الأوسط، أين هي؟ جريدة الأهرام. القاهرة، ديسمبر 1985، ص3.

ب – محاولة إقامة خطوط دفاعية أمريكية متقدمة في المناطق المتاخمة للاتحاد السوفيتي بحيث تشكل نقاط إستراتيجية للهجوم عليه وبحيث تفرض عليه موقف الدفاع من داخل الأراضي السوفيتية [1] .

ج – دعم دور الأسطول السادس الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط باعتباره عنصر رئيسيا من عناصر الدفاع للجناح الجنوبي لحلف شمالي الأطلنطي فضلا عن الدور الذي لعبه كأداة للضغط الدبلوماسي مع حكومات دول المنطقة.

د– دعم التفوق الإستراتيجي لإسرائيل باعتبارها أداة الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة و باعتبارها عنصرا من عناصر الردع للقوى الإقليمية وهذا ما يتيح للولايات المتحدة الأمريكية أن تعلب دور المحامي أو الوسيط في المنطقة .

ه – تدعيم التعاون العسكري مع دول المنطقة من خلال معاهدات الدفاع المشترك والترتيبات الدفاعية الإقليمية و من خلال التعاون في مجال السلاح والإمداد بالخبراء العسكريين وإجراء المناورات العسكرية المشتركة مع قوات دول المنطقة [2] .

و – دعم قدرات قوات الحلف على التدخل السريع في المنطقة خلال الأزمات الدولية إذا اقتضى الأمر تدخلا أمريكيا مباشرا كما في حالة تهديد منابع النفط على سبيل المثال.

2. تأسيس الحماية والدعم للنظم الإقليمية المحافظة ذات العلاقة الوثيقة مع واشنطن، ومحاولة استخدامها كأداة للضغط على النظم ذات النزعات الراديكالية.

3. ضمان أمن إسرائيل , فقد صرح الرئيس الأسبق جيمي كارتر عام 1977 " أن علاقتنا بإسرائيل ذات طابع خاص، فلا يمكن لأحد على وجه الأرض أن يشك في أن التزامنا الأول تجاه منطقة الشرق الأوسط هو ضمان أمن إسرائيل وحقها في البقاء الدائم و العيش في سلام" [3].

فبالنسبة للالتزام الأمريكي بضمان أمن إسرائيل نابعا من كون إسرائيل لا تمثل حامية المصالح الغربية في المنطقة فحسب , بل أن السبب الحقيقي وراء ذلك هو حسن استغلال جماعة الضغط الصهيونية لطبيعة النظام السياسي الأمريكي على صانعي القرار الخارجي الأمريكي لإنتاج سياسات تأخذ المصالح الإسرائيلية بعين الاعتبار.

---

(1) حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، القاهرة، دار الموقف العربي، 1984ص 430.

(2) طلعت أحمد سليم، السياسة العسكرية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 82، أكتوبر،1985 ص 215.

(3) Seth Tillman , the United states in the Middle East Intersts and obstacles, Indiana University press, Bloomington, 1982, p 53.

ولعل ما يؤكد هذا المعنى ما ذكره ثيلمان حين قال [1] : " كنتيجة فان نشاط اللوبي اليهودي في درجة عالية من الفرص المتاحة فى قسم الكونغرس, ونجاح الرئيس يكمل خيارين بين تبني السياسة المقترحة في الخارج مع اسرائيل ورغباتها في تعاملها مع العالم الخارجي و محاولتها المبنية بشكل كلي على المصالح الأمريكية مع إنتاج سياسة تحمل مخاطر على نفسها ." (أنظر النص الأصلي في الهامش.)

4 . منع أي خطوات جادة نحو تحقيق الوحدة العربية بمفهومها الشامل والعمل على عرقلة التقوية الذاتية للمجتمع العربي.

5 . محاولة التأثير في صانعي القرار السياسي والنخبة المثقفة وأخيرا في رجل الشارع في دول المنطقة بهدف خلق قطاع عريض يؤمن بالقيم الليبرالية ومن ثم يمكن الاعتماد عليه كمروج لهذه القيم.

6. تشجيع التسويات السلمية لبعض الصراعات الإقليمية،ومحاولة إبراز أهمية الدور الأمريكي في التوصل إليها، وذلك حتى تنفرد بإدارة العمل الدبلوماسي (الوساطة) في المنطقة [2].

المصالح الشخصية للقيادة الأمريكية:

يرى العديد من الباحثين أن حرب الخليج لم تكن من أجل النفط لوحده، وإنما من أجل صناعة المجد للرئيس الأمريكي جورج بوش والبنتاغون، ومن أجل معالجة الاقتصاد الأمريكي المتداعي. ولذلك فإن محللي أسباب الحرب لا بد أن يبدؤا بجورج بوش نفسه.

لقد كان بوش رجل نفط وعائلته ما تزال لديها مصالح نفطية مهمة و كان مساندا قويا لاستخدام القوة العسكرية من أجل تعزيز المصالح الأمريكية، فعندما كان جورج بوش مديرا لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية C.I.A عام 1976 فإنه كان معروفا بإيمانه باستخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة الأمريكية، وكان يدعم باستمرار استخدام القوة العسكرية المسلحة و العمليات السرية لتعزيز السياسة الخارجية الأمريكية ومصالح أمريكا. ولذلك كان مساندا بقوة لحرب الكونترا غير الشرعية ضد حكومة نيكاراغوا المنتخبة ديمقراطيا، وكانت عمليات إسناد الكونترا تدار من مكتبه مباشرة بواسطة مساعديه المقربين. [3]

" a result of the Jewish lobby's activities and the high degree of receptivenss' to its Importinities on the part of the congress, successive presidents have been compelled to make choice-between adopting policies weigted on the side of Israeli wishes at the Expense of other national interests and attempting to from policies based on the totality of American Interests with resulting controvery and political risks to themselves".

(1) Seth Tillman, the United states in the Middle East Intersts, op. cit, p52

(2)– محمد حسنين هيكل، حديث المبادرة، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1986ص 42.

(3) Douglas Kellenr, the persian Gulf T.V war, Colorado 1992 p 37

يقول محللون نفسانيون أن بوش شخص مهووس للتخلص من صورة العاجز في سياسته العامة، وأن عوامـل عدم الاطمئنان هذه هي التي قادته إلى إثبات صلابة قراره من خلال حربـه ضد العراق[1] , و يضيف جين إدوارد سميت، أستاذ العلوم السياسية في الولايات المتحدة بأن بوش "طوال فترة السياسية بأكملها كان يدان على أنه شخص انتهازي بلا مبدأ أو هدف، وقد وجد أخيرا هدفا " وهو الحرب ضد العراق . [2]

من جانب آخر كانت رئاسة بوش عام 1990 تواجه مشاكل اقتصادية وسياسية محلية حادة فقد كان هناك إرتفاع أعداد الفقراء، والبطالين،مع تصاعد معدل الجريمة والمخدُرات والمشاكل الصحية...الخ, بحيث كانت سياسات بوش وسلطة ريغان هي التي سببت هذه المشاكل وغيرها ولذلك كانت مصلحة بوش أن يحول الانتباه من المشاكل القائمة والاقتصاد المتدهور بالإدعاء " أن المشاكل الاقتصادية سببها غزو صدام حسين للكويت الذي تسبب في رفع أسعار النفط. إن إلقاء هذه المسؤولية وبهذا الشكل قد حول التساؤل والبحث عن الأسباب الأصلية للمشكلة والكامنة في سياسات بوش وريغان الاقتصادية إلى مشاكل آخرى لا علاقة لها بالموضوع" . [3]

كما أن فشل جورج بوش في معركة الميزانية مع الديمقراطيين في الانتخابات الفصلية عام 1990، وكان من الواضح أن العديد من الجمهوريين لم يسمحوا له بالترشيح بالنيابة عن الحزب هذا الانهيار السياسي المحلي فرض على نفسية جورج بوش شن حربا لانقاد مصيره السياسي (رئاسته)[4].وهكذا حولت الحرب ضد العراق الانتباه عن الإخفاقات والانهيارات الكامنة في سياسات بوش المحلية، وهو الذي وصفته مجلة Time بأنه (غير مهتم وغير كفوء في السياسة المحلية)[5]. .

إضافة إلى هذا فإن لمعظم عناصر إدارة بوش مصالح ذاتية في شن الحرب ضد العراق، فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان لمستشار الأمن القومي سكوكروفت حصص في أربعين شركة والعديد من هذه الشركات تتبع لمساعدي كيسنجر الذي كان معه ضابط طيار مساعد، وكانت لهؤلاء المساعدين علاقات مع السعودية و الكويت وقوى آخرى في الشرق الأوسط لها مصلحة حقيقية في تحطيم النظام العراقي الذي يعتبرونه مهددا لمصالحهم. [6]

---

(1) Douglas Kellenr the persian Gulf T.V war, op,cit p.39.

(2) – جني ادوارد سميت حرب جورج بوش ترجمة محمد بروهم، نقولا ناصر عمان دار الفكر للنشر والتوزيع ط1، 1992 ص 98.

(3) (4) Kellner, op, cit, p38.

(5) Ibid, p 37

(6) Ibid, p 39

إن سكو كروفت هو الذي عمل جاهدا على تعيين ديك تشيني وزيرا للدفاع والذي كان يعمل معه في شركة Ford Administration [1]، وعمل على إخراج فردريك ورنر من قيادة القوات الأمريكية الجنوبية لأنه عارض التدخل الأمريكي في أمريكا اللاتينية، وقد استبدل ورنر بالجنرال ماكسويل ثورمان الذي عبد الطريق لغزو بنما.

تلخص جملة هذه المصالح الذاتية في اعترافات البنتاغون عام 1992 وصف الهجوم على العراق كان الهدف منه هيمنة الولايات المتحدة على الخليج وليس لاستعادة السيادة الكويتية، وإنما لتأسيس سلطة أمريكا على المنطقة ونفطها. [2] وعليه تبقى منطقة الخليج بثقلها الجيواستراتيجي منطقة مفتوحة على التنافس الدولي وذلك لاحتواء ها و جعلها منطقة مذكورة بلا أصحاب.

الرؤية الأمريكية للمسألة العراقية :

أخد يتبلور لدى الإدارة الأمريكية في أعقاب الحرب العراقية الإيرانية تصور معين لما أصبح يعرف بالمسألة العراقية وبات في تقدير الاستراتيجيين الأمريكيين أنه لا ينفع تجاهل هذه المسألـة بل ومن الضروري التعامل معها بالسرعة الممكنة وفي ضوء أهميتها تبرز تساؤلات حول طبيعة المسألة العراقية وإستراتيجية التعامل مع المسألة.

طبيعة المسألة العراقية:

لم يكن العراق في نهاية السبعينات يشكل قوة إقليمية فاعلة على مسرح الأحداث في الشرق الأوسط، لكن واقع الحال يشير إلى أنه بعد تلك الفترة وبخاصة منذ أواخر الثمانينات أضحى كيانا قويا وهناك أكثر من مؤشر يدل على ذلك. [3] فقد قام النظام السياسي العراقي بإنشاء بنية تحتية عصرية ، والأكثر أهمية من ذلك أنه تمكن خلال فترة قصيرة من تحقيق انجازات ذات طبيعتهـا إ ستراتيجية بحيث بني جيشا قويا قوامه مليون جندي ذوي خبرة قتالية عالية، يعتمد على صناعة عسكرية متطورة.

وظهرت انعكاسات هذا التطور في رغبة العراق في القيام بدور إقليمي بارز في منطقة الشرق الأوسط وهو دور لابد أن ينطوي من وجهة النظر الأمريكية على نتائج خطيرة لاسيما وأنه يرتبط بثلاثة أمور على درجة كبيرة من الأهمية: تغير الواقع العربي من جهة وتهديد المصالح الأمريكية من جهة ثانية ورفض الوجود الإسرائيلي من جهة ثالثة.

---

(1) Bob woodword, the commanders, London, 1991, p 26.

(2) نقلا عن النيويورك تايمز في 8 أدار 1992.

(3) لطفي الخولي، الحديث، الواقع الراهن, المستقبل، ما بعد عاصفة الصحراء القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 1998، ص 198.

أ – تغيير الواقع الدولي:

أخذ العراق لمدة زمنية يبلور مشروعا قوميا ليقود من خلاله حركة التغيير في المنطقة العربية وفق تصوراته، لذلك أخذ الرئيس العراقي يكرر الحديث عن الوحدة العربية ومزاياها ومبرراتها، وفي هذا تهديد للاستقرار بالمفهوم الأمريكي من جانب و تأثير في النظرة العربية إلى الولايات المتحدة من جانب آخر, [1] على أن هذا التصور لا يعني أن العراق لم يذكر في التعامل مع الولايات المتحدة، فهو لا يستطيع أن يفعل ذلك وهو يدرك أنها القوة العسكرية الأعظم في العالم، ولكنه يسعى إلى أن يفرض على فكرة التعامل معها شروطه باعتباره القوة الإقليمية الرئيسية في المنطقة.

ب – تهديد المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي:

من المعروف أن المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط تتمحور بصورة رئيسية حول نفط الخليج العربي، [2] وقد قدر للولايات المتحدة أن تكون المستفيد الأول منه، ولهذا رأت في استمرار تدفقه إليها خاصة، وإلى الغرب بوجه عام مصلحة حيوية أمريكية، وظلت تشعـر بأن هذه المصلحة بعيدة عن أي تهديد طيلة وجود بريطانيا في الخليج العربي .

وقد ظلت **و. م. أ** مستعدة للدخول في مواجهة عسكرية ضد أيـة دولـة تقدم على ذلك, إلا أن السيطرة على النفط تعني حقيقة مزدوجة التحكم في كميات الإنتاج من جهة وتحديد الأسعار من جهة آخرى، وحتى إذا لم يتم التحكم في تحديد كميات الإنتاج، وتركت مسألة تحديد الأسعار لعوامل السوق وحدها فإنها سترتفع بطريقة جنونية وفي قفزات خيالية، و هذا ما أكدته ذلك دراسة لوزارة الطاقة الأمريكية نشرتها عام 1988. [3]

وقد بدأ في أواخر الثمانينات وكأن العراق يحاول التمرد على هذه الحقيقة، ففي المؤتمر السنوي الأول لمجلس التعاون العربي عام 1989 أشار الرئيس العراقي إلى أن الولايات المتحدى سوف تسيطر على الشرق الأوسط خمس سنوات، وأنها ستكون بذلك البلد الأكثر نفوذا فيه، وهذا ما يعني أن منطقة الخليج سوف تكون محكومة برغبات الولايات المتحدة ، [4] ويترتب على ذلك أن يتحرك العراق لمواجهة هذه الرغبات، إذ لابد أن تكون له إمكانيات ليكون أقوى دولة في المنطقة.

---

(1) لطفي الخولي, الحدث الواقع الراهن, المستقبل, ما بعد عاصفة الصحراء ؟, مرجع سابق, ص83.

(2) عطا محمد زهرة، الأمن القوى العربي، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، الطبعة الأولى، 1991،ص 192.

(3) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر , الطبعة الأولى، 1992 ص 205.

(4) جين إدوارد سميت، حرب جورج بوش ترجمة محمد بروهم، نقولا ناصر، مرجع سابق ص 60.

ج – رفض الوجود الإسرائيلي:

العراق من الدول العربية التي لا تعترف بإسرائيل، وكان في عام 1967 من أوائل الدول التي رفضت قرار مجلس الأمن رقم 242، لأنه يعني من وجهة النظر العراقية التحول عن مبدأ التحرير الكامل لفلسطين إلى تحرير الأراضي المحتلة عام 1967، والقبول الضمني بكيان صهيوني مفروض على الأمة العربية بالقوة والعدوان وما يرتبط بذلك من تثبيت الوجود الصهيوني والقضاء على ظاهرة الكفاح المسلح، ولهذا هاجمت القيادة العراقية، عبر وسائل الإعلام، القيادات العربية التي قبلت هذا القرار متهمة إياها بالمساومة والتنازل بل وبالخيانة.

إستراتجية التعامل مع المسألة العراقية:

لاشك أن النظرة الأمريكية إلى كيفية التعامل مع المسألة العراقية تحددت في ضوء الإطار العام للإستراتيجية الأمريكية، وقد أكد ذلك الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطاب له يوم 12 أوت 1990 أي عقب استيلاء العراق على الكويت [1] ، ولهذا برزت ثلاث أهداف إستراتيجية للتحرك الأمريكي إزاء العراق و هي تدمير القوة العسكرية العراقية، القضاء على الرئيس العراقي صدام حسين، وتغيير النظام السياسي العراقي.

الخيارات المتاحة:

وجدت الإدارة الأمريكية نفسها أمام واحد من خيارين في تعاملها مع العراق، عقب احتلاله للكويت إما المواجهة أو الاحتواء.

المواجهة العسكرية:

وقد ارتبطت بعقدة صناعة العدو التي قفزت إلى الذهنية الأمريكية في تسعينات القرن الماضي، أي بعد زوال الخطر السوفيتي وبروز العراق كقوة إقليمية تتربص بآبار النفط، وبعد احتلاله للكويت ظهر اتجاه يرى أنه من الضروري القيام بعمل عسكري يخرجه منها ويحطم قواته في أيام معدودات، بحيث يبدو هذا العمل وكأنه عملية جراحية استأصلت القوة الطارئة في منطقة الخليج. [2]

ولهذا كان بوش رافضا لفكرة التسليم باستلاء صدام حسين على الكويت، ومن أكثر المتحمسين للمواجهة العسكرية معه، ووجد هذا التوجه انعكاساته في موقفه من خطة السلام السوفيتية التي

---

(1) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مرجع سابق ص 552.

(2) سعد البزاز، حرب بلاد أخرى التاريخ السري لحرب الخليج. عمان، المطبعة الأهلية للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, 1992, ص 154.

تضمنت الإعلان عن قبول العراق الانسحاب الكامل من الكويت دون شروط، وأن تستبعد بالتالي أي تصور يحول دون المواجهة العسكرية، و هي تقوم على فكرة محاصرة النظام العراقي بممارسة مجموعة من الإجراءات التي تضغط عليه بحيث ينتهي الأمر بإخراجه من الكويت من ناحية، وبإحداث تغيير جدري في بنيته من ناحية أخرى، ولكن لوحظ أن انجاز هذين الهدفين قد يستغرق وقت طويل مما أثار الشكوك حول مدى فاعلية هذه الإستراتيجية ونجاحها .

كما أن النظرة إلى إستراتيجية الاحتواء تغيرت من حين لأخر، ولم تكن ثابتة، فعند التفكير في كيفية التعامل مع المسألة العراقية ككل ثم النظر إليها كبديل لإستراتيجية المواجهة وبعد انتهاء الحرب أضحت إستراتيجية الاحتواء الإطار الذي يحكم تحرك الإدارة الأمريكية، وتحول العمل العسكري ليصبح أحد تطبيقاتها كما هو الحال في الضربات التي توجهها الطائرات الأمريكية والبريطانية إلى المواقع العراقية.

العلاقات الأمريكية العراقية قبل حرب الخليج:

كانت العلاقة الأمريكية- العراقية حتى بداية عام 1990 بوادر قيام حرب الخليج الثانية* علاقة وثيقة، وتنتفي معها مقولة البحث الأمريكي عن عدو وجد ضالته في العراق [(1)] .

الشهادات الأمريكية العراقية تشير إلى أن العلاقات بين الطرفين كانت فيها عدا فترة قضية إيران – كونترا التي نجمت عن رغبة أمريكية في تحرير الرهائن ومجاملة التيار " المعتدل" في إيران علاقة جيدة، الشهادة العراقية جاءت على لسان السيد يوسف عبد الرحمن المستشار التجاري في السفارة العراقية لدى واشنطن في خطاب ألقاه في نيويورك أمام نادي التجارة العالمي في 25 أفريل 1989 حيث قال: " إن العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة و العراق نمت بشكل متزايد حتى وصلت إلى 2,76 مليار دولار وهذا ما يجعل العراق أكبر شريك عربي تجاري للولايات المتحدة بعد المملكة العربية السعودية".

و قبل استئناف العلاقات الدبلوماسية بين بغداد وواشنطن عام 1984 فإن نشاط الشركات الأمريكية في العراق كان محدودا، وبعد تطبيع العلاقات بين الطرفين فإن هذا النشاط أصبح ملحوظا، الأمر الذي استدعى توقيع اتفاقية للتعاون الفني بين الولايات المتحدة والعراق عام 1987، هذه الاتفاقية شجعت التبادل التجاري بين البلدين.

وخلال السنوات الخمس التالية لإعادة العلاقات الثنائية كانت الحاصلات الزراعية هي العنصر الغالب في الصادرات الأمريكية إلى العراق، ولذا فإن حكومة الولايات المتحدة ضمنت قروضا

---

* أصبح مستقرا في الكتابة السياسة أن يطلق على الحرب تحرير الكويت حرب الخليج الثانية تمييزا لها عن حرب الخليج الأولى والتي نشبت بين العراق وإيران من 1980 – 1988.

(1) http//www.eljazeera.ne.

قيمتها 1,1 مليار دولار لشراء المحاصيل الزراعية على مدى عامين، وهو ما يجعل العراق أكبر مستورد للمنتجات الزراعية الأمريكية تحت مظلة هذا البرنامج.

وقام بنك الصادرات والواردات الأمريكية بضمان منح العراق قروضا قصيرة الأجل قيمتها 200 مليون دولار لشراء سلع غير زراعية, وكان يبحث قروضا جديدة متوسطة المدى نتيجة نجاح القروض الأولى في تدعيم العلاقات بين البلدين. كما نظمت وزارة التجارية الأمريكية مشاركة العديد من الشركات العالمية في معرض بغداد الدولي للتجارة خلال الفترة من 1984 وحتى 1989 وأن العراق حريص على زيادة مساهمة الشركات الأمريكية في التنمية العراقية خاصة بعد وقف إطلاق النار مع إيران, و أفضل ما يمكن أن تتوجه إليه هذه الشركات مجالات الأجهزة و المنتجات الزراعية، وأجهزة حقول البترول والتكرير و الأجهزة الإلكترونية .....الخ، وأن العراق لديه البنية الاقتصادية الأساسية التي تسمح بالتوسع في الاستثمار الأمريكي في العراق بما يتوافر من موارد بترولية وبشرية و تكنولوجية، ومما يسهل الاستثمار أن العراق قد اتبع سياسة تعتمد على القطاع الخاص " وخصخصة" القطاع العام.

أما عن الجانب الأمريكي, فإن الشهادات توالت من أكثر من مصدر وأوردتها الصحف الأمريكية، ولم يصدر تكذيب واحد لها من الجانب العراقي على الوجه التالي[1]:

- اعتبارا من عام 1984، ولما بدا أن إيران أصبحت داخل الأراضي العراقية ويمكن أن يحقق انتصارا فإن تعليمات ريغان لمساعديه كانت مساعدة العراق بكل الطرق الممكنة يمنع ذلك من الحدوث واستمرت هذه السياسة بعد وقف إطلاق النار، وبعد تولي بوش للسلطة وفي 26 أكتوبر 1989 اصدر مجلس الأمن القومي الأمريكي توجيها باسم بوش – الأب- يدعو إلى " التوسع وتحسين العلاقات مع العراق" .

- منذ عام 1984 بدأت الولايات المتحدة في تقديم معلومات عسكرية واستخبارية حول مسرح العمليات مع إيران، واستمر ذلك حتى مارس 1990 وشجعت الولايات المتحدة أطرافا أخرى لكي تمد العراق بالمعونة والسلاح، وفي المقابل قدمت العراق معلومات عن جماعات الإرهاب العالمية.

- علمت المخابرات المركزية الأمريكية أن العراق يقوم بنقل المنتجات الزراعية الأمريكية مباشرة إلى أوروبا الشرقية وحصل مقابلها على السلاح، ورغم مخالفة ذلك لقوانين أمريكية فإن إدارة بوش تجاهلت الأمر.

---

(1) http//www.usia.gov/topical/pol/atlcomm/atlantic.htm: in the U.S. information Agency: the U.S. and the new atlantic community.

ففي عام 1989 أغارت السلطات الأمريكية على الفرع في مدينة اطلنطا لبنك لا فورو الإيطالي، ووجدت دلائل قوية على أن مسؤلين عراقيين على أعلى مستوى متورطون في عملية احتيال قدرها 4 مليارات دولار، وفي أكتوبر توصلت إدارة الجمارك الأمريكية إلى أن هناك احتمالا بأن يكون هذا المبلغ قد استخدم لشراء تكنولوجيا تتعلق بالصواريخ والأسلحة الكيماوية، وسعى المدعي العام لإصدار قراراتها لهؤلاء المسؤولين، ولكن مسؤولين من وزارة الخارجية الأمريكية تدخلوا وأبطأوا من الإجراءات ولم يتم توجيه الاتهام حتى عام 1991, وقياسا على هذه الشهادات العراقية- الأمريكية, هل تشير بأي معنى إلى "عدو" تحت الصنع؟ أم أن الحسابات الخاطئة فرضت الأزمة؟.

المطلب الثاني: استخدام الولايات المتحدة للحاف في الخليج عام 1991:

في ردها على دعاة حاف شمالي الأطلنطي بعد حل حاف وارسو, قالت رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر(*) Mergret tatcher , بالاتفاق مع وزير خارجية إيطاليا قالت :" إن حاف شمالي الأطلنطي ضروري اليوم كما في أي فترة سابقة لأننا سوف نحتاجه في الشرق الاوسط".[1]

ومن منطلق تشاوري نصح فريق من الخبراء الرئيس الأمريكي جورج بوش – الأب- بتبني خيار المواجهة العسكرية لإحداث التغيير المطلوب على أساس أن اسقاط نظام صدام لا يمكن أن يتم إلا من خلال التدخل العسكري الجماعي, ولكي يتم ذلك بدأت الديبلوماسية الأمريكية ممثلة في شخص وزير الخارجية جيمس بيكر(**) حملة مكثفة عبر العالم للمساهمة في كسب الرأي العام العالمي [2], وذلك للمساهمة في إخراج القوات العراقية التي احتلت الكويت , والطريقة التي اتبعها بيكر يومها, لمعالجة الأزمة أطلق عليها الكثيرون (ديبلوماسية اللاديبلوماسية)!.لأن الغرض منها كان واضحا , الحرب حتى وإن وجد طريقا للسلام .

في هذا المجال كتب بيكر مقالة بعنوان (الطريقة الصحيحة لتغيير النظام) تحدث فيها عن إشكالية ينبغي التصدي لها وهي متى يمكن استعمال القوة العسكرية, بل وبأية طريقة يتعين استعمالها , حسبه دائما لمح برأيه في غزو العراق عسكريا وإنزال ما يكفي من القوات لاحتلال البلاد وذلك بتكثيف التواجد العسكري الأطلسي واستعمال ما يكفي من القوات. كما أصر على أن الطريقة الصحيحة لشن الحرب على العراق تتمثل في الحصول على توكيل من مجلس الأمن باحتلال العراق معلنا معارضته لحرب أمريكية أحادية الجانب ضد العراق , وهذا ما استلزم على جيمس بيكر أن يحشد الدعم الدولي للائتلاف المناهض للعراق [3] , إلا أن جهوده واجهت صعوبات على اعتبار أن دول أوروبا أثارت ضجة ضد الحاف الأمريكي, البريطاني, إلا أنها سرعان ما انصاعت للمطالب الأمريكية في مجلس الأمن والمنظمة الدولية والتي خرجت بقرار دولي شرعي , ولأن الولايات المتحدة هددت الدول المعارضة في الحاف بحرمانها من

(*) مارغريت تاتشر(المرأة الحديدية) كما تسمي , شغلت رئيسة وزراء بريطانيا, تنتمي إلى حزب المحافظين, عرفت بسياستها المتشددة تجاه العرب.

(1) محمد البصري , أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي, بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية, الطبعة الأولى , 1991 , ص 178.

(2) Report of the presidental study group 2001, "by the Washington institute for near east policy: in : http// www.washington institute.org/pubs/psg.pdf.

(**) واحد من كبار السياسة الأمريكية, وهو متخصص في إدارة الحملات الانتخابية, متحصل على درجة في الحقوق, أشتغل بعدة وظائف كان آخرها وزير الخارجية الحادى والخمسين في إدارة جورج بوش- الأب- حاليا يشتغل في مجال الاستثمارات , ورئيس شرفي لمعهد بيكرللعلوم السياسية.

(3) عدنان ابو زيد, جيمس بيكر... من ديبلوماسية الحروب إلى ديبلوماسية الديون, جريدة الزمان, العدد 1691 , 22 ديسمبر2003, ص02.

أنشطة الناتو ومواجهة ذلك التهديد بشكل خاص لفرنسا , وهذا الأخير يكشف لعبة المصالح على أهمية الاستقلال بالقرار السياسي والعسكري عن أمريكا.

إن اقحام الولايات المتحدة للحاف الأطلسي في حربها ضد العراق كان سببه اقتسام المسؤولية والأعباء بين أوروبا وأمريكا , ولأن أمريكا لا تزال بحاجة إلى حلفاء ديمقراطيين أقوياء[1] لبلوغ القيم وتحصيل المصالح المشتركة.

ومما يدعم هذا الإجراء هو إيمان الولايات المتحدة بفكرة الهيمنة على الحاف , بحيث يمكنها من تجاوز حلفائها الذين تتهمهم بأنهم لا يبدلون الجهد الكافي لتحمل أعباء المسؤولية المشتركة مما يجعل دعوة بعضهم إلى المطالبة باستقلالية أوروبية عن حاف الأطلسي دعوة غير منطقية.[2]

كما أن رؤية الولايات المتحدة إلى عمليات الحظر النفطي ستؤدي إلى تمزيق أوروبا الغربية التي يعد اعتمادها على البترول في زيادة مستمرة.

وإذا كان وضع بريطانيا والنرويج سيتحسن عندما تصل حقول نفط بحر الشمال إلى انتاجها الكامل فإن باقي دول حاف شمالي الأطلنطي ستكون تحت رحمة منظمة الأوبيك حتى تظهر مصادر أخرى للطاقة , وبهذا النحو فإن قيام الدول المنتجة للنفط بفرض عقوبات حادة سيصيب المصالح الحيوية لهذه البلدان ويحصر دول حاف شمالي الأطلنطي, وعليه فالدخول في الحرب أمر حتمي وضروري.[3]

التدخل العسكري للحاف في الخليج:

فيما يتعلق بدول حاف شمالي الأطلنطي , فقد أدانت الاحتلال العراقي للكويت, وطالبت بغداد بسرعة سحب قواتها من الكويت, وفيما عدا بريطانيا التي تطابقت مواقفها مع الموقف الأمريكي المؤيد للعمل العسكري ضد العراق , حرصت دول الحاف الأوروبية – لا سيما فرنسا, وإيطاليا وألمانيا- على تجنب الخيار العسكري ضد العراق وافساح المجال أمام الجهود الديبلوماسية, وهو ما بدا واضحا في قرار البرلمان الأوروبي برفض العمل العسكري ضد العراق وضرورة اتاحة الفرصة أمام العقوبات الاقتصادية, وهو القرار الذي صدر بموافقة 125 مقابل اعتراض 96 وامتناع 63 عن التصويت.[4]

---

(1) الناتو في المتغيرات الدولية , جنيف , مركز الدراسات الاستراتيجية , البيان اكتوبر 2001.

(2) لوموند الفرنسية , إسلام اونلاين , التقرير الاستراتيجي , معهد سيبري للأبحاث, جنيف, ديسمبر 2002.

(3) www.ahram.org/acpss/ahram/2001/1/1Read 5htm

(4) ثناء فؤاد عبد الله, مستقبل الوحدة الأوروبية وأزمة الخليج, السياسة الدولية , عدد106, أكتوبر 1991 ص 11-14.

كما بدا واضحا أثر تضارب المصالح القومية على مواقف الدول أعضاء الحلف, ففرنسا وألمانيا كانت لهما مصالح كبيرة مع العراق ومن ثم حاولتا تجنب اللجوء إلى الخيار العسكري من البداية, وفي الوقت الذي احجمت فيه ألمانيا عن اتخاذ موقف واضح تجاه الطرح الأمريكي المؤكد على أولوية الخيار العسكري وذلك عبر التأكيد على أنشغال ألمانيا باستيعاب الشطر الشرقي والتمسك بنصوص الدستور الألماني التي تحظر إرسال قوات ألمانية للقتال في الخارج إلا في إطار معاهدة حلف شمالي الأطلنطي , واستعاضت ألمانيا عن المشاركة في العمل العسكري عبر زيادة حصتها في تكاليف الحشد العسكري ,[1] ومن ثم ارسلت هي وبلجيكا طائرات إلى تركيا واشترطت عدم دخول طائراتهما الحرب إلا دفاعا عن تركيا , أي في إطار مبدأ الدفاع الجماعي بموجب معاهدة الحلف. أما فرنسا فحرصت خلال المراحل الأولى من الأزمة على الدعوة إلى الحلول الديبلوماسية سواء عبر جامعة الدول العربية أو الأمم المتحدة وإتاحة الفرصة أمام العقوبات الاقتصادية , ولكن الملاحظ أنه عندما تقرر العمل العسكري , أرسلت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا قوات إلى الخليج لمشاركة القوات الأمريكية في الحرب , ورغم أن فرنسا أشترطت منذ البداية أن لا تشارك قواتها في مهاجمة العراق, إلا أنها تخلت عن هذا الشرط بعد بدأ الحرب وأعلنت أنها ستهاجم أهدافا في قلب العراق , وهو الأمر الذي أدى إلى خلافات داخل الحكومة الفرنسية انتهت باستقالة وزير الدفاع الفرنسي شو فينمان.[2]

إن تجهيز الحلف الأطلسي لقيادة هذه الحرب كان مشروعا محضرا من طرف الولايات المتحدة في هيئة الأمم المتحدة , وبالفعل تبلورت صورة الاجماع العالمي لشن الحرب فكانت الأسباب المخولة لقوات التحالف لشن الحرب تبريرا قانونيا أمام الشرعية الدولية.

كما ارتأت وزارة الخارجية أنه لا يتعين على الولايات المتحدة أن تتحمل وحدها تكاليف عملية سوف يستفيذ منها كل حلفاءها , وعلى ألمانيا واليابان اللذين لم يتدخلا في هذه القضية أن تشارك في تحمل نفقات الحرب, وقام وزير الخزينة باردي بوضع موازنة الحرب خلال جولة قام بها إلى دول الخليج حيث جمع 12 مليار دولار [3] تضاف إليها مساهمة أوروبا (06 مليارات) واليابان (04 مليارات). أي ما مجموعه 22 مليار خصص منها 18 مليار للعمليات العسكرية , وهكذا بات واضحا أن الولايات المتحدة لا تتدخل إلا لتكون على رأس الحلف الأطلسي.

---

(1) ايريك لوران, عاصفة الصحراء, أسرار البيت الأبيض: من الملف السري لحرب الخليج, ترجمة محمد مستجير, القاهرة , مكتبة مدبولي, 1991, ص228.

(2) David yost, France and the gulf war of 1991-1992, political military lessons leaned, the journal of strategic studies, vol,16,NO,03, septembre,1993, p 339.

(3) بيار ميكال, تاريخ العالم المعاصر1945-1991 , تعريب يوسف ضومط, بيروت, دار الجيل , الطبعة الأولى, 1993,ص 626.

لقد اعتمدت الولايات المتحدة في قمة روما التي جمعت دول الحلف عام 1991 بعد تفكك حلف وارسو محددات وأبعاد أمنية وسياسية لدول حلف الأطلسي وذلك لمواجهة التحديات المستقبلية خاصة منها الأزمات الدولية , ولذلك فقدت انتهجت منذ نهاية الحرب الباردة عدة خطوات مشاركة مع حلفائها واقناعهم بضرورة العمل الجماعي لتحقيق أمن جماعي ومن بين الأساليب المتخذة [1]:

-تقديم مساعدات تتعدى 11 بليون دولار للاصلاحات الاقتصادية والديمقراطية في روسيا وأوكرانيا ودول شرق ووسط أوروبا ودول الاتحاد السوفييتي.

-التفاوض وتطبيق معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا عام 1991 , والتي أدت إلى إزالة 50 ألف قطعة من المعدات العسكرية في أوروبا.

-التفاوض والتصديق على معاهدة ستارت الثانية لضبط الأسلحة الإستراتيجية والتي سوف يؤدي تطبيقها إلى تخفيض كلي لترسانة الأسلحة النووية الأمريكية والروسية.

-إزالة الصواريخ عابرة القارات وتخفيض 90% من أسلحة الناتو النووية في أوروبا , بالإضافة إلى مساعدة روسيا في تفكيك الرؤوس النووية وتأمين مواردها النووية.

-مساعدة أوروبا في تطوير هوية أمنية دفاعية خاصة بها, ومشاركة عسكرية أكبر من خلال الناتو, وتقديم الدعم للمؤسسات الأوروبية مثل منظمة الأمن والتعاون الأوروبي, ومجلس أوروبا.

وعلى حد تعبير هنري كيسنجر " لقد أصبح العالم واحدا من جديد وصار أمريكيا" هذه العبارة تدل على أن حرب الخليج الثانية جمعت حلفا عالمي متشكل من دول غربية وعربية اسلامية, تختلف من حيث التوجه الديني , والسياسي والثقافي.

إن الحضور الغربي كان ممثلا في دول حلف الأطلسي وعلى رأسه بريطانيا وفرنسا بتعداد 48500 جندي , وحضور عربي إسلامي بتعداد 120 ألف جندي ما بين مصري ومغربي وسعودي وآخرون , هذا التأييد بالمشاركة في الحرب يدخل تحت إطار القيادة المركزية الأمريكية , والجدول[2] الآتي يبين عدد الدول المشاركة وتعداد قواتها في حرب الخليج الثانية تحت القيادة الأمريكية.

---

(1) جابر الشاهد, تأثير استراتيجية السياسة الأمريكية على توجهات الناتو, السياسة الدولية , القاهرة, مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام, العدد129, جويلية 1997 , ص 796.

(2) خالد بن سلطان بن عبد العزيز, مقاتل من الصحراء, دار الساقي, الطبعة الرابعة, 1995,ص483.

الدولـــة	عـدد القـــوات
الأرجنتين	450
استراليا	1.6222
بلجيكا	600
كندا	2.275
الدنمارك	100
اليونان	200
ايطاليا	1.950
هولندا	132
نيوزيلندا	106
اسبانيا	1.956
المملكة المتحدة	45.300
الولايات المتحدة	540.331

وبالتالي دخلت القوات الحليفة مرحلة التدخل العسكري خاصة بعد الإعلان الرسمي للرئيس الأمريكي على أن استيلاء العراق على الكويت وخطر سيطرته على السعودية بالتهديد أو الغزو يمثل تهديدا حقيقيا للمصالح القومية للولايات المتحدة, وأن الأمر يحتاج إلى اتخاذ رد فعل حاسم [1].

في الثامن من أوت أعلن جورج بوش قرار التدخل العسكري في الخليج, بعدما أعدت خطة الهجوم, بحيث كلف– كولن باول- الضابط نورمان شوارسكوف بإعداد برنامج معلوماتي ضخم تحت إسم (WAR GAME) أي لعبة الحرب سيكشف من خلاله على جميع الاحتمالات, ووضع مخطط ضد العراق تحت اسم رمزي غامض هوTPFD وهو مختصر للعبارتين "TIPFIDDLE "

(1) محمد عبد الحليم أبو غزالة, درع وعاصفة الصحراء: حرب الخليج الثانية والأمن القومي العربي, القاهرة, مطابع أخبار اليوم التجارية , 1995 , ص25.

وحمل البرنامج الرقم 90/1002 [1], وقد كان رقم البرنامج أصلا يمثل الخطة العسكرية للولايات المتحدة التي وضعت في عهد رونالد ريغن عام 1983 , تنفيذا لمبدأ كارتر لمجابهة الاتحاد السوفييتي في الخليج العربي وعرفت الخطة حينها بالرمز (1002), وقد تم تعديل هذه الخطة بأن حل العراق محل الاتحاد السوفييتي, كما وضع خطة الهجوم العسكري وفق مراحل معينة هي:

- **المرحلة الأولى**: تدعو إلى هجوم جوي على مراكز القيادة ومرافق الاتصالات العراقية.
- **المرحلة الثانية :** يحول القصف الجوي اهتمامه إلى خطوط الإمداد ومخازن الذخيرة العراقية.
- **المرحلة الثالثة:** تتضمن شن هجوم جوي على القوات العراقية الموجودة في الكويت وعلى الحرس الجمهوري لصدام. كان التطبيق العملي لهذه الخطط في شكل عمليات عسكرية خاطفة , كان أبرزها عملية "عاصفة الصحراء" التي كلفت نصف مليون عراقي ما بين قتيل وجريح , وبقرار من الرئيس جورج بوش أوقف القتال, وكان آخر سلسلة المعارك في سيناريو حرب الخليج [*] . فالآلة الغربية كانت مدعمة بوسائل حربية جد متطورة مثل طائرة الشبح وميراج التي ساهمت بقسط كبير في نجاح العمليات العسكرية الجوية , إضافة إلى القوات الأمريكية البالغ عددها الإجمالي 511 ألف جندي[**] وعدد القوات الحليفة إلى 205 ألف جندي , وقد أعلنت القيادة العسكرية الأمريكية في السعودية في 31 جانفي 1991 أن هذه القوات تتوزع على النحو التالي: -280 ألف جندي من سلاح البر.
  - 80 ألف جندي من البحرية.
  - 50 ألف جندي من سلاح الجو.
  - 90 ألف جندي من مشاة البحرية (المارينز).
  - حوالي ألفين من خفر السواحل.

ودون الخوض في تفاصيل الحرب الدقيقة التي قادت إلى انتصار قوات التحالف , يتبين لنا من خلال ذلك أن حرب الخليج كانت حرب جورج بوش بحيث تجلت دبلوماسيته العالية, والتلاعب الصارخ بالقيود الدستورية على الصلاحيات الرئيسية, وهذا ما يؤكد إيمانه بفكرة " لكي تكون رئيسا عظيما, لا بد لك من حرب, فكل الرؤساء العظام كانت لهم حروبهم".[2]

---

(1) ايريك لوران, عاصفة الصحراء, أسرار البيت الأبيض الأمريكي, مرجع سابق,ص21.

(*) أنظر الملحق رقم (03), سيناريو العمليات العسكرية لقوات التحالف في حرب الخليج, ص 102- 108.

(2) جين ادوارد سميث, حرب جورج بوش, مرجع سابق, ص12.

(**) نظرا لاختلاف المصادر المعتمدة في البحث, أظهرت لنا وجود اختلافات في إعطاء الإحصائيات الحقيقية بخصوص عدد القوات المتحالفة ضد العراق, ومرد ذلك هو تمويه العدو (العراق).

اهداف الحلف الاطلسي من غزو العراق

اذا تجاوزنا الاهداف المعلنة لحرب الخليج التي تدور حول مقولة تحرير الكويت " من الغزو العراقي تحت الامم المتحدة فان كثيرا من الاهداف المعلنة ، وغير المعلنة يمكن تحديد دلالاتها على المستويين الاقليمي والعالمي .

اولا: المستوى الاقليمي

يمكن تحديد اهداف الحرب بالسمات الآتية:

1- رفض مقولة تغيير الحدود الجغرافية القائمة بالقوة المسلحة مهما كانت الاسباب وذلك بقرار دولي جماعي ولاسباب متنوعة ومشروعة .

2- تدمير القوة العسكرية العراقية [1] خشية استخدامها في حرب قومية ، يمكن ان تقود الى ازالة الكيان الصهيوني الاسرائيلي كما يمكن ان تهدد مباشرة الكثير من البلدان العربية خاصة النفطية منها في المنطقة, فهناك استراتيجية ثابتة بتدمير القوة العسكرية العربية المحتلة والتي تتعارض مع الاستراتيجية الامبريالية .

3- السيطرة على منابع النفط وتطبيق شعار قوي قديم يقول ان " نفط العرب للعرب " ومخاطر هذا التهديد يمكن في كونها تاتي في مرحلة تفرد الولايات المتحدة الامركية بزعامة العالم فواشنطن وليس الاوبك هي التي تحدد الان اسعار النفط العراقي.[2]

4- استخدام قوى عربية في حملة تحرير الكويت, وذلك بهدف منع تحويل الحرب إلى حرب عربية – إسرائيلية يمكن أن تجند طاقات العرب في جميع أقطارهم ضد الأمريكيين وإسرائيل, وقد نجحت الولايات المتحدة وحلفائها نجاحا ملحوظا في الوصول إلى غايتها بعدم السماح لإسرائيل بالمشاركة في الحرب بالرغم من سقوط الصواريخ العـراقية على رؤوس الإسرائيليين.

5- خلق مشكلات داخلية تسيء إلى وحدة العراق الوطنية , وتهدد وحدته الجغرافية ودوره الإقليمي كي يقدم النظام العراقي أو الذي سيقوم مقامه تنازلات كبيرة عن طريق تعميق ارتباطه بالولايات المتحدة الأمريكية,على غرار الأنظمة القطرية العربية الأخرى, ولا يعنى ذلك أن النظام العراقي القائم كان معارضا صلبا للإستراتيجية الأمريكية في المشرق العربي, بل كان منضويـا تحت لوائها , خاصة في حربه ضد إيران, والخلاف البارز الآن يمكن تفسيره على اساس السعي الامريكي لازالة القوة العسكرية العراقية وتفكيكها لاضعاف العراق وقيادته في مرحلة قوتـ ـها.

---

(1) http://www.pbs.org/ wghh/pages/frontline/ shows /iraq/ etc/crom.html

(2) مسعود ظاهر, أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي, بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية, الطبعة الأولى, 1991, ص291.

ثانيا : على المستوى العالمي

يمكن تلخيص الاهداف غير المعلنة لحرب الخليج بالسمات الاتية :

1- محاولة السيطرة او الضغط الامريكي على القرار الاوروبي الموحد والقرار السياسي الياباني, وذلك عن طريق التحكم بمنابع النفط العربي الضروري للصناعات الاوربية واليابانية وبالتالي فزعامة الولايات المتحدة الامريكية للعالم تتطلب اخضاع اوروبا الموحدة واليابان, وللنفط العربي دورا بارزا في هذا المجال .

2- ارساء النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الامريكية المبني على فلسفة التفوق والذي يدخل في اطار مشروع القرن الامريكي.[1]

3- ادخال النظام العربي ضمن النظام العالمي الجديد وان الحرب هي الوسيلة لاقرار هذا النظام .

4- ضرب الاتجاه الذي ظهر لدى بعض البلدان النفطية العربية في الخليج بتوظيف قسم من راس مالها في مشاريع مشتركة وقروض تمنح للدول الاشتراكية خاصة الاتحاد السوفييتي (سابقا) وقد شكل هذا الاتجاه منحى خطر على السياسة الأمريكية التي تسعى الى تفكيك الاتحاد السوفييتي كما حصل في دول اوروبا الشرقية تحت وطاة ازماته الاقتصادية الحادة.

لا شك في ان هناك اهداف اخرى يمكن الاشارة اليها, فلإسرائيل وتركيا وايران والدول الاوروبية المشاركة في الحرب اهداف خاصة بها تنبع من مصالحها الحيوية, لكن السيطرة الامريكية على القرار السياسي والعسكري في حرب الخليج جعل الاستراتيجية الامريكية في المرتبة الاولى وكانت صاحبة القرار النهائي في تحديد بدء الحرب وانهائها تبعا لمصالحها الحيوية .

---

http://www.jsonline.com/ news/gm/apro3/131523 asp.

إنجازات الحلف المحققة من حرب الخليج

إن إلقاء نظرة سطحية دون الخوض في التعمق يبين لنا أن التفوق الأطلسي كان واضحا من خلال العمليات العسكرية المدعمة بقوات التحالف، و لو جئنا إلى جوانب هذا الانتصار، فإننا نقف على عدة انجازات منها :

1- تحرير الكويت : عملت القوات الأمريكية على تحقيق أهداف الغزو و هو تحرير الكويت و بالفعل عادت أسرة آل الصباح مثل اسرة البربون في فرنسا إلى الحكم، و أعيد عيكل النظام اللإقطاعي القمعي في محله، و يبدو النظام عاجزا على التصدي لمهام إعادة الإعمارن و لولا سلاح المهندسين في الجيش الامريكي لكانت مدينة الكويت لا تزال دون إنارة و مياه و خدمات، و لم يتم إطفاء آخر حرائق آبار النفط التي بلغ عددها 750 حريقا[1].

2- تشديد القبضة الأمريكية على منابع النفط، و ذلك من خلال تأمين التحكم بعض بالحياة الاقتصادية في أوروبا و اليابان على وجه التحديد للحيلولة دون تطورهما إلى قطبين لهما آداة التحكم.

3- إنتعاش الصناعة العسكرية الأمريكية، بحيث ارتفعت صادرات السلاح الأمريكي للمنطقة حوالي 90 مليار دولار، بعدما شهدت تراجعا في الطلب عليها في أعقاب الحرب الباردة.

4- حماية امن إسرائيل و تأكيد وجودها في محيطها الاقليمي الأوسع، فقد ترك الغزو العراقي للكويت[2] ىثارا نفسية عميقة على دول الخليج تجاه القضايا العربية و في جوهرها القضية الفلسطينية و اصبحت الأولوية لدول الخليج و هو ضمان أمنها الوطني و تقبل كل ما من شأنه أن يحميه، و من المعاني ذات الدلالة إشراك دول الخليج في المسار الثاني متعدد الأطراف، ثم في مؤتمرات قمة الشرق الأوسط و التي كان يقصد بها خلق شبكة م نالتعاون الاقليمي تشارك فيه اسرائيل حول قضايا حيوية مثل المياه، البيئة و التسلح و التنمية، و من خلال هذا أصبحت العواصم الخليجية مفتوحة للساسة و الدبلوماسيين الإسرائيليين فضلا عن لإقامة مستويات التمثيل بين أسرائيل و عدد من هذه الدول.

---

(1) جين ادوارد سميث، حرب جورج بوش، مرجع سابق، ص 201.

(2) شؤون عربية، القاهرة ،تقارير جامعة الدول العربية، العدد 109، 2002، ص25.

اما المحاولة الثانية لتخقيق تسوية سياسية بين إسرائيل و العرب قد جاءت قي أعقب حرب الخليج الثانية، فخلال الحرب ادركت الولايات المتحدة الأمريكية التأثير المباشر للصراع العربي الإسرائيلي على مصالحها قي الخليج حين حاول صدام حسين إستحدام الوضع الفلسطيني في الربط بين بين غزو الكويت و بين القضية الفلسطينية ، و ذهب إلى ضرت إسرائيل بالصواريخ وخشيت الولايات المتحدة الأمريكيية على تماسك التحالف الدولي و المشاركة العربية فيه الأمر الذي جعلها تطالب إسرائيل" بضبط النفس " و عدم الرد على الصواريخ العراقية.

5- تدشين النظام الدولي الجديد، الذي أعلنه الرئيس الأمريكي غداة احتلاله للعراق، هذا النظام مبني على متغير القوة كغيره من الأنظمة الدولية السابقة ، هذه القوة المميزة للنظام الدولي تكشف نية الولايات المتحدة الأمريكية في لعب أدوارا على مستوى السياسة الدولية و توجيهها لحساب مصالحها الحيوية، و في مقابل هذا نلاحظ قبول دولي و حتى خضوعا لفلسفة هذا النظام.

و هكذا يتبين لنا أن السياسة الخارجية الأمريكية لعبت دورا كبيرا في إدارة النزاع في منطقة الشرق الأوسط من باب الحماية و الوصاية الدولية، إلا أنها في واقع الأمر أكدت وجودها في المنطقة و عززت نفوذها في استغلال موارد الشرق الأوسط خاصة منها النفط في تحقيق مصالحها المتناقضة.

المبحث الثاني : انعكاسات حرب الخليج اقليميا ودوليا

المطلب الاول : انعكاسات حرب الخليج الثانية على جامعة الدول العربية

كشفت ازمة الخليج او حرب الخليج عن عجز وشلل النظام العربي الراهن[1] وكذا عن ضعف التركيبة السياسية والاقتصادية وحتى الايديولوجية التي رفعتها جامعة الدول العربية منذ عام 1945.

كما بينت الاحداث وتطوراتها ايضا عن خلل اساسي في الرؤية المشتركة للاحداث مع عدم وجود موقف ثابت امام القضايا الاساسية ذات الطابع القومي او الديني الامر الذي يعكس عدم ثبوت وحدة الهدف بل تبيانه وتعارضه بين الدول العربية خاصة بين الدول الغنية والفقيرة .

ولعل من اوضح اسباب الخلل في العلاقات العربية هو غياب المنهج الاساسي في التفكير والتقييم سواء كان دينيا او حتى علميا, ومن ثم فقدت الاطراف المتعارضة اية معايير موضوعية واضحة تشير الى نوع من الوعي والمسؤولية بين اقطاب العامل العربي المتنافر وحكامه, أما على مستوى الشعوب فإن الاخوة كانت واضحة ومؤثرة الى حد ما غير ان الاعلام الموجه استطاع ان يحد بقوته من هذا العامل المؤثر والقوي .

وانتهت حرب الخليج بتحطيم الجزء الاكبر من اقوى جيش عربي حديث - الامر الذي ادى الى خلل واضح في موازين القوى في منطقة استراتيجية هامة هي بوابة الشرق العربي, ومن ثم كانت التداعيات والنتائج بعد الحرب تعكس مدى وحقيقة الخلل في الميزان الاستراتيجي الامني العربي ككل .

في المقابل كانت الاطراف الرابحة من تلك الكارثة عديدة. امريكا والغرب, ايران وتركيا واسرائيل وكانت الاطراف الرابحة الخاسرة من تلك الحرب عديدة ايضا جميع البلاد العربية معنويا وماديا, واكثرها خسارة العراق والكويت والسعودية والامارات الخليجية وحتى سوريا, هذا رغم ان الاحداث عربية اسلامية إن اشد مايؤسف أن يتحقق هدف أمريكا الاستعماري الجديد بمعاونة بعض الأطراف العربية.

فجهود الجامعة العربية لا تكاد تذكر باستثناء قراراتها الصادرة في الدورة الغير عادية خلال يومي 30, 31 أوت 1990 والتي صدرت عنها خمس قرارات تناولت الأزمة منها.[2]

---

(1) أحمد كمال شعث, العراق المغبون... وتداعيات حرب الخليج, القاهرة , مكتبة مدبولي(بدون ذكر السنة), ص399.

(2) سامى عصاصة, هل انتهت حرب الخليج؟ مرجع سابق, ص 403-404.

1- قرار مجلس الجامعة العربية متابعة تنفيذ قرار مؤتمر القمة رقم 195 بتاريخ 1990/08/10 وتأكيد الالتزام بقرارات مجلس الأمن ومطالبة السلطات العراقية عدم المساس بالتركيبة السكانية وتغيير التقسيم الإداري وتبديل المسميات في دولة الكويت ومطالبة كافة الدول والمنظمات الدولية والإقليمية بالامتناع عن القيام بأي عمل أو تعامل قد يفسر على أنه إقرار ضمني يمثل هذه الإجراءات.

فإذا امعنا النظر في مضمون هذا القرار لوجنا أنه يشكل تكرار للمطالبة بتنفيذ ما جاء في قرارات مجلس الأمن فهو يقول أن أي حل عربي يجب أن يكون منبثقا من ميثاق الجامعة العربية ومستندا إلى قرار مؤتمر القمة العربي رقم 195, ولكن أين هو هذا الحل العربي المزعوم.

2- ينص القرار الثاني الذي يخص السكان المدنيين في الكويت على ما يلي:

قرر المجلس استنكار ما بدر عن السلطات العراقية من خروج على أحكام القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بمعاملة المدنيين في الكويت التي ترزح تحت الاحتلال العسكري العراقي, ومطالبة السلطات العراقية بضرورة توفير أقصى الحماية لكافة المدنيين الذين يوجدون في المناطق الواقعة تحت الاحتلال العراقي.

3- يخص القرار الثالث احتجاز الرهائن فيقول:

قرر المجلس مطالبة السلطات العراقية بعدم عرقلة الحق المشروع لرعايا الدول الأخرى في كل من الكويت والعراق من المغادرة في أي وقت يشاؤون وحث السلطات العراقية على ضرورة الوفاء بالتزاماتها الدولية المقررة لرعايا الدول الأخرى بوجوب توفير الحماية المناسبة لهم وتأمين سلامة أرواحهم وممتلكاتهم وتجنبهم أخطار التعرض للعمليات العسكرية وتحمل العراق بالمسؤولية الكاملة عن أية أضرار تصيب أرواح رعايا الدول الأخرى .

4- ويخص القرار الرابع البعثات الديبلوماسية والقنصلية فيقول:

قرر المجلس اعتبار قرار السلطات العراقية بإنهاء عمل البعثات الديبلوماسية والقنصلية المعتمدة لدى دولة الكويت باطلا ولاغيا.

5- يطلب القرار الخامس من العراق الكف عن الحاق الأضرار بالسكن والسكان والأسواق والتعويض على ما حصل في ذلك الوقت.

وإجمالا فلا تشكل هذه القرارات سوى مطابقة لقرارات مجلس الأمن ذات الأرقام 662, 664 التي صدرت من قبل, بالإضافة إلى المطالبة بالتعويض عن الأضرار والخسائر وهذه المطالبة وردت في قرار مجلس الأمن رقم 674.

ومما زاد من درجة الضعف العربي هو توقيع الكويت والولايات المتحدة الأمريكية في 09 سبتمبر 1991 اتفاقية للتعاون الدفاعي تتضمن في بعض بنودها.[1]

1- تخزين معدات أمريكية في الكويت.

2- منح تسهيلات للقوات الأمريكية.

3- إجراء مناورات مشتركة بالكويت.

وبناءا على هذا بدأ التقارب العربي – الإسرائيلي (اتفاق مدريد 1991, وكذا اتفاق اوسلو لعام 1993) يتعزز, ومن ثم الشروع في تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل عن طريق المعاهدات الثنائية وعن إجراءات ضبط التسلح ونزع أسلحة الدمار الشامل ومحاولة إيجاد نظام أمني إقليمي يربط العرب بإسرائيل وتركيا.[2]

فالسياسة الخارجية العربية تشهد تعددا بحسب عدد أعضاء الجامعة , كما أن العدو واضح – إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية – إلا أن صانعي السياسة الخارجية العربية لم يوحدوا رؤياهم للقضايا العربية, بل الذي يحدث هو التراجع في مستوى الطرح للقضايا العربية في أولويات السياسات الخارجية القطرية بحساب تغليب المصالح القطرية الخاصة بكل دولةعلى حدة. على ضوء الفشل الواضح لجامعة الدول العربية في صد أو التقليل من مخاطر أزمة الخليج , وحتى لا يعاد سيناريو الحرب الساخنة في العراق على اعتبار أن المشروع الأمريكي الجديد يستهدف الأمة العربية حاضرا ومستقبلا, وللوقوف أمام هذا التحدي, يكون واجبا ولزاما على جامعة الدول العربية أن تعمل على:

- تعزيز الشعور المقاوم للهيمنة الأمريكية العسكرية والسياسية , وذلك بإبراز تأثير الهيمنة على مبادئ السيادة والاستقلال.[3]

- تحقيق الإكتفاء القومي اقتصاديا وعسكريا , بوضع استراتيجية قومية للإكتفاء الذاتي, وتوفير سبل التعاون بين الأقطار العربية ووضع استراتيجية قومية للتسلح تقوم على البدء بإنتاج الأسلحة والأعتدة والذخائر الحربية التقليدية.

- السعي لبلوغ درجة مقبولة من الإنتاج الصناعي الوطني والقومي, بحيث تتمكن الدول العربية مجتمعة من سد القسم الأكبر من حاجاتها في الصناعة الداخلية , وذلك بالتكامل الصناعي الذي يهدف إلى إنشاء تكتل صناعي عربي.[4]

---

(1) نورمان شوارتزسكوف, شوارتزسكوف في الخليج , ترجمة حسام الدين كساب متولى, الطبعة الأولى ,1993,ص63.

(2) سمير محمد شحاتة, الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية: الفرص والقيود, السياسة الدولية, القاهرة, مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام, العدد 129, جويلية 1997,ص235.

(3) ياسين السويد , الوجود العسكري الأجنبي في الخليج, بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية, الطبعة الأولى, 2004, ص04.

(4) معن بشور, ماذا بعد العدوان؟: ورقة عمل موجهة إلى القوى الحية في الأمة, المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, العدد 239, جانفي 1999, ص 08.

- تفعيل جامعة الدول العربية وتعزيز دورها بتعديل ميثاقها , بحيث يصبح أي قرار يتخذ من غالبية أعضائها ملزما لبقية الأعضاء.

- السعي الجدي لإستعادة كل طاقات الأمة كمظهر من مظاهر سيادتها واستقلال إرادتها.

- السعى للتحرر من ظاهرة الكيانية والتجزئة بكل أشكالها , كالمشاعر الطائفية والنزعات القبلية والعشائرية والإقليمية وتنمية الوعي والانتماء القومي .

- تشكيل الجيش الخليجي المشترك الذي أقره المؤتمر الثاني والعشرون لمجلس التعاون الخليجي الذي عقد في مسقط.

- السعي لتشكيل قوة عربية للتدخل السريع أو بالأحرى تحالف عربي مع تفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك.

- إعادة تنظيم علاقات الدول العربية والخليجية مع الدول الأخرى على أساس المصالح الوطنية والقومية , ووضع استراتيجية طويلة الأمد لمواجهة العدو على مختلف الأصعدة, والتحالف مع التكتلات الدولية التي يتوقع أن تكون في المستقبل منافسة للولايات المتحدة مثل الصين وكوريا الشمالية [1].

انعكاسات حرب الخليج الثانية على الأمن الإقليمي

كان لحرب الخليج أثر كبير على الفكر المتعلق بالحرب الحديثة والطلب العالمي على الأسلحة المتطورة والتقنيات المتعلقة بها , والعلاقة بين أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية [2], وقد كشفت الحرب مدى تعرض البنية الأساسية للمجتمعات الحديثة للقذف الدقيق بالقنابل , وحسنت التقنية العالية من الدقة في التصويب للطائرات القاذفة ولصورايخ كروز وقدرتها على البقاء وتحمل الهجمات المضادة .

ورغم أن حرب الخليج أظهرت الفعالية المرتقبة للأسلحة ذات التقنية العالية, فإن الامكانات المالية تمنع كثيرا من الدول من إقتنائها , وربما تضطر البعض إلى البحث مباشرة عن الخيارات الأقل تكلفة لتطوير أنواع معينة من أسلحة الدمار الشامل , خاصة الأسلحة الكيماوية والبيولوجية.

ونظرا لأن مدى القذائف والطائرات أصبح أطول , ونظرا لإمكان استعراض القوة ونشرها في مناطق أوسع , فإن هذه القدرات , بجانب إمكانية تطوير أسلحة الدمار الشامل توضح أن تقديرات

---

(1) http://www.eljazeera.net. In الخليج إلى أين؟

(2) Sharan Stanton Russel, « international migration and political turmoil in the middle east », population and developement review, vol,18,no.04, December 1992, p 721.

الميزان العسكري بين مختلف الدول المتعادية في منطقة الشرق الأوسط ينبغي أن تشمل مساحة أكبر, فالمدى الاستراتيجي الذي تعمل فيه إسرائيل في كل من الهجوم والدفاع ينبغي أن يغطي إيران والعراق , ونظريا باكستان , حيث أن هذه الدول جميعها تمتلك قذائف وقدرات تستطيع أن تطول إسرائيل , وبالمثل لما كانت يد إسرائيل تطولهما , يتعين على هذه الدول أن تنزعج من تعرضها لخطر قوة إسرائيل وقدراتها على استعراض القوة.

ولهذه الظاهرة تداعيات مهمة بالنسبة لأنظمة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط وفي غيره. ولقد كانت المشاركة في أنظمة الأمن دائما قضية صعبة في ميثاق الحد من التسلح في أوروبا , وهي أكثر صعوبة في الشرق الأوسط , وبناء على هذا , فحتى إذا توصلت إسرائيل إلى اتفاقية عسكرية مع سوريا والأردن ومصر ولبنان والفلسطينيين , فلن تهمل استعدادها ما دامت دول مجلس التعاون الخليجي وإيران والعراق خارج عملية السلام.

وحيث أنه يتعين عليها أن تصبح جزءا من العملية , وحيث أن هناك علاقات وثيقة بين باكستان ودول مجلس التعاون وإيران والعراق , فإن المحتمل أن تدخل إسرائيل إمكانات باكستان في حساباتها , وتشعر باكستان بالقلق من إسرائيل لأسباب مماثلة . وفي كثير من النواحي كانت عملية " عاصفة الصحراء" مواجهة عسكرية مضللة إلى أقصى الحدود لأنها كانت أحادية الجانب بقدر كبير , فالأسلحة الدقيقة والفتاكة والاستطلاع هما في حد ذاتهما ثورة, كما يجب أن تضاف إلى الإمكانات التقليدية الجديدة للأسلحة الحديثة , التغيرات المثيرة في هياكل الأهداف في الشرق الأوسط , فإذا قارنا خريطة البنية الأساسية في الشرق الأوسط مثلا في 1970 و1990 , ثم استشرفنا الوضع مستقبليا [1] في عام 2010 لرأينا أنه حدث وسوف يستمر , ويتجلى هذا في الزيادة الهائلة في قدرة إنتاج النفط وخطوط الأنابيب وتوليد الكهرباء...الخ.

والدرس المستفاد من حرب الخليج , هو أن الأعداد القليلة من الذخائر التي أطلقت بدقة صوب أنظمة المرافق العامة (مثل شبكة الكهرباء العراقية) يمكن أن يكون لها أثر مدمر في فترة وجيزة لذا فمن الممكن مستقبلا لأي عدو مسلح بنوع التقنية التي كانت الولايات المتحدة تحتكرها في 1990-1991 , أن يصيب بالشلل البنية الأساسية الاقتصادية الصناعية بأسرها في أي دولة في الشرق الأوسط في بضع ساعات.

---

(1) جيفري كيمب, جيريمي بريسمان, نقطة اللاعودة, الصراع الضاري من أجل السلام في الشرق الأوسط, ترجمة رضا خليفة, توفيق علي منصور, القاهرة, مركز الأهرام للترجمة والنشر, الطبعة الأولى,1999, ص 218.

وفي العقد القادم , سوف تتحسن قدرات دول الشرق الأوسط على الإرتقاء بقواتها العسكرية باستخدام بعض التقنيات التي استخدمها الحلفاء في 1991 , فإذا تمكنت إيران من شراء أسلحة وتقنيات من السوق الحرة, ذات القيود القليلة , فستكون قادرة على تعبئة أنواع القوات التي تشكل خطرا كبيرا على الرخاء الاقتصادي لجيرانها, فهي بالتحديد , أو أية قوى أخرى في المنطقة مثل المملكة العربية السعودية أو إسرائيل , تستطيعان إصابة المنشآت الاقتصادية العالية القيمة ذات الاحداثيات الثابتة وتكبيدها خسائر جسيمة, وعلى أية حال, يصبح تدمير أهداف عسكرية عالية مؤمنة أمرا أكثر صعوبة, ومن المشكوك فيه على سبيل المثال أن تستطيع الدول الإقليمية أن تكرر هذا النوع من العملية العسكرية التي نفذها الحلفاء في حرب الخليج , وبينما قد يتطور عنصر القصف الجوى لدى الدول الإقليمية بصورة مثيرة إذا توصلت إلى التقنية العالية , فإن عنصر الاستطلاع سوف يظل في جميع الاحتمالات, بعيدا عن متناول أجهزة الاستشعار المتطورة ومنظومات الإنذار المبكر, بما فيها الطائرة أواكس (طائرة نظام الإنذار والسيطرة المحمول جوا) , ونظم الاتصالات المستندة إلى الأقمار الصناعية التي يمكنها توصيل المعلومات الحقيقية في وقت حدوثها إلى ميدان المعركة , ومن المحتمل أن تكون إسرائيل بما لديها من امكانات لإطلاق الأقمار الصناعية , هي الأقرب إلى تحقيق هذا المستوى من التطور, وقد يتوافر للنظام الإيراني التمويل اللازم لشراء منظومات فضائية من الصين أو روسيا.

ومع ذلك لا بد من التساؤل : هل تريد الولايات المتحدة وحلفائها تدمير القوة العسكرية العربية تدميرا شاملا أم تريد تحجيم هذه القوة وتوظيفها ضمن إستراتيجية الإحتواء على المستويين المشار إليهما سابقا؟ , أغلب الإجابة أن الإستراتيجية الأمريكية تحاول التدمير التام للقوى العربية المعارضة لإسرائيل , أو تلك المحتمل أن تكون معادية لها وداعية لإزالتها.

المطلب الثاني: انعكاسات حرب الخليج الثانية على هيئة الأمم المتحدة

تحت عنوان "**الأمم المتحدة : دور صعب أم اضطرار للتواطؤ** ", كتب مراد إبراهيم الدسوقي مقالة له بين فيها , أن حرب الخليج الثانية كشفت للرأي العام العالمي مدى تدنى دور هيئة الأمم المتحدة في إدارة حرب الخليج لوقفها أو حتى التقليل من حدة التوتر في المنطقة [1], هذا الواقع الدولي طغى على المسعى السلمي على اعتبار أن أغلب الإجراءات اتخذتها الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة دون أن يكون لها دور سلمي , وإن كان فهو التنديد فقط بالعدوان على الشعب العراقي , وما العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على العراق إلا دليل على مدى السيطرة التامة بل المطلقة للولايات المتحدة , حتى وصفها البعض بهيئة الولايات المتحدة الأمريكية , فأغلب القرارات التي تصدر من طرف الدول الكبرى تنفذ دون اعتراض من قبل هيئة الأمم المتحدة , وهنا يطرح أمام الواجهة الدولية دور الأمين العام كراعي للسلام العالمي.

وإذا رجعنا إلى دراسة القرارات المتخذة في قضية العراق يكشف لنا ما يلي:

- إن الفارق بين تاريخ صدور القرارات يتراوح ما بين يوم واحد , كما في القرارين رقم (665-670).

- من حيث الفحوى نلاحظ اللهجة القوية المستخدمة من قبل مجلس الأمن, وهي لهجة لم تعهدها المنظمة خلال فترة الثنائية القطبية , فقد بدأت بالإدانة لتنتقل إلى الحصار , ثم استخدام القوة كحل عملي للمشاكل العالقة.

- من حيث طبيعة القرارات يلاحظ أن ثلاثة عشر قرارا اتخذت بالأغلبية بينما قرارين فقط اتخذا بالإجماع.[2]

إن هذا القصور في دور هيئة الأمم المتحدة كتنظيم , وشخصية الأمين العام كان مرده إلى سياسة الإحتواء التي طبقتها واشنطن على شخص الأمين العام , وتسييره حسب رغباتها , فلو انتخب الأمين العام من رعايا دولة أوروبية قوية لما انصاع للإرادة الأمريكية بسهولة [3], فمن المعروف أن الأمين العام السويدي داج همرشلد سقط قتيلا بحادث طائرة في 18 سبتمبر 1961 ضحية معارضته للمصالح الأمريكية في الكونغو.

---

(1) مراد إبراهيم الدسوقي, الأمن العالمي والأمن الإقليمي في عام 1993, التقرير الاستراتيجي العربي1993, مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية, 1994, ص 56.

(2) مبروك غضبان, المجتمع الدولي, الأصل والتطور والأشخاص, الجزائر, ديوان المطبوعات الجامعية, 1994, ص637.

(3) سامي عصاصة , هل انتهت حرب الخليج؟, مرجع سابق, ص 525.

قرارات مجلس الأمن خلال أزمة الخليج[1]

رقم القرار	تاريخـــه	الموضـــــوع
660	1990/08/02	إدانة الغزو العراقي والمطالبة بسحب قواته من الكويت
661	1990/08/06	فرض المقاطعة التجارية والمالية
662	1990/08/09	اعتبار ضم الكويت للعراق غير قانوني
664	1990/08/18	السماح للرعايا الأجانب بمغادرة الكويت والعراق
665	1990/08/25	الحصار البحري
666	1990/09/13	عدم استثناء المواد الغذائية والأدوية من العقوبات
667	1990/09/16	انتهاك حرمة البعثات الدبلوماسية
669	1990/09/24	تخويل لجنة العقوبات النظر في طلب الدول المتضررة للمساعدة
670	1990/09/25	الحضر الجوي
674	1990/11/29	تحميل العراق مسؤولية الأضرار التي حدثت في الكويت
677	1990/11/28	اعتماد التوزيع السكاني والديمغرافي الذي قدمته الكويت.
678	1990/11/29	بشأن استخدام القوة ضد العراق
686	1991/03/02	بخصوص وقف العمليات العسكرية
687		الخاص بوقف اطلاق النار.

ولا نعتقد أن الكونت برنادوت الذي قتل في القدس من قبل اليهود في 17 سبتمبر 1948 قد مات إلا لمعارضته للسياسة الأمريكية العليا.

ففي بعض التصريحات المعلنة قال بريز دي كويلار[*] أن حرب الخليج لا يجوز اعتبارها حرب هيئة الأمم المتحدة " رغم ذلك وافقت عليها الأمم المتحدة ولكن الولايات المتحدة هي التي أدارتها.

(1) محمد عبد المالك المتوكل, أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي , مرجع سابق , ص 137.

(*) الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة , دو جنسية بيروفية, كان يتميز باعتداله في دوره الأممي, والميل نحو القضايا الإنسانية, إلا أن حرب الخليج كشفت عن عدم فعاليته وتأكد ذلك باستقالته من منصبه.

هذا وكان من واجب الأمم المتحدة بعد اندلاع الحرب أن تسأل عن تقارير العمليات العسكرية وتتولى الإشراف على سيرها من خلال لجنة أركان الحرب التي كان يجب تشكيلها حسب الفقرة الأولى والثانية في المادة 47 من الميثاق التي تقول:

1- تؤلف لجنة أركان الحرب من أجل إسداء المشورة لمجلس الأمن لمساعدته في كل ما يختص بالشؤون العسكرية التي يحتاج إليها المجلس , حفظ السلام والأمن الدوليين وفي استخدام القوات الموضوعة تحت إمرته وتصرفه , وتنظيم التسليح ونزع السلاح إذا أمكن .

2- وتكون لجنة أركان الحرب , وتحت إشراف مجلس الأمن , مسؤولة عن الإدارة الإستراتيجية لجميع القوات المسلحة الموضوعة تحت تصرف المجلس وتسوي القضايا التي تنشأ فيما بعد بما فيها قضية قيادة هذه القوات.

لكن تسلط الولايات المتحدة وضعف السكرتير العام سمح لواشنطن بتنحية كل من له شأن في اتخاذ القرارات, ما يمكن قوله أن دي كويلار كان متورط في مخططات واشنطن , وبذلك شارك في جعل الأمم المتحدة تعتدي على المبادئ التي من أجلها تم إنشاؤها بالأصل , والدليل على ضعف شخصية الأمين العام هو استعارة أمريكا لعلم هيئة الأمم المتحدة ونفوذها الأدبي في حربها مع كوريا.[1]

وإذا ما رجعنا إلى ظروف وملابسات اصدار قرار 678 , فإنما نلاحظ أن استصدار قرار من مجلس الأمن يخول الأمم المتحدة باستخدام القوة ضد العراق هو من أهم الانجازات التي حرص الرئيس بوش - الأب– على تحقيقها, فبهذا القرار أكتسب مشروع الحرب الهجومية على العراق صفته الشرعية وتبلورت صورة الإجماع العالمي لتبدو الأزمة وكأنها "**الحق الذي يمثله كل دول العالم" يقف ضد " الباطل الذي يمثله العراق وحده**" ويؤدي اتخاذ مثل هذا القرار إلى إحكام الحصار على العراق وإلى المزيد من عزلته عن المجتمع الدولي, ومن أجل تمرير هذا القرار في مجلس الأمن كان على واشنطن الحصول على موافقة الأكثرية في مجلس الأمن شريطة أن يكون ضمن هذه الأكثرية كل الأعضاء الدائمين في المجلس الذين يملكون حق الفيتو, هم الولايات المتحدة , بريطانيا, فرنسا , الصين , الاتحاد السوفيتي (سابقا) حاليا روسيا, فإن تمكنت الولايات المتحدة من الحصول على موافقة الدول الخمسة هذه أو على موافقة معظمها دون استخدام الباقون حق الفيتو لضمنت نجاح القرار. وحين لا يتم استخدام الفيتو من قبل أحد يكتسب القرار صفة التقبل العالمي.

---

(1) http://www.geoscopie.com/acteurs/a81.hes.html in الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة ودوره في القضايا الدولية

وإذا ما تفحصنا مواقف الدول الخمسة صاحبة حق الفيتو لوقفنا على الحقائق التالية [1]:

- الولايات المتحدة هي التي تتبنى القرار وهي التي وضعت مسودته , ولذلك ستوافق عليه.

- بريطانيا ستوافق حتما وبسرعة لأن الرئيسة مارغريت تاتشر كانت تتميز بعدوانية متأصلة في طبعها عموما , وخصوصا تجاه القضايا العربية , ولم يتغير موقف بريطانيا بعد سقوط الرئيسة تاتشر وقدوم جون مايجور , ويؤكد التزامه بسياسة تاتشر اللقاء الودي الذي تم بينه وبين الوزير جيمس بيكر في 6 جانفي 1991 حيث تم التفاهم على متابعة مايجور للخط السياسي الذي بدأته تاتشر.

- فرنسا كانت تكاد تكون مضمونة الموقف , بالرغم من وجود التيارين اللذين تجاذباها بين السير مع القرار ضد العراق وبين اتخاذ موقف وفاق مع العرب , ورأت واشنطن أنها إذا دعمت التيار الفرنسي الذي تتماشي مصالحه مع مصالحها بالضغوط وبالأموال لإستجابة فرنسا للقرار.

- أما الصين فقد أمكن ضمان عدم استخدامها لحق الفيتو مقابل مكافآت اقتصادية .

كان الاتحاد السوفيتي (سابقا) يشكل شبه عقبة تواجه واشنطن بالرغم من حاجته الملحة للمساعدات التي يتوقعها من دول الغرب عموما ومن الولايات المتحدة خصوصا, وبين صديق – العراق- والذي يرتبط معه بمعاهدة صداقة, ولكن الولايات المتحدة أدركت مدى ثقل القرار على سياسة الاتحاد السوفيتي , وعليه باشر جيمس بيكر سلسلة مباحثات مع إدوارد شيفرندزه وتمكن في الأخير من الحصول على تأكيد بالموافقة السوفيتية.[2]

وبذلك نجحت واشنطن في مسعاها وضمنت ألا يقف في وجه القرار أي من الخمسة الكبار, تم كل هذا بفضل سياسة خارجية أمريكية صلبة آخذة في مضمونها كل الاعتبارات الدولية , وبالتالي أعطت وصفة الموت لهيئة الأمم المتحدة وبالمقابل بعثت الأمل في السياسة الخارجية الأمريكية.

---

(1),(2) سامي عصاصة, هل انتهت حرب الخليج ؟, مرجع سابق, ص 525.

المطلب الثالث: انعكاسات حرب الخليج الثانية على الحلف الأطلسي.

بعد النجاح الذي أحرزه الحلف الأطلسي في حربه ضد العراق , استطاع الحلف أن يتجاوز مرحلة التساؤل بشأن دوره الجديد إثر انهيار المعسكر الشيوعي , الذي أنشئ الحلف أصلا للتصدي له, وكانت القمة التي دعت الولايات المتحدة إلى عقدها في واشنطن في 23-25 أفريل 1999 بمناسبة مرور خمسين عاما على تأسيس الحلف[1], مناسبة لتأكيد دور الحلف وتجديد مهماته وتصور مجالاته الجديدة , صيغ المفهوم الإستراتيجي الجديد بشكل يربط ربطا وثيقا بين أمن الحلف وأمن أوروبا, وهو ما يعني تقوية القبضة الأمريكية على نظام الأمن الاوروبي, لقد كانت حرب الخليج دليلا على هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على إدارة الحرب ومن ثمة خضوع الدول الأوروبية إلى القرار الأمريكي.

إن توسيع الحدود الجغرافية للحلف , بالانتقال من الدفاع عن الأراضي المشتركة إلى الدفاع عن المصالح المشتركة في أي مكان في العالم , يعني وضع أداة عسكرية قوية بين يدي الدول القائدة العظمي, الولايات المتحدة سواء أكان الامر يتعلق بالدول والقوى الكبرى , مثل روسيا والصين واليابان وسواها, أو بالتكتلات السياسية أو الاقتصادية الموجودة في التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة , وليس مجرد قيام " حلف عسكري" كما كان الحال في السابق .

فمن خلال الحلف وتحت مظلته تمت تسوية العديد من المشكلات في غرب ووسط أوروبا , كما اكتملت الوحدة الأوروبية ووفر الحلف للولايات المتحدة أداة لممارسة دورها الفاعل مثل إتمام عملية دمج ألمانيا في أوروبا وتكريس حماية أمنها حتى لا تتجه إلى التسلح الذاتي على النحو الذي يثير مخاوف الجيران , كما استطاع أن يجمع بين العرب والاسرائيليين في تحالف ضمني أذاب الجليد في العلاقات العربية – الإسرائيلية , كما أن دول الخليج العربي تحملت معظم العبىء المالي[2] , وهنا يبرز مدى تماسك الحلف كما جاءت في أدبيات نظرية ميزان التهديد[3] أن الحلف سوف يستمر في أداء مهماته بعدما أثبت فعاليته في حرب الخليج , والعامل المؤكد على صلابته واستمراره هو:

---

(1) الحلف الأطلسي ... وعسكرة العولمة, كلمة المستقبل العربي, بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية, العدد 11, 2000, ص121.

(2) جين ادوارد سميث, حرب جورج بوش, مرجع سابق, ص 274.

(3) عماد جاد, حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة, مرجع سابق, ص 243.

1- وجود قيادة مهيمنة في الحلف :

ويعني وجود دولة رئيسية تمثل قلب التحالف وتعمل على مواجهة عوامل الضعف أوالعوامل التي تساعد على انهيار الحلف, ويتطلب هذا العامل توافر شرطين هما:

- أن يكون الحليف القائد مهتما باستمرار الحلف ومستعدا لبدل الجهد اللازم للحفاظ على الحلفاء.
- أن يكون الحلف القائد أكثر قوة من الحلفاء الذين يحتمل انشقاقهم , ومن تم يكون قادرا على سد الثغرات المالية.

2- المصداقية:

تستمر الاحلاف باستمرار المصداقية والثقة بين الحلفاء وتتجه نحو التفكك إذا ما استقر الشك تجاه امكانية الاعتماد على الحلفاء , وكان العمل على الحفاظ على مصداقية الحلف أو الحليف الأكبر في الدفاع عن باقي الحلفاء أمرا حاسما في العديد من السياسات التي اتبعتها واشنطن.

إن تراجع المصداقية لا يؤدي حتما إلى انتهاء الحلف, كما أن استمرار المصداقية لا يعني استمرار الحلف , فذلك يرتبط بوضع وطبيعة مصدر التهديد وما إذا كان يمكن بناء روابط مباشرة معه.

3-إدراك التهديد:

تستمر الاحلاف طالما ظلت الدول الأعضاء تدرك مستوى عال من التهديد وتميل إلى التفكك إذا ما حدث تراجع كبير في إدراك مستوى التهديد , ومن الناحية الواقعية فالملاحظ أن قادة الحلف اتفقوا على عدد من مصادر التهديد الأخرى مثل تجارة المخدرات , انتشار أسلحة الدمار الشامل, الهجرة غير الشرعية, الإرهاب, كما أضاف البعض تصورات جديدة لمصادر تهديد جديدة وهي:

- هجوم من قوة رئيسية من الشرق (روسيا الاتحادية).
- حرب في غرب أوروبا بفعل تصاعد الصراعات في شرق أوروبا.
- حرب في شرق أوروبا تبدأ من وسط القارة وتمتد إلى غربها.

ومن هنا يبدو حلف شمالي الأطلنطي الأداة الوحيدة لمواجهة مصادر التهديد الثلاثة المذكورة , طالما لم يستقر بعد بنيان أمني أوروبي فاعل.

نخلص مما سبق أن الحلف بعد نجاحه في تعبئة الحلف الأطلسي وبعض القوى العربية في حرب الخليج سوف يستمر على الأقل لمدة تتراوح بين عقد وعقدين على أساس تعدد مصادر التهديد واندلاعها يبقى مجهولا وبالتالي فاستمراره أمر حتمي ومطلوب.

رغم التفاؤل باستمرارية الحلف الأطلسي في أداء مهامه , إلا أن هناك تحديات تواجهه على المدى القريب والبعيد تصعب من مردوديته وتكيفه مع التغيرات الدولية , وهذا ما جاء على لسان الأمين العام السابق للحلف الأطلسي منفرد وورنر "Manfered woerner" بقوله:" **منذ انهيار الشيوعية**

السوفيتية نجد أنفسنا أمام تناقض ظاهر , هناك تراجع للتهديد, ولكن هناك أيضا تراجع للسلم , ويضيف "**أن هذا الوضع انتج بنية إستراتيجية دولية تضع حلفنا في مواجهة حقيقية مع جملة من التحديات الأمنية الجديدة [1], من جملتها**" :

- مواجهة التحديات الجديدة الناتجة عن انتشار أسلحة الدمار الشامل , ونشاط الحركات الإرهابية.
- العمل على منع عودة أوروبا إلى مبدأ القومية "nationnalism " والتقسيم ومنطق التحالفات.
- العمل على تطويق أو احتواء الدول الأسيوية خاصة منها الصين واليابان كأقطاب في محور السياسة الدولية.
- خشية دول التحالف من الزعامة الفرنسية على الحلف مستقبلا , وتغيير السياسة العامة , والإستراتيجيات للحلف الأطلسي , ففي الحوار الذي جمع الباحث جاك روبنيك JACQUE RUPNIK مع منفرد وورنر بخصوص هذا الشأن سجل السيد روبنيك [*] سؤالا فحواه[2]:

هل حان الوقت بالنسبة لفرنسا إلى أخذ مكانتها في الناتو؟.

أجيب في الحين بأن فرنسا سوف تقترب إلى الناتو تدريجيا.

- تزايد حدة الخلافات بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة داخل المنظمة خاصة في اتخاذ القرارات الحاسمة, وهذا ما يظهر حقيقة أن حلفاء أمريكا السياسيين هم أشد منافسيها الاقتصاديين فاستمرار الالتزام الأمريكي بحماية الحلفاء يعزز من قدرة هؤلاء الحلفاء والتخلي عنهم , قد يكون له عواقب إستراتيجية وكلا المسارين سيؤديان على المدى البعيد إلى تراجع الدور الأمريكي الكاريزماتي داخل المنظمة الأطلسية.
- سعي الهند وروسيا والصين لتكوين حلف إستراتيجي كجبهة مضادة لحلف شمالي الأطلنطي.[3]
- تصاعد ظاهرة المد الأصولي للحركات الإسلامية.[4]

---

(1) Manfred woerner " le role de l'otan dans une europe en mutation", relations internationnals et straégiques, NO,12, 1993, p 18.

(*) باحث في مركز الدراسات للأبحاث الدولية ceri له عدة مؤلفات , أوروبا الأخرى, القارة الجديدة.

(2) le niveau visage de l'otan, relations internationnals et straégeques, pi, NO,64, 1994, p 26.

(3) عماد جاد, حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة, المرجع السابق, ص 255.

(4) http://wwww.auswaertiges.ant .de/www/fr/ ausgabe/archive.id =3775.

الخـــاتمـــــــــة

لقد عرضنا في مقدمة البحث مجموعة من الأسئلة حاولنا الإجابة عنها ضمن فحوى الموضوع, ونخلص الى القول أن الحلف الأطلسي مؤسسة تؤطر الأمن الأمريكي بالدرجة الاولى وتحت مظلته تعمل السياسة الخارجية الأمريكية على تكريس هيمنتها على العالم .

كما وقفنا خلال تطرقنا إلى فصول البحث على مجموعة حقائق يكمن إجمالها فيمايلي :

- أن الحلف الاطلسي ذو طبيعة براغماتية يعمل على تحقيق مصالح أمريكا القصوى ومصالح أوروبا في مناطق مختلفة من العالم .
- أن فلسفة التنظير الأمريكية التي يتبناها صانعي القرار الأمريكي هي فلسفة عملية وواقعية تنظر إلى الواقع الدولي بجانب مصلحي, هذه الفلسفة أثبتت نجاحها على المستوى العالمي .
- أن أسلوب المساعدات الإقتصادية والدعم المالي, والديبلوماسية العالية هي أساليب مؤثرة وذات مردود بالنسبة للإدراة الأمريكية في تعاملها مع المجتمع الدولي، ويظهر ذلك في التأييد العالمي بخصوص حرب الخليج خاصة التأييد الأوروبي رغم معارضته للسياسة الأمريكية أحيانا .
- إزدياد الحاجة الى الحلف الأطلسي خاصة بعد زوال الإتحاد السوفيتي، بحيث ظهر تهديد جديد حسب الإدارة الأمريكية والمتمثل في الدول المارقة أو **محور الشر**- سوريا، إيران ، كوريا العراق – ثم ما يعرف بالإرهاب, وهذا ما يجعل أعضاء الحلف يوحدون السياسة العامة للحلف .
- تبني الولايات المتحدة الأمريكية لمفهوم استراتيجي جديد يحول مهمة الناتو من مجرد الدفاع عن الجغرافيا الأطلسية والفضاء الأطلسي كمجال رئيسي للحلف ليشمل تحالف للدفاع عن مصالح شركاء الحلف عبر العالم كله وهذا ما اصطلح عيه : **بعولمة الناتو**"
- محاولة فصل الأمن الأوربي عن الأمن الامريكي نتيجة إحساس الأوربيين بأن أمريكا تستخدمهم كآداة لتنفيذ مطامعها في الشرق الأدنى والأقصى على حد سواء, وذلك نتيجة لتمتع الولايات المتحدة بإمتياز تسيير الحلف وفقا لقراراتها الصارمة في الأزمات الساخنة .
- بناء الحلف الأطلسي كمنظمة بمبادرة ورعاية أمريكية مكن الولايات المتحدة أن تستفيد منه في تحقيق أهدفها الاستراتيجية كتأمين الأمن الإسرائيلي, الإستحواد على نفط الخليج, عودة أوروبا إلى نظام الأقليات كيوغسلافيا سابقا ...الخ.
- حرب الخليج الثانية أثبتت فشل جدوى التنظيم الدولي (هيمئة الأمم المتحدة) نتيجة الخروج الأمريكي عن الشرعية الدولية .
- التوسع التدريجي للحلف بموافقة أمريكية أعطى للسياسة الخارجية الأمريكية فعالية في رسم استراتيجية الإحتواء للدول الراغبة في الانضمام وبالتالي تحقيق نشر القيم الديمقراطية الأمريكية .

إن الحقائق السابقة الذكر تقودنا الى الطروحات التالية :

أ- إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة الأحلاف العسكرية يعكس نهجا استراتيجيا أمريكيا بدأت ملامحه بالتبدي واضحة, حيث يمكن تلمس معالم هذا النهج من خلال عرض النقاط الآتية :

1- إن إعادة بعث الروح في الحلف الأطلسي من شأنها أن تبقى أوروبا (الإتحاد الأوروبي) تحت السيطرة الأمريكية المباشرة بما يشكل كسبا إستراتيجيا هاما خصوصا بعد المكاسب الأمريكية من حرب الخليج الثانية في مقابل الخسائر الأوروبية .

2- الإبقاء على النقاط الساخنة (الحروب الصغيرة في أنحاء العالم) جاهزة للتفجير بما يتناسب والمصالح الأمريكية وهنا نقف على قائمة طويلة من الأزمات القابلة للتفجير, والتي تتوزع على مناطق البلقان والحزام الأوراسي والشرق الأقصى وإفريقيا وأمريكا اللاتينية والعالم العربي واستكمالا لهذه النقطة فإن أهم المناطق المعرضة للتفجير الامريكي هي : **السودان والصومال والجزائر و الأردن ومصر**.

ب- أن النظام الدولي الجديد يحمل مخاطر كثيرة على العالم الإسلامي ومخاطره واضحة وجلية تتمثل بتمسك أمريكا بالإنفراد في قيادة العالم, وفرض قيم الحضارة الغربية, ونمط تفكيرها وثقافتها على المسلمين بجعل العالم الإسلامي رقعة بلا تاريخ ولا تراث, كذلك تستمر في إسناد الدكتاتوريات القائمة في اقاليم العالم الاسلامي والمرتبطة بالغرب وتدعيم الكيان الصهيوني من أجل أن يتعاظم دور إسرائيل داخل العالم الإسلامي سياسيا ودبلوماسيا واقتصاديا, بالإضافة إلى استمرار أمريكا بإمتصاص ثروات الشعوب الإسلامية, وهذا لايحتاج الى عناء كبير لإثبات عدوانية أمريكا على العالم الاسلامي ولا كشف نواياها السيئة تجاه المسلمين في كل مكان, وإلا لماذا بقي الحلف الأطلسي بعد سقوط الإتحاد السوفيتي ؟.

وفي أحسن الأحوال يمكن أن يصبح في المستقبل المنظور أحد أقطاب القوى الستة المبنية على القوة الاقتصادية, هذا الترويج والإلحاح المبالغ فيه في خطورة العالم الإسلامي وقع من جانب الدوائر السياسية والإعلامية في أمريكا وأوروبا, وهي تتناول ظاهرة الصحوة الإسلامية التي اختارت لها الدوائر الغربية ومن خلفها الصهيونية اسم الأصولية الإسلامية, ومن أجل تفسير هذا الموقف الحاد للإعلام الغربي لابد أن نشير إلى وجود دور صهيوني خلف هذه الحملة والذي يستهدف المحافظة على العلاقة الخاصة بين إسرائيل وأمريكا وذلك لأن خصوصية العلاقة بين إسرائيل والغرب بدأت تواجه إحتمالات تراجع في أعقاب إختفاء الشيوعية وزوال خطرها عن منابع النفط في الخليج .

- الشرق الأوسط منطقة جد هامة بالنسبة للإدارة الأمريكية والدليل على ذلك قول : GEORGE LENZOWSKI في مؤلفه " **THE WORLD EAST IN WORLD AFFAIR** "
"NO INTELLIGENT FOREIGU POLICY TODAY CAN IGNORE THE MIDDLE EAST AND ITS IMPACT UPON THE REST OF THE WORLD» بمعنى
"لايمكن لأية سياسة خارجية رشيدة أن تتجاهل الشرق الأوسط وأثره على بقية مناطق العالم
"هذا التأكيد يثبت حتما أن منطقة الشرق الأوسط سوف تبقى منطقة ساخنة قابلة للإنفجار من حين لآخر .

وختام القول أن السياسة الخارجية الأمريكية المبنية على القوة العسكرية بالدرجة الأولى أثبتت نجاحها خلال حقبة التسعينات في تكييف منطقة الشرق الأوسط وفقا لمصالحها, فحضورها أصبح مألوف في قضايا المنطقة العربية, ولما الإتجاه نحو إفريقيا بإعتبارها منطقة إحتياط بالنسبة للسياسة الامريكية لما تملكه من ثروات طبيعية .

الملاحـــق

الملحق رقم 01

الدول القيادية وموارد القوة الرئيسية

الحقبة	الدولة القيادية	الموارد الرئيسية
القرن السادس عشر	اسبانيا	الدهب ، التجارة الاستعمارية ، الجنود المرتزقة
القرن السابع عشر	هولندا	التجارة ، اسواق راس المال ، الاسطول
القرن الثامن عشر	فرنسا	السكان ، الصناعة الريفية ، الادارة العامة
القرن التاسع عشر	بريطانيا	الصناعة ، التماسك السياسي ، الموارد المالية ، الاسطول ، المعايير الليبرالية ، سهولة الدفاع عنها كجزيرة
القرن العشرون	الاولايات المتحدة الامريكية	القوة الاقتصادية ، القيادة العلمية والتكنولوجية ،الثقافة العلالمية ، القوات والتحالفات العسكرية الانظمة الليرالية العالمية ، محور الاتصالات الدولية

المصدر : جوزيف ناي ، القيادة : الطبيعة المتغيرة للقوة الامريكية . ترجمة عبد القادر عثمان ، الاردن ، مركز الكتب الاردني ، ص 34.

الملحق رقم 02:

معاهدة حلف شمالي الاطلنطي واشنطن 1949

تؤكد اطراف المعاهدة ايمانها باهدفا ومبادئ الامم المتحدة ورغبتها في العيش في سلام مع كافة الشعوب والحكومات .

وتؤكد الأطراف إصرارها على حماية الحريات والتراث والحضارة المشتركة لشعوبها ، والقائمة على مبادئ الديمقراطية والحرية الفردية وحكم القانون ، كما تسعى لترسيخ الإستقرار والرفاهية لمنطقة شمالي الاطلنطي، وتصر على توحيد جهودها من أجل الدفاع الجماعي والحفاظ على السلام والأمن لذا فانها توافق على معاهدة حلف شمالي الاطلنطي .

البند الأول

تتعهد الأطراف ، كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة – بتسوية أية نزاعات دولية تكون أطرافا فيها بوسائل سلمية بحيث لايتعرض السلام والأمن والعدالة الدولية للخطر، وكذلك تجنب اللجوء للتهديد باستخدام القوة في علاقاتها الدولية بأية صورة لاتتفق مع أهداف الأمم المتحدة .

البند الثاني

سوف تسهم الأطراف في مزيد من التنمية في العلاقات الدولية السلمية، وذلك بتدعيم مؤسساتها الحرة وتحقيق فهم أفضل للمبادئ التي تقوم عليها هذه المؤسسات ، وبتشجيع الظروف التي تتيح الإستقرار والرفاهية وسوف تسعى لإنهاء الخلافات في سياستها الاقتصادية والدولية وتشجيع التعاون الاقتصادي فيما بينها .

البند الثالث

من أجل تحقيق أهداف هذه المعاهدة بفاعلية سوف تبقى الأطراف بشكل منفصل أو مشترك أو عن طريق الإعتماد الذاتي اوالتعاون المشترك المستمر والفعال ، على قراراتها الفردية والجماعية لمقاومة الهجوم المسلح .

البند الرابع

سوف تتشاور الأطراف فيما بينها حينما يكون هناك في راي أي منها – تهديد للسيادة – أو الإستقلال السياسي أو الأمني لأي منها .

البند الخامس

تتفق الأطراف على أن أي هجوم مسلح ضد أي منها في أوروبا أوأمريكا الشمالية سوف يعتبر هجوما عليها جميعا ، وبالتالي فإنها تتفق على أنه في حالة حدوث مثل هذا الهجوم فإن كلا منها – تطبيق للحق الفردي والجماعي في الدفاع عن الذات – وفقا للبند 51 من ميثاق الأمم المتحدة

سوف تساعد الطرف أو الأطراف التي تتعرض للهجوم، وذلك بإتخاد إجراء منفرد أو بالتنسيق مع الأطراف الأخرى بالصورة التي تراها ضرورية ، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة من أجل إستعادة أمن منطقة شمالي الأطلنطي والحفاظ عليها . مثل هذا الهجوم المسلح ، وكل الإجراءات التي تتخذ في هذا الإطار سوف يتم تبليغها على الفور لمجلس الأمن، ومثل هذه الإجراءات سوف تنتهي باتخاد مجلس الأمن الإجراءات الضرورية لإستعادة السلم والأمن الدوليين والحفاظ عليهما .

البند السادس *

لتحقيق البند الخامس، فإن الهجوم المسلح على طرف أو أكثر يتضمن هجوما مسلحا على أراضي أي من الأطراف في أوروبا أو أمريكا الشمالية أو الإدارات الجزائرية التابعة لفرنسا (**) أو أراضي تركيا ، أو الجزر تحت حكم أي من الأطراف في منطقة شمالي الأطلنطي أو في مدار السرطان ، وعلى القوات أو السفن أو الطائرات الخاصة بأي من الأطراف داخل أراضيها أو في أجوائها أو في أي منطقة أخرى بأوروبا حيث تنتشر قوات الإحتلال التابعة لأي من الأطراف في التاريخ الذي بدأ فيه سريان المعاهدة ، أو في حوض البحر الأبيض المتوسط ، أو منطقة شمالي الأطلنطي شرق مدار السرطان .

البند السابع

إن المعاهدة لاتؤثر ، ولايمكن أن تفسر بأنها ستؤثر بأي شكل من الأشكال على الحقوق والإلتزامات في ميثاق الأطراف الأعضاء في الأمم المتحدة أو على الحقوق والإلتزامات في ميثاق الأطراف الأعضاء في الأمم المتحدة أو على المسؤولية الأولية لمجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

البند الثامن

يعلن كل طرف أيا من الإرتباطات الدولية الحالية وأيا من الأطراف الأخرى أو أي دولة ثالثة لاتتعارض مع بنود هذه المعاهدة ، كما يتعهد بأن لا يتورط في أي إرتباطات دولية تتعارض معها.

البند التاسع

تشكل الأطراف مجلسا ، يكون كل منها ممثلا فيه ، وذلك لدراسة الأمور المتعلقة بتطبيق هذه المعاهدة ، وسوف يكون المجلس منظما بشكل يمكنه من الإجتماع الفوري في أي وقت ، وسوف يقيم المجلس أجهزة فرعية كما تقتضي الضرورة وبصفة خاصة ، سوف ينشئ على الفور لجنة دفاعية تتولى مهمته التوصية بالإجراءات الخاصة بتطبيق البنذين : "3"،"5".

---

* كما تم تعديله بالبند الثاني من بروتوكول معاهدة حلف شمالي الاطلنطي لدى انضمام اليونان وتركيا .

** في1963/1/16، أشار المجلس إلى أنه فيما يختص بالإدارات الجزائرية لفرنسا فإن النصوص التي تعنيها من المعاهدة لم تعد مطبقة ابتداء من1962/5/3

البند العاشر

تستطيع الأطراف بإجماع الآراء أن تدعو أية دولة أوروبية أخرى تكون في وضع يتيح لها تدعيم مبادئ المعاهدة والمساهمة في تحقيق الأمن لمنطقة شمالي الأطلنطي الإنضمام إلى هذه المعاهدة ، وأية دولة يتم دعوتها على هذا النحو قد تصبح طرفا في المعاهدة وذلك بإيداع مستندات انضمامها لدى حكومة الولايات المتحدة ، وسوف تبلغ الولايات المتحدة كل الاطراف بتلك المستندات .

البند الحادي عشر

سوف يتم التصديق على هذه المعاهدة ويتم تنفيذ شروطها من جانب الأطراف بما يتفق مع أنظمتها الدستورية وسوف يتم إيداع مستندات التصديق في أسرع وقت ممكن لدى حكومة الولايات المتحدة والتي ستبلغ بدورها كل الأطراف الموقعة بما أودع لديها وسوف تدخل المعاهدة حيز التنفيد فيما بين الدول التي صدقت عليها بمجرد إيداع تصديق أغلبية الموقعين، بما فيها تصديق بلجيكا وكندا وفرنسا ولكسمبورغ وهولندا والمانيا المتحدة والولايات المتحدة وسوف يبدأ سريانها بالنسبة للدول الأخرى إبتداء من التاريخ الذي سيتم فيه إيداع تصديقها *.

البند الثاني عشر

بعد عشرة سنوات من سريان المعاهدة ، أو أي وقت بعد ذلك ، سوف تتشاور الأطراف، إذا طلب أحدها ذلك بهدف مراجعة المعاهدة، مع الوضع في الاعتبارالعوامل التي تؤثر حينئذ على السلام والأمن في منطقة شمالي الأطلنطي، بما في ذلك تطور الترتيبات الدولية والإقليمية بناء على ميثاق الأمم المتحدة، وذلك من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

البند الثالث عشر

بعد سريان المعاهدة بعشرين عاما، يصبح من حق أي طرف أن يتخلى عن عضويته، وذلك بعد عام من تسليم هذا القرار لحكومة الولايات المتحدة التي ستبلغ بدورها الأطراف الأخرى بكل بلاغ من هذا النوع.

البند الرابع عشر

هذه المعاهدة التي سيعتبر كل من نصيبها الإنجليزي والفرنسي صحيحا، سوف يتم إيداعها في أرشيف الولايات المتحدة، وسوف يبعث بنسخ معتمدة من هذه المعاهدة إلى الحكومات الأخرى الموقعة عليها.

المصدر: عماد جاد، حلف الأطلنطي، مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، مرجع سابق،ص422-423.

---

* بدأ سريان المعاهدة في 24 أوت 1949 بعد إيداع تصديقات كل الدول الموقعة.

ملـ ـحق رقم 03: سيناريو سير مراحل العمليات العسكرية في حرب الخليج الثانية

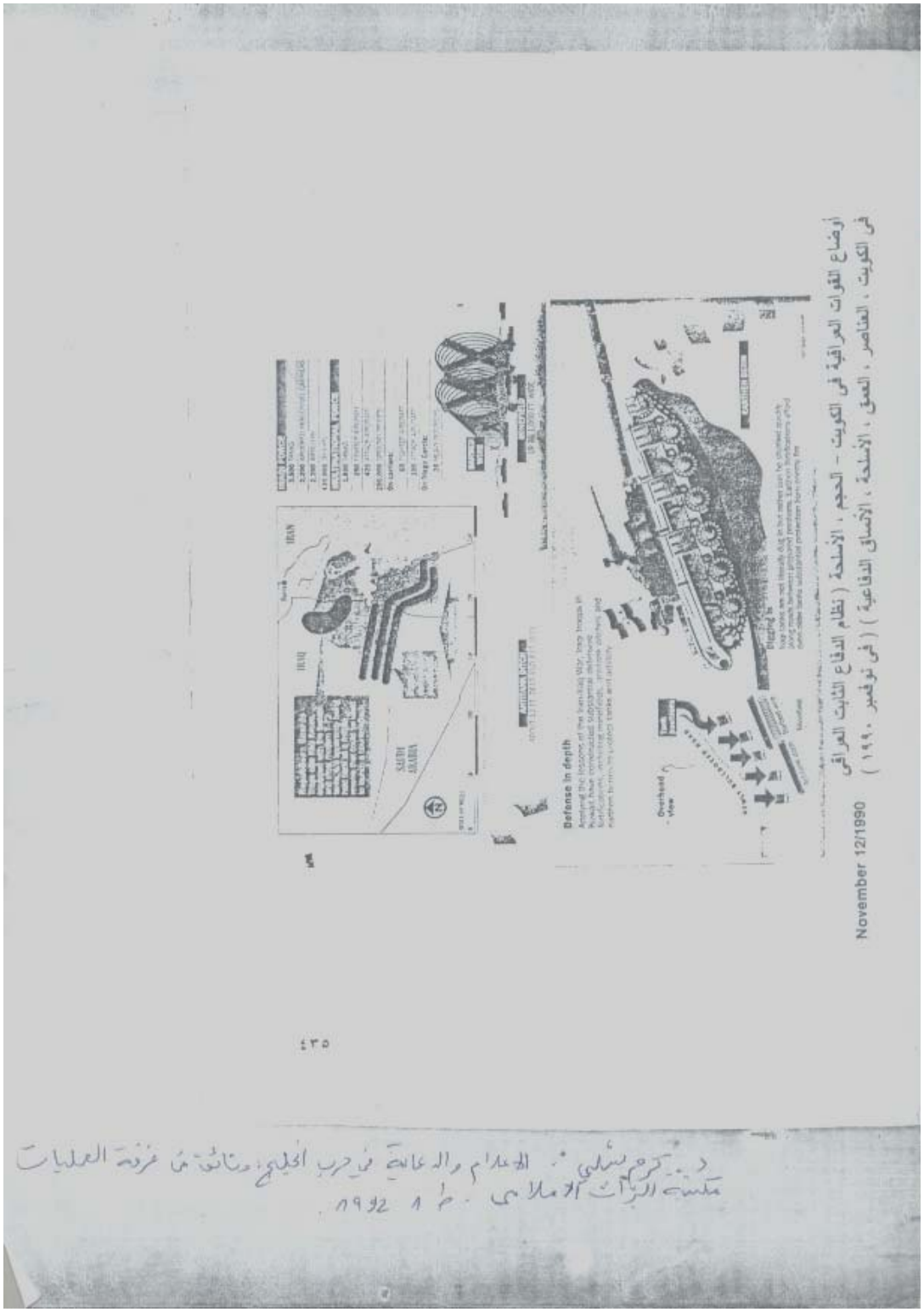

المرجع، كرم شلبي : الاعلام و الدعاية في حرب الخليج الثانية، وثائق من غرفة العمليات، مكتبة التراث الاسلامي، ط1، 1992، ص120.

ملـ ـحق رقم 04: سيناريو التعامل العسكري للقوات المتحالفة ضد القوات العراقية المتمركزة على ساحل الكويت

WAR IN THE GULF

Hitting the Beaches: A Scenario

To the Shores of Kuwait

The Marines expect their largest amphibious operation since Inchon

THE WAR DESERT STORM

سيناريوهات التعامل العسكرى ، للقوات المتحالفة ، ضد القوات العراقية المتمركزة على ، ساحل الكويت ،

المرجع السابق ، ص121.

ملـ ـحق رقم05: رسومات توضح التوقيت الملائم لبدأ العمليات العسكرية بناءا على الظواهر الطبيعية.

WORLD AFFAIRS

Fire When Ready

Despite Bush's Jan. 15 deadline, the Army won't be prepared to fight until February

CRISIS IN THE GULF

Lt. Gen. Calvin A. H. Waller is a tough, self-assured man. He likes to quote John Stuart Mill on the need to fight for things worth believing in. But last week Waller had to say that the U.S. Army isn't quite ready to fight in the Persian Gulf—and won't be completely prepared until a month or so after the Jan. 15 deadline that George Bush has been holding over the head of Saddam Hussein. In fact, Newsweek has learned, the military's preferred date is sliding toward late February.

Waller, the 53-year-old deputy commander of U.S. forces in the gulf, told reporters in Saudi Arabia that because of delays in shipping American reinforcements to the region, "every unit will not be fully combat-ready until after the first of February sometime." He said he would advise the president "that until our full complement of forces are on the ground . . . we should not initiate hostile activities." Waller's warning sounded like a replay of the loose-lipped generalship that cost Air Force Chief of Staff Michael Dugan his job last September, after he boasted indiscreetly about his service's ability to win the war from the air. But Waller, a capable, articulate Army officer who happens to be black, was not expected to lose his job for stating a rival case—that the war can be won on the ground, but only when the Army is ready to win it.

Waller's one-man charge across a political minefield undercut his commander-in-chief. Bush has repeatedly warned Saddam that if Iraq does not withdraw from Kuwait by Jan. 15, the dictator will "get his ass kicked," as the president was quoted as saying last week. The implication was that the butt-boot could begin almost immediately after Jan. 15 and that Saddam should treat the deadline with respect. More than a month ago, Newsweek has learned, Bush actually penciled in a late January date for the start of a U.S. air and land offensive should peaceful pressure on Saddam fail. It was understood that the president could always decide, for political or diplomatic reasons, to postpone an attack. Waller argued, in effect, that there were military reasons for a postponement.

Sources said he reflected the views of his boss, Gen. Norman Schwarzkopf, the U.S. commander in the gulf. Defense Secretary Dick Cheney, who toured the region last week with Gen. Colin Powell, the chairman of the Joint Chiefs of Staff, was likely to go along with that view and make the case for a delay when he reports to Bush this week. The result, sources said, is that the starting date is likely to be set in the second half of February—unless Bush finds some compelling reason to go to war before the Army is totally ready.

Powell and Schwarzkopf joke over coffee in Riyadh. U.S. troops train in the desert

Meanwhile, the war [illegible] religion to the [illegible] With Baghdad and Washington [illegible] haggling over dates, Iraqi Foreign Minister Tariq Aziz did not come to Washington [illegible] meeting proposed by Bush. More important, there was still no date for Secretary of State James Baker to talk to Saddam in Baghdad. The Americans framed their instead of negotiating, Iraq's president might spring some eleventh-hour surprise. In a signal to Saddam, Washington voted for a United Nations resolution that criticized Israel's treatment of the Palestinians and called, in a nonbinding side letter, for an eventual international conference on the Palestinian problem. Although the resolution addressed Saddam's demand for progress on the Arab-Israeli dispute, he did not soften his position.

In an interview with German television, Saddam said he would not withdraw from Kuwait and would ignore the Jan. 15 deadline. "Allah is on our side," he boasted. "It [illegible] looks like we'll have to use force to get him out," said Cheney. Air [illegible] A-10 Thunderbolt jets. Powell [illegible] with the troops: "If we go in, we go in to win and win fast on the ground."

Behind schedule: To make sure of winning any war—and to make his threats more credible—Bush announced on Nov. 8 a second round of deployments to the gulf. The aim was to increase total U.S. strength in the gulf region from about 235,000 men and women to around 430,000. Taxing U.S. resources to the limit, the huge second-wave deployment is now almost a month behind schedule, due to an assortment of small problems. In northern Europe, heavy snowstorms and high seas have slowed the departure of U.S. troops and equipment from Germany. A second deployment of Egyptian troops has imposed an added burden, relying almost completely on U.S. transportation. "When the balloon goes up," says a U.S. source, "we need as many Arabs in the front line as possible."

Each of the U.S. armed services wants to put on a good show in the gulf. The Pentagon faces big budget cuts in the post-cold-war world; defense spending will shrink 19 percent, in real terms, from fiscal year 1990 to fiscal year 1995. As each service tries to reconfigure itself for the needs of the 1990s and beyond, many issues remain unsettled, sparking a life-or-death bureaucratic war. Will the Marine Corps continue to be the principal expeditionary force? Or will the Army take over that role, now that the threat of war in Europe has diminished? What is the proper role for each of the three main instruments of bombardment—Air Force warplanes, Navy carrier-based aircraft and Army artillery?

The Army was slow to deploy in the gulf partly because its forces are the bulkiest and most earthbound and partly because the Pentagon planned to ferry air power to Saudi Arabia first, as the swiftest way to

Choosing a Date

The best time for an attack on Iraqi forces in Kuwait might be a moonless night. A high tide after midnight would be helpful for amphibious landings. Islamic holy days should be kept in mind. Fighting during the month of Rajab is considered sinful. Muslim scholars consider the 10th of Ramadan (March 26 next year) propitious for warfare, the Prophet Muhammad won a battle on that day. The Americans want to avoid the sandstorms that come in March and the intense heat that begins in spring. Saudi Arabia wants the war to end before the Haj, the annual pilgrimage to Mecca.

Phases of the Moon: Full, Minimum moonlight

High Tides: High tide in Kuwait City, between midnight and 4 a.m.

January — February — March

Monthly temperature range: 73° day, 48° night; 86° day, 54° night; 90° day, 77° night

NEWSWEEK JANUARY 7 1991

قبل الحرب

رسومات توضح التوقيت الملائم لبدء العمليات العسكرية بناءا على « ضوء القمر ، والمد والجذر ، ودرجات الحرارة ... إلخ »

المرجع السابق، ص122.

ملحق رقم 06: الأهداف العراقية المعرضة للقصف.

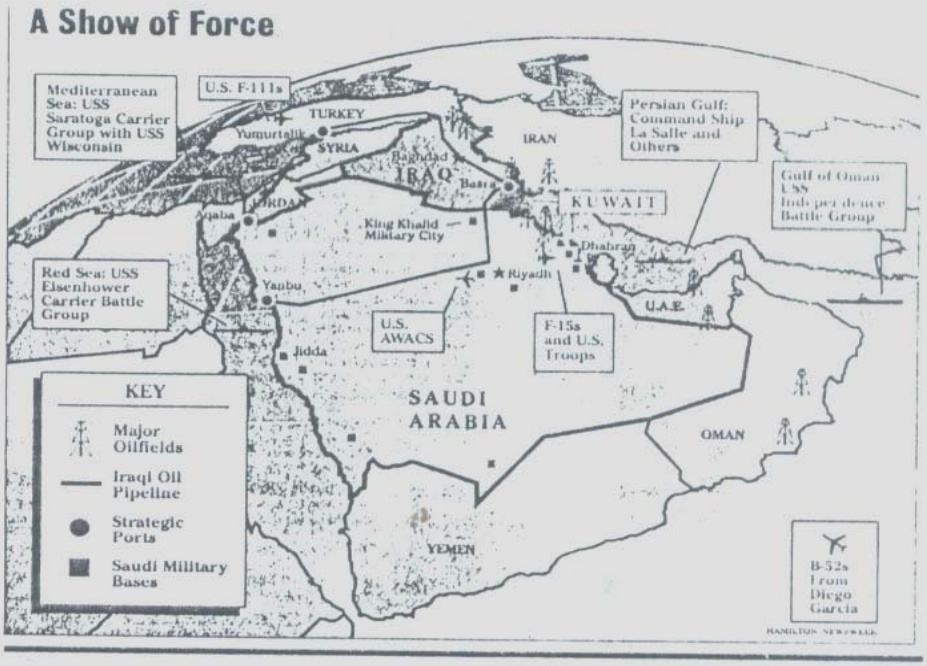

Americans, are bottled up in Kuwait and Iraq. Washington refuses to call them hostages, but potentially that's what they are. Some world-class Palestinian terrorists, including Abu Nidal, have been spotted in Baghdad recently, and U.S. officials worry about a new campaign of killing and hijacking in support of Iraq. Saddam may have another insidious weapon in his arsenal: time. The longer he holds out, the leakier the embargo could become. Bush's support might seep away, too. So far, according to a NEWSWEEK Poll, 77 percent of the American public supports the president's handling of the Persian Gulf crisis. But if U.S. troops and hostages are still at risk six months or a year from now—which seems entirely possible—Americans may lose their enthusiasm for the crusade against Saddam.

'Hands on': Bush used the personal touch in organizing his campaign. By late last week he had made about 35 phone calls to foreign leaders, including King Fahd of Saudi Arabia and King Hussein of Jordan. He got up at 2:30 in the morning to call French President François Mitterrand and Egyptian President Hosni Mubarak; he hadn't called them before he went to bed for fear of waking them up. "George Bush is being George Bush," said one of his aides. "Hands on, in charge." The president also kept his key advisers on the phone and on the run. Secretary of State James Baker went to Ankara to persuade the Turks to keep the squeeze on Iraqi oil exports and to allow 14 U.S. F-111 fighter-bombers already positioned in Turkey to be used to protect Saudi Arabia. The Turks agreed, in general, at an economic cost to themselves that they estimated at $2 billion. Baker promised that Washington would help to arrange loans for Turkey, and he said the exiled Emir of Kuwait would make up some of Turkey's losses.

Baker also met with the NATO allies in Brussels, and he talked frequently on the phone with Soviet Foreign Minister Eduard Shevardnadze. Getting the Soviets on board was absolutely key to Bush's strategy. In the past, Soviet opposition persuaded nonaligned nations, and even some American allies to resist U.S. initiatives. But now, in line with their own "new thinking" on foreign policy, the Soviets had little choice but to support the U.N. economic sanctions. They also played a small military role, with two warships in the Gulf area to protect Soviet shipping. And they hinted that they might step up with a multinational peacekeeping force if one were created under the U.N. flag. "Soviet support for our position totally disorientated the Arab states," said a U.S. diplomat. "Suddenly, they couldn't hide behind the superpower conflict. They had to step up to the issue themselves."

Strong commitments: Secretary of Defense Dick Cheney was Bush's main emissary to the Arabs. Flying to Saudi Arabia, he showed King Fahd satellite photographs proving that Saddam had lied when he said his troops were pulling out of Kuwait. Fahd told Cheney he trusted Bush, whom he had known when Bush was director of the CIA and Fahd was Saudi Interior minister. The king has a reputation for dithering, but he quickly agreed to accept U.S. troops. He imposed some conditions, however. The United States would have to stick by him to the bitter end—no quick unilateral pullout, as in Lebanon. But if the Saudis asked the Americans to leave, they would go immediately. "We made some pretty strong

قبل الحرب

الأهداف (Targets) العراقية المحتلة تعرضها للقصف

نفس المرجع السابق، ص123.

ملحق رقم 07: الاهداف الحيوية داخل العراق و الخيارات المتاحة للهجوم البري ضد القوات العراقية

When 'K-Day' Comes

The decision on an attack to recover Kuwait may hinge on allied politics. "It's all scenario driven, and the president hasn't settled on one date yet," says a well-informed Washington source. But if President Bush believes the coalition is starting to weaken, he may decide to strike soon after expiration of the United Nations' Jan. 15 deadline for Iraqi withdrawal. The first phase of the action would almost certainly take place in the air, as allied warplanes seek to destroy Iraqi air defenses, missile sites and unconventional weapons facilities (left). If ground forces are asked to take part in this phases, three options seem most likely:

Option 1: Ground forces with the exception of VII Corps (still getting ready) conduct limited holding attacks in the border area. These pin the Iraqi Army down while massive Air Force and naval air bombardment of strategic targets proceeds—some 1,800 sorties a day. The bombing stops every three days to allow for peace negotiations.

Option 2: The air and naval bombardment opens the campaign. On the fourth day, U.S. Marines strike into southern Kuwait by land and stage an amphibious assault on the eastern coast. Multinational forces move toward central Kuwait, and XVIII Corps sweeps north along Iraq's border with Kuwait, then turns toward Kuwait City to pin the Iraqis down.

Option 3 (shown, left): Essentially the same as Option 2, except that VII Corps is pressed into action. On the seventh day, VII Corps crosses into Iraq headed for the town of Al Nasiriya. The goal: to cut off the Iraqis' escape route, exposing them to further punishment from the air.

desert and getting it running in only five months. Still, until recently the forces were hobbled by the Pentagon's disgraceful neglect of essential items like spare parts, ammunition, rations and fast-moving ships to get the stuff there. Had Saddam's forces attacked Saudi Arabia any time between August and October, U.S. forces might well have been humiliated. Now the fighting units have their basic level of supply and depots are rapidly filling with the stocks required to support an offensive. Once the 300 cargo ships still en route arrive, Schwarzkopf will have Bush's "offensive option" in hand.

Halfway courses: Even so, senior officers here feel pressure from their commander in chief to meet a political timetable rather than a military one. This has forced them to consider a number of possible halfway courses of action, or C/As, as they are known in the soldiering trade. I have boiled them down to the three I think most probable. All assume an attack date soon after Jan. 15.

In the first option, on K-Day all ground forces except the still-unready VII Corps would conduct limited holding attacks designed to pin the Iraqi Army down while air and naval forces would conduct a massive bombardment against selected targets in both Iraq and Kuwait. The tank-heavy First Cav Division would be held in Central Command reserve. The bombing campaign would pause every three days for a stab at peace negotiations. This option would be the cheapest in terms of casualties.

Option two: on K-Day our forces would strike Kuwait and Iraq with a massive air and naval bombardment. Then on K plus 3 the U.S. Marines' Expeditionary Corps would conduct a holding attack from the south toward Wafra in southern Kuwait and simultaneously conduct an amphibious assault along the east coast of Kuwait (map). Also on K plus 3, the multinational Arab Army would conduct a holding attack from the south toward Al-Jahra in central Kuwait. The U.S. XVIII Corps would conduct a sweeping attack north along Iraq's border with Kuwait, then slash into Kuwait along a broad front toward Kuwait City, aiming to pin down the Iraqis and increase their vulnerability to air bombardment. The American VII Corps would be in mobile reserve behind the Arab Army, fitting out and preparing to react to an Iraqi counterstroke. The First Cav Division would be in theater reserve.

The third course is identical to the second, except that divisions of the American VII Corps would attack on K plus 6 into Iraq, to the vicinity of Al-Nasiriya, a town on the Euphrates River in southern Iraq. This would cut off the Iraqi defenders' escape route. The First Cav Division would remain in reserve.

A common element in each scenario is a heavy reliance on air power. Back in Washington, the Pentagon's air-power cult, with an eye on post-gulf budget cuts, has been singing the refrain that planes can do the job all by themselves. This kind of thinkin was prevalent in Vietnam, where 6 millio tons of bombs didn't work. Nor does it con sider that Iraqi air defenses are battl tested if relatively primitive. In open de ert, the air-power solution sounds good. Bu seasoned ground officers are skeptica

(١) الأهداف الحيوية (Targets) داخل العراق

(٢) الخيارات المتاحة للهجوم البرى ضد القوات العراقية

(قبل الحرب البرية)

المرجع السابق ،ص124.

الملحق رقم 08: التوازن العسكري في مسرح العمليات في خضم الغزو العراقي للكويت

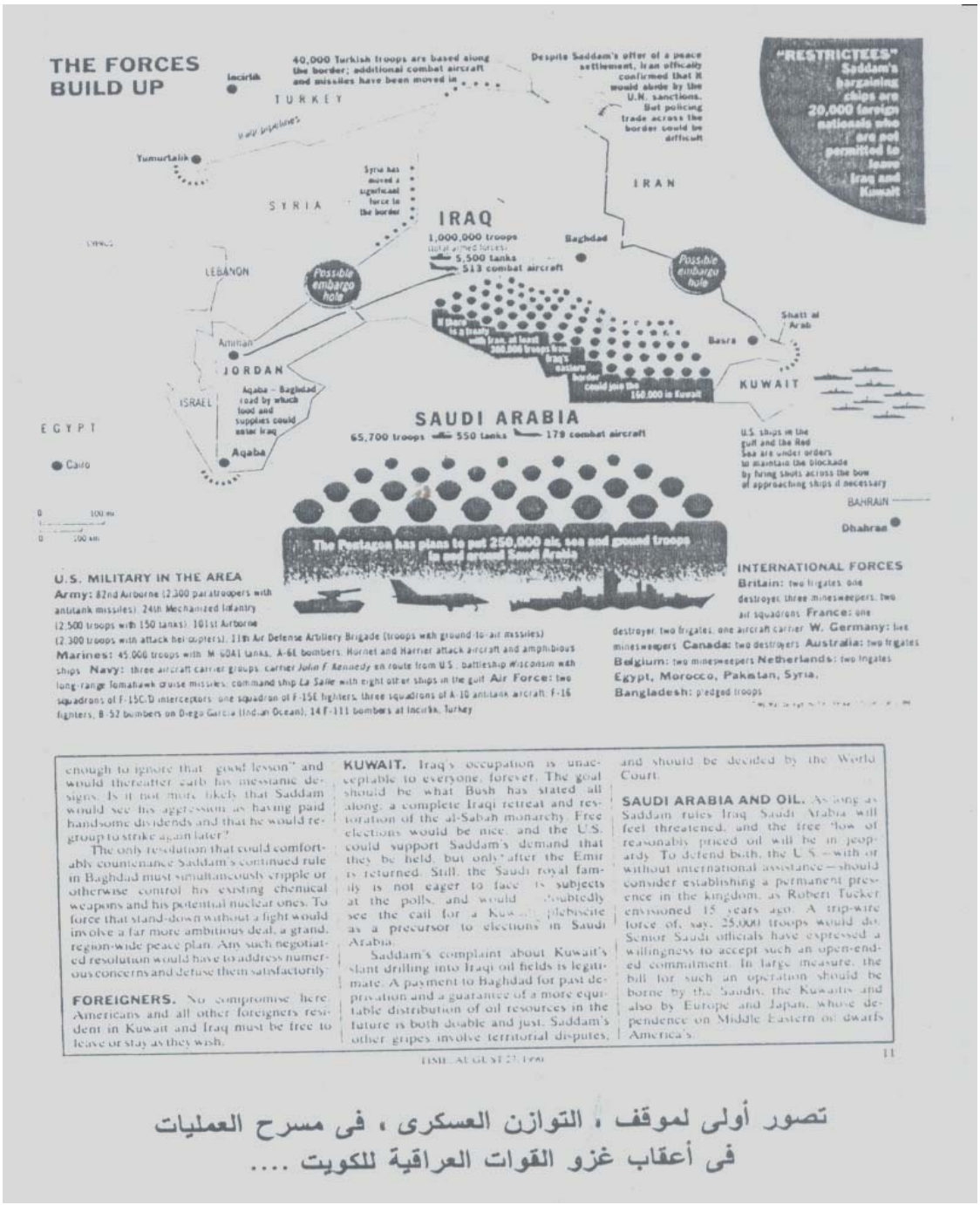

enough to ignore that "good lesson" and would thereafter curb his messianic designs. Is it not more likely that Saddam would see his aggression as having paid handsome dividends and that he would regroup to strike again later?

The only resolution that could comfortably countenance Saddam's continued rule in Baghdad must simultaneously cripple or otherwise control his existing chemical weapons and his potential nuclear ones. To force that stand-down without a fight would involve a far more ambitious deal, a grand, region-wide peace plan. Any such negotiated resolution would have to address numerous concerns and defuse them satisfactorily.

FOREIGNERS. No compromise here. Americans and all other foreigners resident in Kuwait and Iraq must be free to leave or stay as they wish.

KUWAIT. Iraq's occupation is unacceptable to everyone, forever. The goal should be what Bush has stated all along: a complete Iraqi retreat and restoration of the al-Sabah monarchy. Free elections would be nice, and the U.S. could support Saddam's demand that they be held, but only after the Emir is returned. Still, the Saudi royal family is not eager to face its subjects at the polls, and would doubtedly see the call for a Kuwaiti plebiscite as a precursor to elections in Saudi Arabia.

Saddam's complaint about Kuwait's slant drilling into Iraqi oil fields is legitimate. A payment to Baghdad for past deprivation and a guarantee of a more equitable distribution of oil resources in the future is both doable and just. Saddam's other gripes involve territorial disputes, and should be decided by the World Court.

SAUDI ARABIA AND OIL. As long as Saddam rules Iraq, Saudi Arabia will feel threatened, and the free flow of reasonably priced oil will be in jeopardy. To defend both, the U.S.—with or without international assistance—should consider establishing a permanent presence in the kingdom, as Robert Tucker envisioned 15 years ago. A trip-wire force of, say, 25,000 troops would do. Senior Saudi officials have expressed a willingness to accept such an open-ended commitment. In large measure, the bill for such an operation should be borne by the Saudis, the Kuwaitis and also by Europe and Japan, whose dependence on Middle Eastern oil dwarfs America's.

TIME, AUGUST 27, 1990 11

تصور أولى لموقف ، التوازن العسكرى ، فى مسرح العمليات
فى أعقاب غزو القوات العراقية للكويت ....

المرجع السابق : ص125.

المــراجــع

قائمة المراجع

1- الكتب

باللغة العربية

1)- أبو جابر, فاتح صالح, **التاريخ السياسي الحديث والعلاقات الدولية المعاصرة**. دار البشير للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, 1989.

2)- أبو غزالة, محمد عبد الحليم, **درع وعاصفة الصحراء, حرب الخليج الثانية** , **الأمن القومي العربي**, الطبعة الأولى, 1991.

3)- ادوارد سميث, جين, **حرب جورج بوش**. ترجمة (برهوم, محمد), (ناصر نقولا). عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى,1992.

4)- الأدهمي, محمد مظهر, **الطريق إلى حرب الخليج**. الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, 1997.

5)- البزاز, سعد, **حرب تلد أخرى**: التاريخ السري لحرب الخليج. عمان: المطبعة الأهلية للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, 1982.

6)- البصري, سعد, **أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, الطبعة الأولى, 1991.

7)- الخولي, لطفي, **الحديث, الواقع الراهن, المستقبل, ما بعد عاصفة الصحراء؟**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر, الطبعة الأولى, 1998.

8)- الكسييف, كرتسيلينغ, شفيتلوف, **الروح العسكرية الأمريكية**. ترجمة (شعبان محمود, شفيق). دمشق: دار دمشق للنشر, الطبعة الأولى, 1988.

9)- المشاط, عبد المنعم, **هيكل النظام العالمي الجديد**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية, 1994.

10)- امبروز, استيفن, **الإرتقاء إلى العالمية**, **السياسة الخارجية الأمريكية منذ 1937**. ترجمة (محمد الحسين, نادية). القاهرة: المكتبة الأكاديمية الدقي, 1994.

11)- باون, كولن. موني, بيتر, **من الحرب الباردة حتى الوفاق 1945-1970**. تعريب (عودة صادق, إبراهيم).عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع, 1984.

12)- بدران, ودودة, **الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية, 1994.

13)- بن عبد العزيز,خالد بن سلطان, **مقاتل من الصحراء**. دار الساقي, الطبعة الرابعة, 1995.
14)- جاد, عماد, **الحلف الأطلنطي, مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية, 1998.
15)- رونوفان, بيير, **تاريخ العلاقات الدولية في القرن التاسع عشر1815-1914**. تعريب (يحى, جمال). القاهرة: دار المعارف, 1980.
16)- زيلر, جاستون, **تاريخ العلاقات الدولية في العصور الحديثة.** ترجمة(يحى, جلال). القاهرة: دار المعارف, القاهرة, 1980.
17)- الدسوقي, مراد إبراهيم, **الأمن العالمي والأمن الإقليمي في عام 1993**, **التقرير الاستراتيجي العربي**, 1993.القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية , 1994.
18)-السويد, ياسين, **الوجود العسكري الأجنبي في الخليج**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, الطبعة الأولى,2004.
19)- السيد, سليم, محمد, **تحليل السياسة الخارجية**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية, 1989.
20)- شحاتة, سمير محمد, **الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية: الفرص والقيود**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام, 1997.
21)- شعت, أحمد كمال, **العراق المغبون...وتداعيات حرب الخليج.** القاهرة: مكتبة مدبولي, 1991.
22)- شوارتزكوف, نورمان, **شوارتزكوف في الخليج**. ترجمة (كساب متولى, حسام الدين), الطبعة الأولى, 1993.
23)- ظاهر, مسعود, **أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, الطبعة الأولى, 1991.
24)- عصاصة, سامى, **هل انتهت حرب الخليج؟**. بيروت: مكتبة بيسان, الطبعة الأولى, 1994.
25)- عزيز شكري, محمد, **الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية**. الكويت: المجلس الوطني للفنون والآداب,1978.
26)- غالي, بطرس بطرس, **الاستراتيجية والسياسة الدولية**. القاهرة: المكتبة الانجلوالمصرية, 1978.
27)- فرج الله, سمعان بطرس, **العلاقات السياسية في القرن العشرين 1890-1917**. القاهرة: المكتبة الانجلوالمصرية, الجزء الأول, 1980.

28)- كيمب, جيفرى. بريسمان, جيريمي, **نقطة اللاعودة, الصراع الضاري من أجل السلام في الشرق الاوسط,** ترجمة (خليفة, رضا) (علي منصور, توفيق). القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر, الطبعة الأولى, 1999.

29)- لوران, ايريك, **عاصفة الصحراء, أسرار البيت الأبيض: من الملف السري لحرب الخليج**, ترجمة (مستجير,محمد). القاهرة: مكتبة مدبولي,1991.

30)- لويس, فيشر,**تاريخ أوروبا في العصر الحديث 1789-1950**, تعريب(أحمد نجيب, هاشم) (الضبع, وديع). القاهرة: دار المعارف, 1980.

31)- محمد, زهرة عطا, **الأمن القومي العربي**. بنغازي: منشورات جامعة قار يونس, الطبعة الأولى, 1991.

32)- مقلد اسماعيل, صبري, **الاستراتيجية الدولية, المفاهيم والحقائق الأساسية**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية, الطبعة الثانية, 1985.

33)- منصور, ممدوح, **سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية**. القاهرة: مكتبة مدبولي, 1997.

34)- ميكال, بيار, **تاريخ العالم المعاصر 1945-1991**, تعريب (ضومط, يوسف). بيروت:دار الجيل , الطبعة الاولى, 1993.

35)- ناي جوزيف, **حتمية القيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية**, ترجمة(عثمان, عبد القادر).الأردن: مركز الكتب الأردني.

36)- نيكسون, ريتشارد, **نصر بلا حرب** , إعداد وتقديم (أبو غزالة, محمد عبد الحليم). القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر, الطبعة الثانية, 1999.

37)- نيكول, فيلبو, **استراتيجيات القوة الأمريكية**, ماي 2000.

38)- هيكل, محمد حسنين, **حرب الخليج أوهام القوة والنصر**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, 1991.

باللغة الأجنبية

1)- BOOTH, KEN. **ALLIANCE** , IN BOOTH, KEN AND SMITH STEVE: INTERNATIONAL RELATION THEORY, PENNSYLVANIA UNIVERSITY PRESS, 1995.

2)- BOOTH, KEN. **CONTEMPORARY STRATEGY**: THEORIES CONCEPTS. NEW YORK: SECONDE EDITION, 1987.

3)- DE SENARCLENS, PIERRE. COLIN, ARMAND. LA POLITIQUE INTERNATIONAL : **LA CRISE DE L'ALLIANCE ATLANTIQUE**. PARIS : 1998.

4)- DOCRILL, MICHAEL. **THE WORLD WAR 1945-1963**. LONDON: THIRD EDITION, 1993.

5)- GOLD, BONNIE. **THE EVALUATION OF ALLIANCES, NATO IN CRISIS PAPER AT THE ANNUAL METING OF THE AMERICAN POLITICAL SCIENCE ASSOCIATION**. NEW YORK: 1994.

6)- GALLUCCI, ROBERT. **ALLIANCE AND MANAGEMENT OF CONFLICT IN THE ANNUAL CONFERENCE OF INTERNATIONAL INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES**. GERMANY,1996.

7)- HASS, ERNEST. **COLLECTIVE SECURITY MANAGEMENT EVIDENCE FOR A NEW WORLD ORDER**. LYNINE RIENNER PUBLISHERS, 1993.

8)- HALIDAY,FRED. THE **END OF THE GOLD WAR AND INTERNATIONAL RELATION,** SOME ANALYTIC AND THEORETICAL CONCLUSION. PENNSYLVANIA UNIVERSITY PRESS,1995.

9)- HOFF MAN, STANELY AND MINERVA JANUS.**ESSAYS IN THE THEORY AND PRACTICE OF INTERNATIONAL POLITICS**, COLORADO: WEST VIEW PRESS,1987.

10)- KELLNER, DOUGLAS , THE PERSIAN GULF TV, WAR. COLORADO: 1992.

11)- KENNEDY, PAUL. **THE RISE AND FULL OF THE GREAT POWER** IN: SMALL, MALVIN AND SINGER, DAVID. CHICAGO: SECOND EDITION, 1989.

12)- MASON, DAVID. **REVOLUTION IN EAST –CENTRAL EUROPE**: THE RISE AND FULL OF COMMUNISM AND THE GOLD WAR, WEST VIEW PRESS.1992.

13)- MORRISON , **JAMES. NATO EXPANSION AND ALTERNATIVE FUTURE SECURITY ALIGNMENTS** .WASHINGTON ,DC: INSTITUTE FOR NATIONAL STRATEGIC STUDIES.MC NAIR PAPER.APRIL,1995.

14)- NICHOLSON , MICHAEL . **RATIONALITY AND ANALYSIS OF INTERNATIONAL CONFLICT**. CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS,1992.

15)- SULLIVAN, JOHN. **INTERNATIONAL ALLIANCES,** INTERNATIONAL SYSTEMS A BEHAVIORAL APPROACH. NEW YORK, 1994.

16)- TILLMAN, SETH. THE **UNITED STATES IN THE MIDDLE EAST INTERESTS AND OBSTACLES**. INDIANA: UNIVERSITY PRESS, BLOOMINGTON,1992.

17)- WALT, STEPHEN . **THE ORIGINS OF ALLIANCES**, CORNELL UNIVERSITY PRESS, ITCHA THIRD PRINTING,1994.

18)- WOOD WORD, BOB. **THE COMMANDERS**. LONDON: 1991.

19)- ZAKARIA, FARID. **FROM WEALTH TO POWER THE UNSUAL ORIGINS OF AMERICA WORLD ROLE**. PRINCETON UNIVERSITY PRESS,1998.

2 – الرسائل و الأطروحات

باللغة العربية

1)- قادري حسين **, العلاقة الجدلية بين الوضع الدولي الجديدي و المسار الفلسطيني و الإسرائيلي لتسوية الصراع العربي - الإسرائلي** , أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم السياسية (فرع العلاقات الدولية) , جامعة باتنة , الجزائر , ماي 2004 .

3- الدوريات والمقالات

باللغة العربية

1)– أحمد سالم , طلعت, **السياسة العسكرية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط** . السياسة الدولية . القاهرة: مؤسسة الأهرام, عدد 82 , أكتوبر 1997.

2)- الأصفهاني, نبية, **الدور الجديد للبرتغال في الحاف الأطلنطي**. السياسة الدولية, عدد 26 أكتوبر 1997.

3)- شبور, معين , **ماذا بعد العدوان؟: ورقة عمل موجهة إلى القوى الحية في الأمة.** المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية, العدد 239, جانفي 1999.

4)- شؤون عربية, **تقارير جامعة الدول العربي**ة. القاهرة: العدد 109, 2002.

5)- **الحاف الأطلسي ... وعسكرة العولمة**, المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, العدد 11, 2000.

6)- سالم, بول, **الولايات المتحدة والعولمة, معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادى والعشرين**.بيروت, المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, العدد 299, مارس 1998.

7)- الشاهد, جابر, **تأثير استراتيجية السياسة الأمريكية على توجهات الناتو.** القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام العدد 129, جويلية 1997.

8)- علي أحمد, حسن الحاج , **حرب افغانستان التحول الإستراتيجي إلى الجيوثقافي**. مجلة المستقبل العربي. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية, 2002.

9)- غالي, بطرس بطرس, **الأحلاف العسكرية والأمم المتحدة**. القاهرة: المجلة المصرية للقانون الدولي, المجلد (18) , 1982.

10)- فؤاد عبد الله, ثناء, **مستقبل الوحدة الاوروبية وأزمة الخليج**. السياسة الدولية. مركز دراسات الوحدة العربية, عدد 106, أكتوبر 1991.

11)- كيسنجر هنرى, "**التناقض المنسجم, فلسفة سياسية حقيقية أو تأويل**" , ترجمة (الرميحي, محمد). مجلة العربي. العدد 143, أكتوبر1984.

12)- مجلة الجيش, **توسيع الحاف الأطلسي**, الجزائر: المركز التقني للاتصال والإعلام والتوجيه, عدد 466, ماي 2000.

13)- مقلد, اسماعيل صبرى, **الاستراتيجية الأمريكية في العصر النووي.**السياسة الدولية . القاهرة: عدد 17.

باللغة الأجنبية

1)- BREZENINSKI, ZIBIGNIEW. **BRENT SCROW CRAFT AND MURPHY RICHARD**. FOREING AFFAIRES. VOL.76, NO. 01, MAY-JUNE,1997.

2)- CORNISH , PAUL**. NATO AT THE MILLINNIUMES NEW MEMBERS**, NEW STRATEGY. WEBEEDITION. VOL.45, NO.05, SEPTEMBER, OCTOBER,1997.

3)- DE LA GORCE, PAUL-MARIE. **" L'OTAN ET LA PREPANDRANCE DES ETAT UNIES EN EUROPE"**. MONDE DIPLOMATIQUE, MARS, 1993.

4)- GORDON , PHILIP**. RECASTING THE ATLANTIC ALLIANCE**"SURVIVAL". VOL.38,NO.01,SPRING,1996.

5)- GRANT, ROBERT. **FRANCE NEW RELATION SHIP WITH NATO**, "SURVIVAL".VOL.38,NO01, SPRING,1996.

6)- HALBROOK, RICHARD. **AMERICAN POWER,** FOREIGN AFFAIRES. MARCH-APRIL,1995.

7)- L'ARABEE, STEPHEN. **UKRAINE BALANCING ACT**. "SURVIVAL". VOL.38,NO.03,SUMMER,1996.

8)- **LE NEVEAU VISAGE DE L'OTAN**. RELATIONS INTERNATIONAL ET STRATEGIQUE. PI, NO. 64,1994.

9)- MENDELSON, JACK**. NATO EXPANSION AND FUTURE EUROPEAN SECURITY**. VOL.03,NO.03, MARCH,1996.

10)- MURDOCH,JAMES AND SANDLER, TODD. **NATO BURDEN STARING AND THE FORCE OF CHANGE FUTURE OBSERVATION**,INTERNATIONAL STUDIES QUARTERLY.VOL.35,NO.01, 1991.

11)- NATO HAND BOOK, **NATO INFORMATION AND PRESS**. BRUSSELS.

12)- ONEAL, JOHN**. REJOINDER TO MURDOCH AND SANDLER**, INTERNATIONAL STUDIES QUARTERLY.VOL.35, 1991.

13)- ONEAL, JOHN AND TOOD, MARK**. NATO BURDEN AND THE FORCES OF CHANGE**, INTERNATIONAL STUDIES. VOL.33, 1989.

14)- RUSSEL, SHARAN STANTON**. "INTERNATIONAL MIGRATION AND POLITICAL TURMOIL IN THE MIDDLE EAST"**. POPULATION AND DEVELOPEMENT REVIEW.VOL.18,NO.04, DECEMBER,1992.

15)- SLOON,STANLY**. U.S PRESPECTIVE ON NATO FUTURE**, INTERNATIONAL AFFAIRS. VOL.71,NO.02, APRIL,1995.

16)- SURVIVAL NATO. **COMBINED JOINT TASK FORCE IN THEORY AND PRACTICE**. VOL.38,NO.01, SPRING,1991.

17)- WARNER, MANFRED**. "LE ROLE DE L'OTAN DANS UNE EUROPE EN MUTATION"**. RELATION INTERNATIONAL ET STRATEGIQUE. NO.12, 1993.

18)- YOST, DAVID. **FRANCE AND THE GULF WAR OF 1991-1992**, POLITICAL MILITARY LESSONS LEARNED, THE JOURNAL OF STRATEGIC STUDIES.VOL.16,NO.03, SEPTEMBER,1993.

4- الجرائد

باللغة العربية

1)- أبو زيد, عدنان , **جيمس بيكر... من ديبلوماسية الحروب إلى ديبلوماسية الديون**, جريدة الزمان, العدد 1691, 22 ديسمبر , 2003.

2)- عبد المنعم, محمد, **القواعد والتسهيلات العسكرية للدول العظمى بمنطقة الشرق الأوسط, أين هي**؟, جريدة الأهرام. القاهرة: ديسمبر 1985.

3)- **الناتو في المتغيرات الدولية**. جنييف: مركز الدراسات الاستراتيجية, جريدة البيان, أكتوبر 2001.

باللغة الفرنسية

1)- LE MONDE FRANCAIS**. ISLAM EN LING**, RAPPORT STRATEGIQUE, GENEVE, INSTITUT DE LA RECHERCHE SUBURY, DECEMBER, 2000.

2)- NEW YORK TIME, 1992.

5- مواقع الانترنيت

1)HTTP://WWW.AUSWAERTIGES.ANT.DE/WWW/FR/AUSGABE/ARCHIVE ID =3775.

2)- HTTP://WWW.AHRAM.ORG/ACPSS/AHRAM/2001/1/READ 5 HTM.

3)- HTTP://WWW.ELJAZEERA.NET. الخليج إلى أين؟

4)- HTTP://WWW.GEOSCOPIE/ ACTEURS / A 81. HES.HTML IN.

5)- HTTP://WWW. REPORT OF THE PRESIDENTIAL STUDY GROUP 2001, "BY THE WASHINGTON UNSTITUTE FOR NEAR EAST POLICY.

6)- HTTP://WWW.PBS.ORG/PAGE/FRONTLING/SHOWS/ IRAQ/ ECT/CRAM.HTML.

7)- HTTP://WWW.THE WHITE HOUSE A NATIONAL STRATEGY FOR A NEW CENTURY: JANUARY 2000. CRGPTONE.ORG/NSS200 ZIP.

8)- HTTP://WWW.NATO.ORG.

9)- HTTP://WWW.USIA.GOV/TOPICAL/ATLCOMM/ATLANTIC. HTML: IN THE U.S INFORMATION AGENCY: THE U.S. AND THE NEW ATLANTIC COMMUNITY.

10)- HTTP://WWW.JSONLINE.COM/NEWS/GM/APRO3/131523ASP.

الفهـــرس

المقدمة. 01

الفصل الأول: موقع الأحلاف في السياسة الخارجية..... 05

المبحث الأول: المفهوم العام للاحلاف العسكرية وأسباب قيامها

المطلب الاول: مفهوم الأحلاف العسكرية. 07

المطلب الثاني: أسباب قيام الأحلاف العسكرية..... 13

المبحث الثاني: ترتيبات الأحلاف العسكرية .

المطلب الأول: الامن الجماعي..... 19

المطلب الثاني: توازن القوى..... 22

الفصل الثاني : تطور الحلف الأطلسي من نظام الثنائية القطبية إلى نظام الأحادية القطبية..... 24

المبحث الأول: تطور الحلف في ظل الثنائية القطبية. 25

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي والعسكري للحلف..... 27

المطلب الثاني: إعادة هيكلة قوة الحلف..... 32

المطلب الثالث: الاستراتيجية العسكرية للحلف. 35

المبحث الثاني: تطور الحلف لما بعد الحرب الباردة..... 42

المطلب الأول: أثر تغير النظام الدولي على استراتيجية الحلف..... 45

المطلب الثاني: أثر انتهاء الحرب الباردة على العلاقة بين الحلف الأطلسي والمؤسسات الأمنية الأوروبية..... 48

الفصل الثالث :استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للحلف الأطلسي في حرب الخليج الثانية وانعكاسات ذلك إقليميا ودوليا

المبحث الاول: السياسة الخارجية الامريكية في المنطقة وموقع العراق منها..... 56

المطلب الاول: المصالح الأمريكية في الخليج ورؤيتها للعراق..... 60

المطلب الثاني: استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للحلف في الخليج عام 1991..... 70

المبحث الثاني: انعكاسات حرب الخليج الثانية إقليميا ودوليا.

المطلب الأول: انعكاسات حرب الخليج الثانية على جامعة الدول العربية..... 78

المطلب الثاني: انعكاسات حرب الخليج الثانية على هيئة الأمم المتحدة..... 86

المطلب الثالث: انعكاسات حرب الخليج الثانية على الحلف الأطلسي..... 90

الخاتمة..... 93

الملاحق..... 96

المراجع..... 108

الفهرس..... 118